جزء في طرق حديث النعمان بن بشير رضي الله عنهما (الحلال بيّن والحرام بيّن)

د. حصة بنت عبدالعزيز بن محمّد الصغيّر *

* الأستاذ المساعد بقسم الدراسات الاسلامية، تخصص الحديث وعلومه، بكلية التربية للبنات بمكة المكرمة.

ملخص البحث

تناول: أهمية الحديث، وعظم شأنه، ثم ترجمة موجزة لراوي الحديث الصحابي النعمان بن بشير – رضي الله عنهما –، ثم طرق الحديث بدءاً بالروايات الواردة عن النعمان، ثم الروايات الواردة عن غيره، مع دراسة كلٍ منها، ثم بيان بعض المسائل المتعلقة بتلك الروايات، فختاماً بذكر بعض الفوائد المستنبطة منها، وأبرز نتائج البحث.

وقد تمت دراسة كل طريق خارج الصحيحين لبيان درجته، مع الحرص على دراسة بعض المسائل المهمة المتعلقة براوي الحديث، وهو النعمان – رضي الله عنه – وبخاصة مسألة سماعه من رسول الله – ﷺ –.

أهم فوائد البحث:

١ – اتفاق العلماء على عظم موقع هذا الحديث، وكثرة فوائده، وأنه من الأحاديث التي عليها مدار الإسلام، وهو من جوامع كلمه – ﷺ –، وقد حوى أصولاً عظيمة، فمنه يأخذ الفقيه مسائله، والأصولي قواعده، وعنه يصدر أهل الورع في أقوالهم وأفعالهم.

٢ – الحديث دليل على صحة تحمل الصغير على أن يؤدي حديثه بعد البلوغ.

٣ – ثبوت سماع النعمان – رضي الله عنه – هذا الحديث من رسول الله – ﷺ – ، وتأكيده ذلك.

٤ – عناية التابعين – رحمهم الله تعالى – بسماع الحديث من الصحابة – رضي الله عنهم – الذين سمعوه من رسول الله – ﷺ –، وشدة حرصهم على أن لا يفوتهم هذا الشرف العالي بالسماع ممن تلقى مباشرة من الرسول – ﷺ –.

٥ – الاختلاف في الروايات لحديث النعمان –رضي الله عنه – في أغلبه راجع إلى الرواية بالمعنى، والاختصار، والإتمام، وهو غير مؤثر في صحة الحديث.

٦ - نفي دعوى تفرد النعمان -رضي الله عنه - بالحديث، وإثبات أنه رواه عدد من الصحابة - رضي الله عنهم -، لكنه إنما اتفق على صحته من حديث النعمان - رضي الله عنه - فهو فرد بقيد الصحة، لا على الإطلاق.

أهم نتائج البحث:

١ - هذا الحديث لم يثبت مرفوعاً إلا من رواية النعمان - رضي الله عنه -.

٢ - على طالب العلم أن لا يعجل بالتقليد لمن حكم بالتفرد دون أن يبحث، فالعالم يذكر ما ظهر له، وربما علم غيره ممن تقدم عليه أو تأخر ما لم يعلمه، وفوق كل ذي علم عليم، فكم من حكم بالتفرد تبين أنه ليس على إطلاقه، كما حصل في حديث النعمان - رضي الله عنه - حيث ورد أن عامراً تفرد عنه، وتبين أن هذا الحكم ليس صواباً.

٣ - العناية بالصبي، وتعاهده بحفظ الكتاب والسنة فلعله يحتاج إليه عندما يكبر، كما احتيج إلى النعمان - رضي الله عنه - في تبليغ هذا الحديث العظيم الذي شاء الله تعالى أن يصل إلى الأمة عن طريقه، مع أنه واحد من أهم وأعظم الأحاديث التي عليها مدار الإسلام.

٤ - ترجيح القول بجواز اختصار الحديث، وجواز الرواية بالمعنى ولكن بشروط.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والله ولي التوفيق

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم النبيين وآله وصحبه أجمعين. وبعد

فإن أولى ما صرفت فيه نفائس الأيام، وأغلى ما خص بمزيد الاهتمام: الاشتغال بالعلوم الشرعية المتلقاة من خير البرية - ﷺ -، ومدار تلك العلوم على كتاب الله المقتفى، وسنة نبيه المصطفى - ﷺ -، وقد تنوعت جهود العلماء في دراسة السنة النبوية، فعني طائفة منهم بإخراج أجزاء حديثية، تُعنى بدراسة حديث واحد دراسة مبسوطة توقف القارئ على طرق ذلك الحديث، وتطلعه على شواهده وحكم كل منها، فقد اطلعت على (جزء فيه قول النبي - ﷺ -: نضَّر الله امرأً سمع مقالتي فأدَّاها: لأبي عمرو أحمد بن محمد المديني المتوفى سنة ٣٣٣هـ - رحمه الله تعالى -)، وعلى (طرق حديث: من كذب عليَّ متعمداً: لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني المتوفى سنة ٣٦٠هـ - رحمه الله تعالى -) و (جزء فيه طرق حديث ابن عمر في ترائي الهلال: تخريج الخطيب البغدادي المتوفى سنة ٤٦٣هـ - رحمه الله تعالى -)، و (تخريج حديث الأسماء الحسنى: للحافظ ابن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ - رحمه الله تعالى -)، وجميع هذه الكتب مطبوعة، وقد عني كل منها بتتبع طرق حديث واحد.

فرأيت بعد تجربة التدريس داخل الكلية لمادة الحديث، وفي بعض الأنشطة الدعوية التي منّ الله تعالى بها عليّ - أن أدلي بدلوي في هذا المجال، لعل الله سبحانه وتعالى أن يتقبل مني، ويجعل هذا العمل لبنة في خدمة سنة المصطفى - ﷺ -، فاستخرت المولى جلّ وعلا في الحديث الذي أدرسه، فوفق - سبحانه وتعالى - إلى اختيار هذا الموضوع الموسوم:

(جزء في طرق حديث النعمان بن بشير- رضي الله عنهما -: (الحلال بيّن، والحرام بيّن)).

ومن أسباب اختيار هذا الموضوع:

١ - التشرف بخدمة حديث من أحاديث المصطفى - ﷺ -.

٢ - الدربة على إخراج جزء حديثي في طرق حديث من الأحاديث التي اتفق الأئمة على عظيم مكانتها، وغزير فوائدها.

٣ - النفع العظيم الذي يحصله طالب العلم عند الاطلاع على الأحاديث التي أفردت بالدراسة، وما حوته من الدرر التي تقصر الهمم عن تتبعها وجمعها من مصادرها.

أما أهمية الموضوع: فتكمن في:

١ - شرف علم الحديث، لشرف متعلقه، وحاجة الأمة إلى فهم أسراره، ثم العمل بما جاء فيه لنيل سعادة الدارين.

٢ - أهمية هذا الحديث المختار؛ فهو من الأحاديث التي اتفقت عليها أمهات الكتب، كما اتفقت كلمة العلماء على اعتباره من الأحاديث التي عليها مدار الإسلام.

٣ - اشتمال الحديث موضوع الدراسة على فوائد جمة: إسنادية، ومتنية، لا يحصلها الطالب إلا بجمع طرقه ودراستها.

منهجي في البحث:

لما كان الهدف الرئيس من هذا البحث إخراج جزء حديثي في طرق حديث: (الحلال بين، والحرام بين) متأسية فيه بمن سبق من الأئمة الذين عنوا بذلك، فقد اتبعت المنهج التالي:

أ - ما يتعلق بترجمة الصحابي راوي الحديث النعمان بن بشير - رضي الله عنه-:

١ - العناية بأبرز الجوانب التي تهم طالب العلم، ولكثرة الكتب المعتنية بتراجم الصحابة استقلالاً، أو مع غيرهم من رواة الحديث، ولتجنب إكثار الحواشي، وتكرار المراجع عند كل فقرة، فقد عمدت إلى سرد مراجع الترجمة في

المبحث الأول المتعلق بالتعريف به – رضي الله عنه –؛ ليتمكن الباحث الراغب في التوسع من مراجعة تلك المصادر.

٢ – العناية بمسألة سماعه – رضي الله عنه – من الرسول – ﷺ –؛ لوقوع خلاف في إثباتها، ثم ترجيح ما اقتضاه الدليل.

ب – ما يتعلق بإسناد الحديث:

١ – الاستعانة بالله تعالى في تتبع طرق الحديث، و تقديمها في قالب ميسر للمعتنين بسنة المصطفى – ﷺ –.

٢ – الحرص على ترتيب الدراسة ترتيباً قدَّمت فيه أسانيد الحديث متبعة – في الرواة المكثرين – طريقة الإمام المِزِّي المتوفى سنة ٧٤٢هـ – رحمه الله تعالى – في كتابه (تحفة الأشراف).

٣ – ترقيم الأحاديث ترقيماً متسلسلاً، وقد وضعت لكل طريق رقمين: فالرقم الأول هو الرقم العام مسلسلاً من أول رواية عن النعمان إلى آخر رواية، والرقم الثاني هو الخاص بكل راو على حدة.

٤ – عزوت إلى المراجع في الحاشية – كما هو متبع في البحوث – إلا أني عند سرد الطرق، وذكر متون الأحاديث، اضطررت إلى ذكر المرجع عند ذكر المخرِّج للحديث، حيث إنني عندما ذكرت العزو في الحواشي وصل عددها في الصفحة – أحياناً – إلى ما يقارب عشرين حاشية، وهذا يزيد عدد الصفحات من ناحية، ويجهد القارىء بالتنقل من المتن إلى الحاشية، فأعدت سردها مسندة كل رواية في موضعها، وجعلت الحواشي لدراسة الأسانيد والحكم عليها.

٥ – الحرص على بيان درجة الحديث إذا كان من طريق تلميذ لم يخرج الشيخان حديثه عن النعمان – رضي الله عنه–، وقد اختصرت دراسة السند بقدر الإمكان؛ واكتفيت بدراسة أعلى الطرق إسناداً ؛ إذ الغرض التحقق من ثبوت الرواية من طريق ذلك التلميذ.

٦ – عقدت مبحثاً لبيان سماع النعمان – رضي الله عنه – هذا الحديث من المصطفى – ﷺ –، وهو خلاصة لما سبق سرده من الروايات، بزيادة بيان

ما صرح فيها بالسماع مما لم يصرح، ولم أكرر العزو تجنباً للإطالة، ولقرب العهد بذكر الروايات.

٧ – العناية ببيان الروايات الواردة عن النعمان – رضي الله عنه–: المرسلة والموقوفة بعد الروايات المرفوعة؛ لدفع ما قد يتوهم من إعلال المتصلة بالموقوفة، أو إعلال المرفوعة بالموقوفة، فالحديث قد حاز أعلى درجات الصحة باتفاق الشيخين على إخراجه، فهو خال من العلل.

٨ – العناية بالمسائل الإسنادية المتعلقة بروايات النعمان – رضي الله عنه–، مع التعريف بكل مصطلح حديثي يمر في البحث.

٩ – العناية بدفع ما قد يتعقب به على الشيخين – رحمهما الله تعالى – لإخراجهما رواية مدلس وقد عنعن، مما دفعني إلى عرض كلام العلماء في هذه المسألة المهمة.

ج – ما يتعلق بمتن الحديث:

١ – أفردت فصلاً لبيان ألفاظ الحديث في دواوين السنة، وحرصت فيه على ذكر الكتاب والباب في الكتب المبوبة؛ للوقوف على دقة العلماء، وتنوع استنباطاتهم التي أظهرتها تراجمهم.

٢ – اتبعت في هذا الفصل المنهج الذي اتبعته في الفصل الذي عقدته لأسانيد الحديث، حيث إنني لم أفصل مواضع الحديث في الحواشي، وقد اضطررت إلى إعادة ذكر رقم كل حديث؛ لتحديد موضع كل لفظ من تلك الألفاظ.

٣ – عقدت مبحثاً فيه خلاصة ما وقفت عليه من ألفاظ الحديث؛ لإثبات ما رجحه جمع من العلماء من جواز اختصار الحديث، وجواز روايته بالمعنى.

د – ختمت البحث بذكر الفوائد، ثم النتائج التي هدى إليها البحث بفضل الله عز وجل.

هذا منهجي في البحث، بسطته لعل الله أن ينفع به قارئه، ولأبين عذري فيما اخترته مما قد يتعقب، ويعلم الله كم بذلت من جهد في خدمته، سائلة المولى الكريم أن يجعله عملاً صالحا متقبلاً، وأن يستعملني والمسلمين في خدمة السنة.

خطوات البحث:

اقتضت طبيعة البحث - بعد الدراسة - تقسيمه إلى مقدمة، وتمهيد، وأربعة فصول، ثم الخاتمة:

- المقدمة: وشملت: أهمية الموضوع، وسبب اختياره، ومنهجي في البحث.
- التمهيد: في بيان أهمية الحديث.
- **الفصل الأول: ترجمة الصحابي راوي الحديث النعمان بن بشير - رضي الله عنهما -: وفيه مبحثان:**
  - المبحث الأول: التعريف بشخصه: اسمه، ونسبه، كنيته، أسرته، ومولده، وفاته - رضي الله عنه-.
  - المبحث الثاني: روايته للحديث وفيه: تحقيق سماعه من النبي - ﷺ -، شيوخه، تلاميذه.
- **الفصل الثاني: تخريج حديث النعمان - رضي الله عنه -، وفيه أربعة مباحث:**
  - المبحث الأول: روايات الحديث عن النعمان - رضي الله عنه - عن النبي - ﷺ -.
  - المبحث الثاني: شجرة إسناد الحديث، وبيان سماع النعمان - رضي الله عنه - هذا الحديث من رسول الله - ﷺ -.
  - المبحث الثالث: رواية الحديث عن النعمان - رضي الله عنه - مرسلاً، وموقوفاً عليه.
  - المبحث الرابع: الرواية المختصرة للحديث.
- **الفصل الثالث: شواهد الحديث، وبعض مسائله الاسنادية والمتنية، وفيه ثلاثة مباحث:**
  - المبحث الأول: الروايات المرفوعة: وتشمل: حديث عمار بن ياسر- رضي الله عنهما -، حديث عبد الله بن عمر- رضي الله عنهما -، حديث عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما -، حديث جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما -.

- المبحث الثاني: الرواية الموقوفة: أثر عبد الله بن مسعود – رضي الله عنه –.
- المبحث الثالث: بعض المسائل الإسنادية والمتنية في حديث النعمان:
– الحديث مشتهر على الألسنة، وهو غريب نسبي ومشهور في أثنائه.
– الحديث من المسلسلات، ومن عوالي الإمام البخاري رحمه الله تعالى.
– دفع التعارض الظاهر في سند الحديث، ودفع دعوى الإدراج في متنه.
– مسألة تحمل الصغير.
– حكم عنعنة زكريا في الصحيحين وهو مدلس.
- **الفصل الرابع: متن الحديث في دواوين السنة، وفيه مبحثان:**
  - المبحث الأول: متن الحديث في دواوين السنة.
  - المبحث الثاني: خلاصة لبيان اختلاف ألفاظ الحديث.
- الخاتمة: وفيها الفوائد والنتائج المتعلقة بالحديث.

وأختم هذه المقدمة بمقالة الميداني في خطبة "مجمع الأمثال"[(١)]:

"وأنا أعتذر إلى الناظر في هذا الكتاب من خللٍ يراه، أو لفظٍ لا يرضاه، فأنا كالمنكر لنفسه، المغلوب على حسه وحدسه، منذ حطّ البياض بعارضيّ رحاله، ....، وأعيذه أن يرد صفو منهله التقاطاً، ويشرب عذب زلاله نقاطاً، ثم يتحزم لتغوير منابعه بالتعيير، ويتشمر لتكدير مشارعه بالتغيير، بل المأمول أن يسد خلله، ويصلح زلله، فقلما يخلو إنسان من نسيان، وقلم من طغيان".

وأسأل الله المنان بفضله وكرمه أن يجعله عملاً متقبلاً ينفعني به في حياتي وبعد مماتي، وأن ينفع به، وأن يرزقني والمسلمين الإخلاص في النية والقول، والعمل، وأن يجعل هذا العلم النافع حجة لنا لا علينا.

---

(١) (جـ١/ ٣٣، ٣٤).

التمهيد: أهمية الحديث

إن هذا الحديث حديث عظيم، فهو من الأحاديث التي قرر العلماء أن عليها مدار الإسلام، وهو أصل عظيم من أصول الشريعة، وهو من قواعد الدين وأسسه التي يقوم عليها، وهو من جوامع كلم المصطفى - ﷺ -(٢)، وقد حوى أحكاماً عظيمة، وإليك بعض أقوال العلماء في بيان أهمية هذا الحديث وعظم شأنه:

قال النووي - المتوفى سنة ٦٧٦هـ - رحمه الله تعالى -(٣): "حديث "الحَلَالُ بَيِّنٌ" حديث عظيم، وهو إحدى قواعد الإسلام، وأحد الأحاديث التي عليها مدار الإسلام، وشرحه يحتمل أوراقاً بل أطباقاً، وقد جعل جماعة من العلماء هذا الحديث ثلث أصول الإسلام، وجعله جماعة ربعها".

وقوله: "ثلث أصول الإسلام" هو بيان لما قرره بعض العلماء أن أصول الإسلام تدور على ثلاثة أحاديث، وهو رأي الإمام أحمد -المتوفى سنة ٢٤١هـ - رحمه الله تعالى - حيث قال: "أصول الإسلام على ثلاثة أحاديث:

حديث "الأعْمَالُ بِالنِّياتِ"، وحديث "مَنْ أَحْدَثَ" وحديث "الحَلَالُ بَيِّنٌ وَالحَرَامُ بَيِّنٌ"، أي أن هذا الحديث أحد القواعد الثلاث التي ترد إليها جميع الأحكام عنده وهي: حديث "إِنَّمَا الأعْمَالُ"، وحديث "مَنْ عَمِلَ عَمَلاً لَيسَ عَلَيهِ أَمْرُنَا فَهوَ رَدٌّ"، وهذا الحديث(٤).

---

(٢) وهذا من خصائصه - ﷺ -، حيث روى أبو هريرة - رضي الله عنه-: أن رسول الله - ﷺ - قال: "بعثت بجوامع الكلم، ونصرت بالرعب...." الحديث رواه البخاري كتاب الاعتصام: باب قول النبي - ﷺ - " بعثت بجوامع الكلم"، (ح ٧٢٧٣)، ورواه مسلم بلفظ: "نصرت بالرعب، وأوتيت جوامع الكلم"، كتاب المساجد ومواضع الصلاة (ح ١١٧٣/٥٢٤): والمراد بجوامع الكلم: قال ابن الأثير: "يعني القرآن، جمع الله بلطفه في الألفاظ اليسيرة منه معاني كثيرة، واحدها جامعة، أي كلمة جامعة"، ثم ذكر أن من صفته - ﷺ -: أنه كان يتكلم بجوامع الكلم: أي أنه كان كثير المعاني، قليل الألفاظ. النهاية في غريب الحديث (جمع)

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي (١/٢٥٥)

(٤) انظر: البيان والتعريف (٢/٣١)، وانظرفتح الباري لابن حجر(١/١١)، الأشباه والنظائر(١/ ٩)، وهو رأي أبي حمزة محمد الكناني نقله: تنوير الحوالك (١/٢١٠)، وشرح الزرقاني (٤/٣١٧)، البدر المنير (١/٦٦١- ٦٦٢) وحديث"مَنْ عَمِلَ عَمَلاً لَيسَ عَلَيهِ أَمْرُنَا فَهوَ رَدٌّ": رواه البخاري معلقاً بصيغة الجزم في كتاب البيوع، باب النجش، ثم في كتاب الاعتصام، باب إذا اجتهد العالم أو الحاكم فأخطأ، وأسنده مسلم في كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة، ورد محدثات الأمور (ح١٨)

أما قوله: "وجعله جماعة ربعها" فهو القول الثاني، وهو أن الأحاديث تدور على أربعة، قال إسحاق بن راهوية: "أربعة أحاديث هي من أصول الدين: حديث عمر – رضي الله عنه – "إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّياتِ"، وحديث" الحَلَالُ بَيِّنٌ وَالحَرَامُ بَيِّنٌ ..الخ"[٥].

وقال أبو داود السجستاني[٦]– المتوفى سنة ٢٧٥هـ –: " كتبت عن رسول الله – ﷺ – خمسمائة ألف حديث، انتخبت منها ما ضمنته هذا الكتاب – يعني كتاب السنن – جمعت فيه أربعة آلاف وثمانمائة حديث، ويكفي الإنسان لدينه من ذلك أربعة أحاديث، أحدها: قوله – ﷺ –: " إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّياتِ "[٧]، والثاني قوله: "مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ المَرْءِ تَرْكُهُ مَالَا يَعْنِيهِ"[٨]، والثالث قوله:

---

(٥) البدر المنير (١ /٦٦٢، ٦٦٣)، جامع العلوم والحكم (١/٩).

(٦) رواه الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي (٢/٢٨٩) من طريق عبد الله بن أبي داود، عنه بلفظ "الفقه يدور على أربعة أحاديث " وفي لفظ " على خمسة أحاديث"، وفي تاريخ بغداد(٩/٥٧) من طريق أبي بكر بن داسة -رحمه الله تعالى- ومن طريقه رواه أبو الحسن المقدسي (٣١١، ٣١٢) ورواه ابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق (٢٢/١٩٦، ١٩٧)، والمزي في تهذيب الكمال (١١ / ٣٦٣، ٣٦٤)، وأبو زرعه في التقييد (١ /٢٨٠)، وذكره ابن الصلاح في صيانة صحيح مسلم (١/٢٢٠، ٢١٩) بلفظ "الفقه يدور على خمسة أحاديث"، والذهبي في سير أعلام النبلاء (١٣/٢١٠) لكنه عقّب بقوله: (قوله: يكفي الإنسان لدينه ممنوع بل يحتاج المسلم إلى عدد كثير من السنن الصحيحة مع القرآن)، ونقله العراقي في تكملة شرح الترمذي المجلد (٤/ ل ٦٤ أ) وابن عبد البر في التمهيد (٩/٢٠١) بلفظ: (أصول السنن في كل فن أربعة أحاديث)، وابن الجوزي في صفة الصفوة (٤/٦٩)، والبكري في كتاب الأربعين حديثاً (٦٢)، وابن كثير في البداية والنهاية من رواية الخطيب (١١/٥٥) في ترجمة أبي داود السجستاني، وانظر جامع العلوم والحكم (١/ ٦٣) فقد ذكر الألفاظ المختلفة التي جاءت بها عبارة أبي داود.

(٧) رواه البخاري: كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي. (ح١)، وكرره في (ح٥٤، ح٢٥٢٩، ح٣٨٩٨، ح٥٠٧٠، ح٦٦٨٩، ٦٩٥٣): ومسلم: كتاب الإمارة، باب قوله – ﷺ -: "إنما الأعمال بالنية" (ح٤٩٢٧-١٩٠٧).

(٨) رواه الترمذي: كتاب الزهد، باب حديث من حسن إسلام المرء: تركه مالا يعنيه (٢٣١٧) وقال: هذا حديث غريب، وابن ماجه: كتاب الفتن، باب كف اللسان في الفتنة (ح٣٩٧٦) كلاهما من حديث أبي هريرة – رضي الله عنه –، ورواه الترمذي (ح٢٣١٨) من حديث علي بن حسين مرسلاً، واختلف في الحكم عليه، وهو حسن إن شاء الله.

" لَا يَكُونُ المُؤمِنُ مُؤمِناً حَتَى يَرضَى لِأَخِيهِ مَا يَرضَى لِنَفْسِهِ"[٩] الحديث، والرابع قوله: "الحَلَالُ بَيِّنٌ وَالحَرَامُ بَيِّنٌ وَبَينَ ذَلِكَ أُمُورٌ مُشْتَبِهَاتٌ" الحديث، وقال القاضي عياض – المتوفى سنة ٥٤٤هـ – رحمه الله تعالى –: "وقد روي فيها مكان حديث " لَا يَكُونُ المُؤمِنُ مُؤمِناً " حديث "اِزْهَدْ فِيْ الدُنيَا يُحِبُكَ الله وَازْهَدْ فِيمَا فِيْ أَيدِي النَّاسِ يُحِبُكَ النَّاس"[١٠]، وقال ابن حجر – رحمه الله تعالى –: " والمعروف عن أبي داود عدُّ " مَا نَهَيتُكُم عَنْهُ فَاجْتَنِبُوهُ" الحديث بدل " اَزْهَدْ فِيمَا فِيْ أَيدِي النَّاسِ"[١١]".

أما الدار قطني – المتوفى سنة ٣٨٥هـ – رحمه الله تعالى – فقد قال: "أصول الأحاديث أربعة: " الأعْمَالُ بِالنِّياتِ"، و " مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ المَرْءِ تَرْكُهُ مَالَا يَعْنِيهِ"، و "الحَلَالُ بَيِّنٌ"، و"اِزْهَدْ فِيْ الدُنيَا يُحِبُكَ الله"[١٢] وقد نظمها أبو الحسن طاهر بن مفرز أو مفوز –المتوفى سنة ٤٨٤هـ – رحمه الله تعالى – في بيتين هما:

عمدة الدين عندنا كلمات	أربع من كلام خير البرية
اتق الشبهات وازهد ودع ما	ليس يعنيك، واعملن بنية[١٣]

---

(٩) رواه البخاري: كتاب الإيمان، باب من الإيمان أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه (ح ١٣)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب الدليل على أن من خصال الإيمان أن يحب لأخيه المسلم ما يحب لنفسه من الخير م(ح٤٥١٧٠) ولفظه: "لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه"، وزاد مسلم بعد لأخيه: "أو لجاره".

(١٠) رواه ابن ماجه: كتاب الزهد، باب الزهد في الدنيا(ح٤١٠٢)من حديث سهل بن سعد – رضي الله عنه –، وحسّنه النووي في الأربعين(ح٣١)، وقال صدر الدين البكري - المتوفى ٦٥٦هـ - في كتاب الأربعين حديثاً (ص١٣٢)أحد الأصول التي مدار الأحكام عليها.

(١١) فتح الباري (١/ ١٢٩).

(١٢) الأشباه والنظائر (ص٩).

(١٣) إكمال المعلم بفوائد مسلم (٥/ ٢٨٤)، جامع العلوم والحكم (١/ ٦٣)، سنن النسائي بشرح السيوطي (٤/ ٢٠١).

ونظمها الزين العراقي – المتوفى سنة ٨٠٦هـ – رحمه الله تعالى – في بيتين هما:

أصـــول الإســـلام ثـــلاث إنـــمـــا الأعـمـال بـالـنـيـات وهـو الـقـصـد

كـــذا الـــحـــلال بـــيّن وكـــل مـــا لـيـس عـلـيـه أمـــرنـا فـــــرد[١٤]

وقال القرطبي[١٥] – المتوفى سنة ٦٥٦هـ – رحمه الله تعالى –: "هذا الحديث أصلٌ عظيم من أصول الشريعة"، ثم نقل كلام أبي داود – رحمه الله تعالى – ثم قال: "وهذا الذي قاله هؤلاء الأئمةرضي الله عنهم جميعاً حَسَنٌ، غير أنهم لو أمعنوا النظر في هذا الحديث كله من أوله إلى آخره، لوجدوه متضمناً لعلوم الشريعة كلها ظاهرها وباطنها".

ونقل الكرماني – المتوفى سنة ٧٨٦هـ –، وابن رجب –المتوفى سنة ٧٩٥هـ– والنووي، وغيرهم – رحمهم الله تعالى – إجماع العلماء على عظم شأن هذا الحديث، وكثير فوائده[١٦].

وقد ذكر ابن العربي – المتوفى سنة ٥٤٣هـ – رحمه الله تعالى – أنه لو قال قائل: إنه نصف الإسلام لوجد لذلك وجهاً من الكلام، بل لو قال: إنه جملة الدين لما عدم وجهاً[١٧]، وذكره الحاكم المتوفى سنة ٤٠٥هـ – رحمه الله تعالى – في الأبواب التي يجمعها أصحاب الحديث ويذاكرون بها، فذكر الأبواب التي جمعها، وذاكر جماعة من أئمة الحديث ببعضها، ومنها: هذا الحديث، وقد أدخله في كتاب الإيمان[١٨].

---

(١٤) فيض القدير (٣/ ٤٢٩).
(١٥) المفهم (٤/ ٤٩٨).
(١٦) انظر: شرح الكرماني (١/ ٢٠٣)، فتح الباري لابن رجب (١/ ٢٢٤)، صحيح مسلم بشرح النووي (١٠/ ٢٠٨)، شرح الطيبي(٦/ ٩)، عمدة القاري (٢٩٩)، مرقاة المفاتيح (٦/ ١٢)، البدر التمام (٥/ ٢٥٣)، سبل السلام (٨/ ٢٣٧)، التعليقات السلفية على سنن النسائي (٥/ ٥٩٩)، التوشيح للسيوطي (١/ ٢٢٥)، نيل الأوطار (٥/ ٢٤٨).
(١٧) انظر: عارضة الأحوذي (٥/ ١٩٨، ١٩٩).
(١٨) انظر: معرفة علوم الحديث (٦٥٨، ٦٥٩).

وقال ابن الملقن[19] -المتوفى سنة ٨٠٤هـ - رحمه الله تعالى -: "هذا الحديث حديث عظيم حفيل جليل، وهو أحد قواعد الإسلام، بل هو مدارها وأسُّها، وإن جعله بعضهم ثلثها، وبعضهم ربعها".

وكلام العلماء يطول في بيان فضل هذا الحديث وأهميته، وجليل مكانته، ومن المهم: الوقوف على كلامهم في بيان سبب عظم موقعه:

قال المازري[20] - المتوفى سنة ٥٣٦هـ - رحمه الله تعالى -: "وإنما نبّه أهل العلم على عظم هذا الحديث؛ لأن الإنسان إنما تعبد بطهارة قلبه وجسده، فأكثر المذام والمحظورات إنما تنبعث من القلب، فأشار - ﷺ - لإصلاحه، ونبه على أن إصلاحه هو صلاح الجسد، وأنه الأصل، وهذا صحيح يؤمن به حتى من لا يؤمن بالشرع، وقد نص عليه الفلاسفة والأطباء".

والحديث أيضاً أصل كبير في الورع وترك المتشابهات في الدين[21]، وقد نبّه - ﷺ - فيه على صلاح المطعم، والمشرب، والملبس، والمنكح وغيرها، وأنه ينبغي أن يكون حلالاً، وأرشد إلى معرفة الحلال، وأنه ينبغي ترك الشبهات فإنه سبب لحماية دينه، وعرضه، وحذّر من مواقعة الشبهات، وأوضح ذلك بضرب المثل بالحِمى، ثم بين أهم الأمور وهو مراعاة القلب، ثم أتم ذلك ببيان منبع الصلاح والفساد ومعدنهما، فبين - ﷺ - أنه بصلاح القلب يصلح باقي الجسد، وبفساده يفسد باقيه[22].

وبين ابن رجب - رحمه الله تعالى - معنى كلمة الإمام أحمد - رحمه الله تعالى -: إن أصول الإسلام ثلاثة أحاديث بقـوله: "فإن الدين كله يرجع إلى فعل المأمورات، وترك المحظورات، والتوقف عن الشبهات، وهذا كله تضمنه

---

(١٩) إحكام الأحكام (٤/ ١٨٢).
(٢٠) المعلم بفوائد مسلم (٢/ ٢٠٢).
(٢١) انظر: التوضيح: شرح كتاب الإيمان (ص٥٦٣).
(٢٢) انظر: شرح الكرماني (١/ ٢٠٣)، شرح النووي (١٠/ ٢٠٨)، العمدة (١/ ٢٩٩)، شرح الطيبي(٦/ ٩)، البدر التمام(٥/ ٢٥٣)

حديث النعمان بن بشير – رضي الله عنه–، وإنما يتم ذلك بأمرين: أحدهما: أن يكون العمل في ظاهره على موافقة السنة، وهذا هو الذي تضمنه حديث عائشة – رضي الله عنها –: "من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو ردّ"، والثاني: أن يكون العمل في باطنه يقصد به وجه الله عز وجل كما تضمنه حديث عمررضي الله عنه: "الأعمال بالنيات".[٢٣]

ومن أسباب عظم شأن هذا الحديث أنه يمكن أن ينتزع منه وحده جميع الأحكام[٢٤]، وقد ذكر القرطبي – رحمه الله تعالى – أنه متضمن لعلوم الشريعة كلها ظاهرها وباطنها؛ إذ فيه ضابط الحلال والحرام والمتشابهات، وما يصلح القلوب وما يفسدها، وأنه يستلزم معرفة تفاصيل أحكام الشريعة كلها أصولها وفروعها[٢٥]، كما أنه حوى علوم الشريعة من الحث على فعل الحلال واجتناب الحرام، والإمساك عن الشبهات، والاحتياط للدين والعرض، وعدم تعاطي الأمور الموجبة لسوء الظن، والوقوع في المحذور، وتعظيم القلب، والسعي فيما يصلحه، وغير ذلك[٢٦]، والحديث أصل في الأخذ بالورع، وهو ترك الشبهات وتجنب الريب[٢٧]، كما أنه من جوامع كلمه – ﷺ – لكثرة معانيه، وجمعه بين الفوائد المتفرقة والأحكام التي لا تحصل من كلام قليل، إلا إذا كان من منطوق من آتاه الله جوامع الكلم، وشهد له أنه لا ينطق عن الهوى – ﷺ –[٢٨].

وإن من تعظيم العلماء لهذا الحديث أن البغوي – المتوفى سنة ٥١٠هـ – رحمه الله تعالى – ذكره في المصابيح، كما أدخله المقدسي– المتوفى سنة

---

(٢٣) جامع العلوم والحكم (١/ ٧١، ٧٢).
(٢٤) انظر: العمدة (١/ ٢٩٩)، وقد نسب هذا القول إلى ابن العربي رحمه الله تعالى.
(٢٥) انظر: المفهم (٤/ ٤٩٩، ٥٠٠)، وهذا القول ذكره ابن الملقن دون عزو للقرطبي. انظر التوضيح (ص٥٦٣).
(٢٦) انظر: شرح الجرداني (٦٤)، فيض القدير (١/ ١٥٢، ١٥٣).
(٢٧) انظر: معالم السنن (٣/ ٦٢٤)، إحكام الأحكام (٤/ ٤٤٧).
(٢٨) انظر: إصلاح المجتمع (ص١٧).

٦٠٠هـ - رحمه الله تعالى - في عمدة الأحكام، و جعله النووي - رحمه الله تعالى - من الأربعين التي عني بجمعها، ، وأورده أصحاب كتب الترغيب والترهيب[٢٩]، وقد أفرد الشوكاني -المتوفى سنة ١٢٥٠هـ - رحمه الله تعالى - كتاباً في شرحه وهو كتاب (كشف الشبهات عن المشتبهات)، وقد توارد جمع كبير جداً من الأئمة على إخراجه في كتبهم، وسيتبين ذلك مفصلاً - بإذن الله تعالى- في مبحث تخريج الحديث.

---

(٢٩) العمدة: كتاب الأطعمة (ج ٤/١٨١)، وفي المصابيح: البيوع، باب الكسب وطلب الحلال (٢/٣٠٦)، (ح ٢٠١٧)، الترغيب والترهيب للمنذري (ح ٢٦٨١).

الفصـــــل الأول

ترجمة الصحابي راوي الحديث النعمان بن بشير - رضي الله عنه -[30]

المبحث الأول

التعريف بشخصه: اسمه ونسبه، كنيته، أسرته، ومولده

اسمه ونسبه - رضي الله عنه -: هو النعمان بن بشير بن سعد بن ثعلبة بن الجُلاس - بضم الجيم مع تخفيف اللام - وقيل: خَلَّاس - بفتح الخاء

---

(٣٠) مراجع ترجمته رضي الله عنه: التاريخ لابن معين رواية الدوري (ت٦٤٢، ١٠٧٨)، ورواية ابن الجنيد (ت١٦٦)، رجال صحيح البخاري للكلاباذي (٢/٧٥١)، ومعرفة الصحابة لأبي نعيم (٥/٢٦٥٨، ٢٦٥٩)، أسد الغابة (٥/٢٢، ٥٠٩)، الإصابة(١٥٥) (٦/٤٤٠) تهذيب الكمال (٢٩/٤١١، ٤١٦، ٤١٧)، الجمع بين رجال الصحيحين (٢/٥٣١)، الآحاد والمثاني (١/٤٨)، المشتبه للذهبي (١/ ١٩٦)، تاريخ دمشق (٦٢/١١٥-١٢٧)، طبقات الشافعية (١٠/٤١٩)، إكمال تهذيب الكمال (١٢/٥١-٥٣)، تجريد أسماء الصحابة (٢/١٠٧-١١٠)، التاريخ الكبير للبخاري (٨/٧٥)، والصغير (١/١٤٠)، الطبقات الكبرى(٦/٥٣، ٥٤، ٢/٣٧٦، ٣/١٨٢، ٦١٦، ٥/ ٢٦٩، ٢٩٩، ٦/٢٦، ٥٣، ٥٢٥، ٦/٥٣١- ٥٣٢، ٨/٣٦١)، فتح الباب (٤٥٩)، الطبقات لمسلم (ص ١٧٣)، الكنى والأسماء للدولابي (١/١٣٨)، الجمع بين رجال الصحيحين (٢/٥٣٢)، الاستيعاب (٤/٦١، ٦٢، ٦٣)، مولد العلماء ووفياتهم (١/ ٦٤، ٨٩، ٩٠، ١٨١)، تهذيب الأسماء واللغات(١/٣٠، ٢/١٢٩)، تاريخ الطبري (٢/ ١٠، ١١، ٢٤٣، ٣/٣٨٣، ٣٨٤)، البداية والنهاية (٣/٣٠- ٢٣٥)، (٥/٢٤٧)(٦/ ٣٥٣)(٩/٢٤٤)، المعرفة والتاريخ (٢/٢٢٩، ٣/١٩)، سير أعلام النبلاء (٣/٤١١، ٤١٢)، البدء والتاريخ (٤/١٨١، ١٨٢)، طبقات خليفة بن خياط (٣٠٤)، تاريخ خليفة بن خياط (ص٦٥)، التعديل والتجريح (٢/٧٧٥، ٧٧٦)، المنتظم (٣/٨٤، ٩٠)، تهذيب التهذيب(١٠/٢٩٩)، تاريخ بغداد (٣/١٤٣)، تاريخ الصحابة لابن حبان (ص ٢٤٨)، الكامل لابن الأثير (٣/٤٨٠، ٤٨١)، شذرات الذهب (١/٧٢)، الكامل(٣/٥٨٧)، معجم البلدان (١/٥٢٦، ٣/٢٤٠)، الكاشف (٢/٣٢٢)، التقريب (ت٧٢٠٢).

وتشديد اللام – وقيل خِلَاس – بالكسر للخاء وفتح اللام وتخفيفها – بن زيد بن مالك الأغر بن ثعلبة بن كعب بن الخزرج بن الحارث بن الخزرج الأكبر، فهو أنصاري خزرجي.

واسمه فرد باعتبار الأب، فليس في الكتب الستة ولا في الصحابة من اسمه النعمان بن بشير، أما النعمان فجماعة كثيرة نحو أربعين في الصحابة، واثنا عشر في الستة.

- **كنيته:** أبو عبد الله، وقيل: أبو عبيد الله، وقيل: أبو محمد.
- **أسرته:** أبوه: الصحابي الجليل بشير – بفتح الموحدة – بن سعد – رضي الله عنه – شهد العقبة الثانية وبدراً وأحداً، والمشاهد كلها، وهو أول أنصاري بايع أبا بكر – رضي الله عنه –، وقد استشهد مع خالد بن الوليد – رضي الله عنه – بعين التمر سنة ١٢هـ–، بعد انصرافه من اليمامة.
- **وأمه:** عمرة بنت رواحة – رضي الله عنها – تجتمع هي وزوجها في مالك الأغر.

فهو صحابي – من الصحابة الصبيان باتفاق– ابن صحابي وصحابية، وقد ذكر ابن سعد النعمان – رضي الله عنه – في الطبقة الثالثة من الصحابة.

- **وخاله:** عبد الله بن رواحة وهو شقيق أمه – رضي الله عنهما –.
- **ومن أبنائه** – رضي الله عنه –: محمد، وبشير – وقد رويا عنه – ويزيد، وعبد العزيز، وصدقة، ونعيم، وعبد الواحد، وعبد الرزاق، وشبيب، وعبد الملك، وعبد الكريم، وإسماعيل، وجابر، وسعيد، وسفيان.
- **ومن بناته:** هند، وحميدة، وأم أبان التي تزوجها الحجاج بن يوسف بعد وفاة أبيها، وله أم البنين، وخليدة، وعمرة.
- **ومن أخواته:** أميمة بنت بشير أخته لأبويه، وهي صحابية – رضي الله عنها –.

- **ومن نسائه:** أم عبد الله بنت عمرو بن جروة من الخزرج، ونائلة بنت بشير بن عمارة.

- **(٣) مولده:** ولد سنة اثنتين للهجرة، على رأس أربعة عشر شهراً من الهجرة النبوية في ربيع الآخر، وقيل: في جمادى الأولى، فهو أول مولود ولد للأنصار بعد الهجرة، كما أن عبد الله بن الزبيررضي الله عنهم أول مولود

ولد للمهاجرين بعد الهجرة ، وورد أنه ذكر النعمان عند ابن الزبير – رضي الله عنه – فقال: "هو أسن مني بستة أشهر".

وقال جابر – رضي الله عنه –: "أنا أسن منه بنحو من عشرين سنة ... وما ولد النعمان قبل بدر إلا بثلاثة أشهر أو أربعة "وهذا يضعف قول من قال: إن عمره عند وفاته – ﷺ – ست سنين، ويقوي القول الآخر: أنه كان له من العمر ثمان سنين وسبعة أشهر، أو ثمان سنين وتسعة أشهر واثنا عشر يوماً.

- **(٤) وفاته: – رضي الله عنه** – قتل – رضي الله عنه – بناحية حمص، وذلك لما دعا لابن الزبير، ولما قتل الضحاك بن قيس بمرج راهط في ذي الحجة سنة ٦٤هـ في خلافة مروان، هرب النعمان إلى حمص ومعه امرأته نائلة الكلبية، ومعه ثَقَلَهُ وولده، فأدركوه فقتلوه، وقاتله: قيل: خالد بن خلي الكلاعي، وقيل: عمرو بن الخلي المازني، وقيل: خلي بن داود جد خالد بن خلي، واحتزوا رأسه ووضعوه في حجر امرأته نائلة بنت عمارة الكلبية، وكانت قد تزوجت معاوية وطلقها.

واختلف في سنة ومكان مقتله: فقيل سنة ٦٠هـ، وقيل سنة ٦٤هـ، وقيل سنة ٦٥هـ، وقيل سنة ٦٦هـ وأكثر الروايات على أنها سنة ٦٤هـ، في آخرها.

ومكانه قيل: بقرية من قرى حمص، هي بيرين أو بيران، وقيل: في سَلَمْيَّة، وهي قرب المؤتفكة في طريقها إلى حمص.

المبحث الثاني:
روايته للحديث وفيه: سماعه من النبي، وشيوخه، وتلاميذه:

(١) سماعه من رسول الله - ﷺ -:

اختلفت أقوال العلماء في ثبوت سماعه - رضي الله عنه - من رسول الله - ﷺ - على قولين:

١ - نفي سماعه: فقد قال يحيى بن معين: "أهل المدينة يقولون: لم يسمع النعمان بن بشير من النبي - ﷺ -، وإنما يروي أحاديث النعمان، عن النبي - ﷺ - الكوفيون والشاميون"[٣١]، وقال: "وأهل المدينة ينكرون أن يكون النعمان بن بشير سمع من النبي - ﷺ -"[٣٢]، وقال جواباً لمن سأله: النعمان بن بشير سمع من النبي - ﷺ - شيئاً؟ قال: "أهل المدينة يقولون: لا، كان صغيراً، ونحن نروي كما قد علمتم: سمعت النبي - ﷺ -"[٣٣]، كما نقل ذلك عن أهل المدينة أبو الحسن القابسي[٣٤]، وجاء أن الواقدي ومن تبعه ممن نفى صحة سماعه[٣٥]، ونسب السيوطي نفي السماع إلى أهل الحجاز[٣٦] وقال يعقوب الفسوي[٣٧]: "يقول أهل المدينة: لم يسمع حبيب بن مسلمة، وبُسر بن أرطأة من النبي - ﷺ - شيئاً، ولا صحبة لهم، وأهل الشام يقولون: قد سمعوا ولهم صحبة، ويشكّون في سماع النعمان بن بشير".

---

(٣١) هذه رواية الدوري في التاريخ (١٠٧٨).

(٣٢) هذه رواية الدوري في التاريخ (ت٦٤٢).

(٣٣) هذه رواية ابن الجنيد في سؤالاته لأبي بكر يحيى بن معين، (ص ٣١٣) (ت١٦٦)، ورواها الخطيب في الكفاية (١/ ٢٠٤)، وانظر: التعديل والتجريح (٢/ ٧٧٥).

(٣٤) انظر: إرشاد الساري (١/ ١٤٣)، شرح ابن بطال (٦/ ١٩٤).

(٣٥) انظر: الفتح (١/ ١٢٦).

(٣٦) انظر: جامع المسانيد والسنن (٨/ ٢٧٥).

(٣٧) المعرفة والتاريخ (٣/ ١٩).

٢ – ثبوت سماعه : وفيه قول ابن معين: "وأهل العراق يصححون سماعه منه – ﷺ –"[٣٨]، ويتبين في كلام ابن معين السابق أنه يميل إلى إثبات سماعه، حيث قال: "ونحن نروي كما قد علمتم: سمعت النبي – ﷺ –" واختلف المثبتون لسماعه – رضي الله عنه – على قولين:

أ – تحديد سماعه بحديث معين، ومن ذلك: قول ابن معين: "ليس يروي النعمان بن بشير – رضي الله عنه –، عن النبي – ﷺ – حديثاً فيه: سمعت النبي – ﷺ – إلا في حديث الشعبي، فإنه يقول فيه: سمعت النبي – ﷺ – يقول: "إن في الجسد مضغة"، والباقي من حديث النعمان إنما هو عن النبي – ﷺ – ليس فيه سمعت"[٣٩].

ب – **إطلاق سماعه من النبي – ﷺ –**: وبنى القائلون ذلك قولهم على ما يلي:

١) ثبوت قوله – رضي الله عنه –: "سمعت" في جملة من الأحاديث[٤٠]، قال الواقدي، عن رجال من أهل المدينة: "قالوا: ولد النعمان بعد قدوم النبي – ﷺ – في الهجرة بأربعة عشر شهراً، وأما أهل الكوفة فيروون عنه روايات كثيرة عن

---

(٣٨) التاريخ برواية الدوري (ت٦٤٢).

(٣٩) المصدر السابق، ورواها الخطيب في الكفاية (١/ ٢٠٤).

(٤٠) ومنها: حديث: "لتسون صفوفكم، أو ليخالفن الله بين وجوهكم" رواه مسلم: كتاب الصلاة (ح ١٢٧)، وفيه تصريحه بالسماع، وحديثه: "ألستم في طعام وشراب ما شئتم، لقد رأيت نبيكم – ﷺ – وما يجد من الدَّقَل ما يملأ بطنه" رواه مسلم: كتاب الزهد (ح ٣٤، ٣٥)، ومنها حديث: "إن أهون أهل النار عذاباً يوم القيامة لرجل يوضع في أخمص قدميه جمرة يغلي منها دماغه" رواه البخاري: كتاب الرقاق، باب صفة الجنة والنار (ح ٦٥٦١)، وانظر (ح ٦٥٦٢)، وقد كرره من طرق، ومسلم: كتاب الإيمان (ح ٣٦٣) ، وحديث: "الحلال بين، والحرام بين"، وفي بعضها سمعت، وفيه ردٌّ على من لم يصحح سماعه – رضي الله عنه –. انظر: شرح البخاري لابن بطال (٦/ ١٩٤)، شرح مسلم للأبي (٤/ ٢٨٠)، إكمال المعلم (٥/ ٢٩٠)، إرشاد الساري (٤/ ٨)، إكمال تهذيب الكمال وذكر جملة من الأحاديث التي صرح فيها بالسماع (١٢/ ٥٤، ٥٥) بل ثبت قوله – رضي الله عنه –: "كان رسول الله – ﷺ – يسويّ صفوفنا، حتى كأنما يسويّ بها القداح، حتى رأى أنا قد عقلنا عنه، ثم خرج يوماً فقال:..." الحديث رواه مسلم: كتاب الصلاة، باب تسوية الصفوف وإقامتها(ح ١٢٨).

رسول الله - ﷺ - تدل على أنه أكبر سناً مما روى أهل المدينة في مولده ؛ لأنه يقول في غير حديث: سمعت النبي - ﷺ -، وهذا أثبت عندنا"[٤١].

٢) تأكيده التصريح بسماعه من رسول الله - ﷺ - بقول الراوي عنه: "فأهوى بإصبعيه إلى أذنيه"[٤٢]، أو تأكيده بقوله - رضي الله عنه -: "كنت عند منبر رسول الله - ﷺ - ....."[٤٣]

٣) حفظه ووعيه الحديث الذي يتداوله أهل المدينة، وهو قضية ما وهبه أبوه بشير - رضي الله عنه -[٤٤] وقد أدى النعمان الحديث، مما يدل على سماعه، وأنه عقل عن النبي - ﷺ - مجاوبته لأبيه - رضي الله عنه -.

٤) ما جاء عن تلميذه الشعبي قوله: "خطبنا النعمان بن بشير- وكان آخر من بقي من الصحابة - فقال: ألا إني سمعت رسول الله - ﷺ - يقول، فقلت: لا أسمع بعد هذا أحداً يروى عن رسول الله - ﷺ - فأوعيته سمعي."[٤٥]

---

(٤١) رواه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٦٢/١١٣، ١١٦)، وفي (٦٢/١١٩) نقل عن أبي الأسود قوله: النعمان يقول: قال رسول الله- ﷺ -، ولا يقول: سمعت. وانظر: الجمع بين رجال الصحيحين (٢/٥٣١، ٥٣٢)، رجال صحيح البخاري (٢/٧٥١).

(٤٢) رواه مسلم (ح ١٥٩٩)، ابن ماجه (ح ٣٩٨٤)، وأحمد (ح ١٨٣٦٨)، وفي(ح١٨٣٩٤) بلفظ "وأومأ.." انظر: إكمال المعلم (٥/٢٩٠)، شرح الشبرخيتي (ص١١٢).

(٤٣) رواه مسلم: كتاب الإمارة، باب فضل الشهادة في سبيل الله، (ح ١١١).

(٤٤) رواه البخاري: كتاب الهبة، باب الإشهاد في الهبة ح (٢٥٨٧)، عن حامد بن عمر، عن أبي عوانة، عن حُصَين، عن عامر قال: سمعت النعمان بن بشير $ج وهو على المنبر يقول: أعطاني أبي عطية، فقالت عمرة بنت رواحة: لا أرضى حتى تشهد رسول الله - ﷺ -، فأتى رسول الله - ﷺ - فقال: إني أعطيت ابني من عمرة بنت رواحة عطية، فأمرتني أن أشهدك يارسول الله. قال: "أعطيت سائر ولدك مثل هذا؟" قال: لا، قال: "فاتقوا الله واعدلوا بين أولادكم"، قال: فرجع فرد عطيته وانظر: (ح ٢٦٥٠) ورواه مسلم وفي أول الحديث: أن أباه أتى به رسول الله - ﷺ -، فقال: إني نحلت ابني هذا غلاماً كان لي.." الحديث في كتاب الهبات: باب تحريم الرجوع في الصدقة بعد القبض إلا ما وهبه لولده وإن سفل(ح ٩)

(٤٥) رواه أبو داود في حديث "الحلال بين.."، (ح ٣٣٢٢)، والنسائي في سننه (٤٤٦٥)، ورواه السهمي في تاريخ جرجان(١/٢٢٢، ٩١)، وجاء عند أحمد (ح ١٨٣٨٤) بلفظ: "وكنت إذا سمعته يقول: سمعت رسول الله - ﷺ - أصغيت، وتقربت، وخشيت أن لا أسمع أحداً يقول: سمعت رسول الله - ﷺ - يقول:"، وعند البزار (٨/٢١٩) بلفظ:=

الترجيح: الراجح والله تعالى أعلم: أن النعمان - رضي الله عنه - قد سمع من النبي - ﷺ - جملة من الأحاديث، ولا مانع من صحة تحمل الصغير ما دام مميزاً، وقد فهم ذلك من صنيع الإمام البخاري، حيث كرر طرق الحديث، وفي بعضها قوله: " سمعت " وفي ذلك رد على من نفى صحة سماعه من النبي - ﷺ -. قال الخطيب البغدادي: "قد أثبت له السماع كافة الأئمة من أهل النقل، فلا اعتبار بنفي من نفى ذلك "[٤٦].

وقال أبو عمر بن عبد البر[٤٧]: "لا يصحح بعض أهل الحديث سماعه من رسول الله - ﷺ -، وهو عندي صحيح؛ لأن الشعبي يقول عنه: سمعت رسول الله - ﷺ - في حديثين أو ثلاثة"، ونقل مغلطاي قول أبي القاسم البغوي: "وقد روى من أهل الكوفة غير واحد عن النعمان سماعاً من النبي - ﷺ -"[٤٨].

وقال ابن الملقن[٤٩]- متعقباً قول من نفى صحة سماعه -: "وهو باطل يرده هذا الحديث - يقصد حديث الحلال بيِّن - فإن فيه التصريح بسماعه"، وقال أيضاً: "التصريح بسماعه من النبي - ﷺ - وهو الصواب الذي قاله أهل العراق وجماهير العلماء ؛ فإنه مات وعمره ثماني سنين، فكان مميزاً صحيح السماع، ولهذا أكد السماع بإشارته بإصبعيه إلى أذنيه". وقال الهيثمي[٥٠]: "وهذا - أي سماعه - هو الصحيح، ولا التفات إلى خلاف فيه"، وقال ابن حجر العسقلاني[٥١]: "وأما النعمان بن بشير - رضي الله عنه - فهو من أقران ابن الزبير في السن، وقد حدّث عن النبي - ﷺ - بأحاديث صرح بسماعه منه".

= "والله لا أسمع أحداً يقول بعده: سمعت رسول الله - ﷺ - يقول" وليس النعمان - رضي الله عنه - آخر الصحابة موتاً، وربما قصد الشعبي - رحمه الله تعالى - أنه يخشى أن لا يسمع بعده أحداً ممن صحب رسول الله - ﷺ -، والله أعلم.

والشعبي هو: عامر بن شراحيل، أبو عمرو، ثقة مشهور، فقيه، فاضل، مات بعد المائة (ع)، انظر: التقريب(٣١٠٩)

(٤٦) الكفاية (١/٢٠٤).
(٤٧) الاستيعاب (٤/٦١).
(٤٨) إكمال تهذيب الكمال (١٢/٥٥).
(٤٩) التوضيح (شرح كتاب الإيمان ص٥٦١)، الإعلام (١٠/٦١).
(٥٠) فتح المبين (ص ١١١).
(٥١) موافقة الخبر الخبر (١/٣٣٥).

وبترجيح هذا القول يتأيد قول العلماء بصحة تحمل الصبي المميز، حيث كان له عند موت الرسول - ﷺ - ثماني سنين[٥٢]، أي أنه سمع الحديث قبل سن الثامنة.

(٢) شيوخه، وتلاميذه رضي الله عنهم:

روى عن النبي - ﷺ -، وعن خاله عبد الله بن رواحة، وعن عمر، وعن عائشة - رضي الله عنهم - أجمعين.

وروى عنه جمع كبير، منهم: _أزهر بن عبد الله الحرازي الحمصي، وإبراهيم ابن بنته، وابنه بشير بن النعمان، مولاه حبيب بن سالم، وحبيب بن يساف - وفيه خلاف -، والحسن البصري، وأبو القاسم حسين بن الحارث الجَدَليّ، وحميد بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، وخيثمة بن عبد الرحمن الجعفي، وزكريا بن خالد، وسالم بن أبي الجعد الغَطَفاني، وسماك بن حرب، وسنان أبو سعيد، وطارق بن شهاب، وطاووس، وعامر الشعبي،

وعبد الله بن بريدة، وعبد الله بن عتبة بن مسعود - على شك في ذلك -، وعبد الرحمن بن عوف الحمصي، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، وعروة بن الزبير بن العوام، وعمرو بن شرحبيل البلخي، والعَيْزار بن حُرَيث، وكريب اليحصبي، ومالك بن أَدّي الأشجعي الحمصي، ومجاهد بن جبر المكي، ومحمد بن النعمان بن بشير، وأبو الضحى مسلم بن صبيح، والمفضّل بن المهلب بن أبي صُفرة، ونعيم بن زياد الأنماري أبو طلحة، والهيثم بن مالك الطائي، والوليد بن عثمان، ووهب بن منبه، ويُسيع الحضرمي، ويزيد بن النعمان، وأبو إسحاق السبيعي، وأبو الأشعث الصنعاني، وأبو سَلّام الأسود ممطور، وأبو صالح الحارثي، وأبو عازب الكوفي، وأبو قِلابة عبد الله ابن زيد الجَرْميّ، وأبو زياد التيمي، وأبو صالح الحارثي، وأبو ميسرة. وذكر ابن كثير بعض المبهمين: رجل، عن النعمان، رجل من الأنصار، عنه، رجل من بجيلة، عنه.

عدد أحاديثه: مسند النعمان - رضي الله عنه - مائة وأربعة عشر حديثاً، اتفق الشيخان على خمسة منها، وانفرد البخاري بحديث، ومسلم بأربعة.

---

(٥٢) الفتح (١/١٢٦).

الفصل الثاني
تخريج حديث النعمان - رضي الله عنه -

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول
روايات الحديث عن النعمان - رضي الله عنه - عن النبي - عليه الصلاة والسلام

حديث " الْحَلَالُ بَيِّنٌ وَالْحَرَامُ بَيِّنٌ " جاء - فيما وقفت عليه - من رواية خمسة من أصحاب النبي - ﷺ - هم: النعمان بن بشير، وعمار بن ياسر، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عباس، وجابر بن عبد الله - رضي الله عنهم أجمعين -، وورد موقوفاً من قول ابن مسعود - رضي الله عنه -.

وهذا سردٌ لتلك الروايات، أستعين الله تعالى في ترتيبها على طريقة الإمام المزي - رحمه الله تعالى - في روايات النعمان -رضي الله عنه - لكثرتها: فقد جاء الحديث من رواية ستة من تلاميذه هم: عامر بن شراحيل الشعبي، وسماك ابن حرب، وخيثمة بن عبد الرحمن، وبشير بن النعمان، وعبد الملك بن عمير، وخالد بن سلمة - رحمهم الله تعالى -

الراوي الأول عن النعمان - رضي الله عنه -: هو عامر بن شراحيل الشعبي:

وأكثر الروايات جاءت من طريق تلميذه الشعبي، فقد رواه عنه ثمانية عشر تلميذاً، وهذا سرد رواياتهم:

١) زكريا بن أبي زائدة الهمداني، عن عامر الشعبي: ورواه عنه سبعة عشر من أصحابه هم:

١/١ * – ابن أبي شيبة: رواه في مصنفه (ح ٢٠٤٥).

٢/٢– أبو نعيم الفضل بن دكين: رواه عنه البخاري في صحيحه (ح ٥٢)، وأحمد في مسنده (ح ١٨٣٧٥)، والدارمي في سننه (ح ٢٥٣١)، ورواه عن البخاري: ابن المنذر في الأوسط (ح ٩٢٥).

ورواه من طريق البخاري: القضاعي في مسند الشهاب (ح١٠٣٠)، والبغوي في شرح السنة (ح ٢٠٣١)، والفراوي بتخريج ابن عساكر في الأربعين (ح ٥٩، ٦٠) ، والمقدسي في حديث أبي المكارم (ح ٥)، ورواه الطحاوي في مشكل الآثار (ح ٧٥٠)، عن فهد، عن أبي نعيم به.

ومن طريق أبي نعيم رواه: أبو عوانة في مسنده (ح ٥٤٦٢)، ومن طريقه: الفراوي بتخريج ابن عساكر في الأربعين من المساواة (ح ٥٦).

ومن طريق أبي نعيم – الفضل– رواه: أبو نعيم في الحلية (٤/٣٣٦)، والبيهقي في الكبرى (٥/٢٦٤)، وفي الأربعين الصغرى (ح ٨٩، ح٩٠)، وفي الزهد الكبير (ح ٨٦٢) (ح ٨٦٢)، وفي السنن الصغير (ح ١٨٥٥)، وفي الشُعب (ح٥٧٤٠، ٥٧٤١)ومن طريق البيهقي: رواه القشيري في الأربعين (ح ٢١)، وهو في المائة العوالي (ح٦٥) وهو عندهم مقرون بيعلى بن عبيد سوى رواية السنن الصغير ورواية القشيري.

ورواه من طريق أبي نعيم أيضاً: الذهبي في السير (١٥/٥٧٧)، وفي التذكرة (٣/٨٨٤)، وابن حجر في موافقة الخُبر الخَبر (١/٣٣٥).

٣/٣– عيسى بن يونس: رواه مسلم في صحيحه (ح ٤٠٩٥)، عن إسحاق بن إبراهيم، عنه به، وأبو داود في سننه (ح ٣٣٢٣)، عن إبراهيم بن موسى الرازي، عنه به.

---

* الرقم الأول هو الرقم العام مسلسلًا من أول رواية عن النعمان إلى آخرها، والرقم الثاني هو الخاص بكل راو على حدة.

٤/٤- وكيع: رواه مسلم (ح ٤٠٩٥)، عن أبي بكر بن أبي شيبة، عنه به، والترمذي في جامعه (ح ١٢٠٥)، عن هناد، عنه به.

٥/٥- عبد الله بن المبارك: رواه ابن ماجه (ح ٣٩٨٤)، عن عمرو بن رافع، عنه به، ومن طريق ابن المبارك رواه: الآجري في الأربعين حديثاً (ح ٣٨) والرافعي القزويني في التدوين في أخبار قزوين (٣/٤٨٧، ٤٨٨).

٦/٦- يحيى بن سعيد القطان: رواه عنه أحمد في مسنده (ح ١٨٣٧٤)، وعنه ابن الجوزي في الحدائق (٣/٢٠٤)، ورواه من طريق يحيى: أبو عوانة في مسنده (ح ٥٤٦١).

٧/٧- يعلى بن عبيد: رواه من طريقه أبو عوانة (ح ٥٤٦٠)، ومن طريقه الفراوي بتخريج ابن عساكر في الأربعين (ح٦١)، والبيهقي في الكبرى (٥/٢٦٤)، وفي الأربعين الصغرى (ح ٨٩)، وفي الشعب (ح٥٧٤٠، ٥٧٤١)، وفي الزهد (ح ٨٦٢)، وعندهم عن يعلى مقروناً بالفضل بن دكين .

٨/٨- عبد الله بن نمير الهمداني: رواه مسلم (ح ٤٠٩٤)، عن محمد بن عبد الله بن نمير، عن أبيه به.

٩/٩- إسحاق بن يوسف [الأزرق]: رواه البزار (ح ٣٢٧١) ، عن الحسن بن خلف، عنه .

١٠/١٠- يزيد بن هارون: رواه من طريقه أبو نعيم في الحلية (٤/٣٣٦)، وفي معرفة الصحابة (ح ٦٣٧٤).

١١/١١- الفضيل. ١٢/١٢- وابن عيينة: رواه أبو نعيم في الحلية (جـ ٨/١٣٦) من طريقيهما، عن زكريا مقروناً بمجالد، كلاهما، عن عامر به، وقال أبو نعيم: وحديث الفضيل لم يروه عنه إلا إبراهيم.

١٣/١٣- إدريس بن بكر. ١٤/١٤- وأبو داود الحراني: وهو سليمان بن سيف ١٥/,١٥- وأبو أمية: رواه من طريقهم الفراوي بتخريج ابن عساكر في الأربعون حديثاً من المساواة (ح٥٧).

١٦/١٦- محمد بن يونس السرخسي، أبو عبد الرحمن: رواه من طريقه الفراوي (ح ٥٨)

١٧/١٧- عبدة: وقد علّق روايته أبو الحسن الطوسي في الأربعين (ح٤١) (ص٨٢)، حيث قال: قال ابن المتوكل: وزاد فيه عبدة، عن زكريا وذلك بعد أن ساق الحديث من طريق ابن عون، وذكر أبو نعيم في الحلية (٤/٣٣٦) أنه رواه عن زكريا: محمد بن بشر. ولم أقف على روايته.

٢) عبد الله بن عون المزني أبو عون البصري، عن عامر الشعبي: وقد رواه عنه ثمانية عشر تلميذاً، هم:

١٨/١- **ابن أبي عدي محمد بن إبراهيم:** رواه البخاري (ح ٢٠٥١)، عن محمد بن المثنى، عنه به، ورواه البزار (ح ٣٢٦٨)، عن يحيى بن حكيم، عنه.

١٩/٢- محمد بن عبد الله الأنصاري، ٢٠/٣- وقد يقرن بعبد الرحمن بن حماد الشعيثي:

رواه ابن قانع في معجم الصحابة (جـ٣/١٤٤)، والقطيعي في جزء الألف دينار (ح ١٨٠)، كلاهما عن إبراهيم بن عبد الله الكشي، عن الأنصاري، وقرنه القطيعي بعبد الرحمن الشعيثي، ومن طريقه رواه نظام الملك في مجلسين من أمالي الصاحب (ح ٢)، ومن هذا الطريق المقرون رواه الطبراني في الأوسط (ح ٢٤٩٣)، عن أبي مسلم عنهما.

ورواه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٦٢/١١١، ١١٢)، والبكري في الأربعين حديثاً من مسموعات أبي منصور الشحامي في كتاب الأربعين (ص١٣٠).

ورواه الذهبي في سير أعلام النبلاء (جـ٦/٣٧٢)، (جـ٢١/ ١٤٩، ١٥٠)، وفي التذكرة (جـ٢/٤٧٤)، وأبو نعيم في الحلية (جـ٤/٣٣٦)، وعبد الكريم الرافعي القزويني في التدوين (١/٣٢٥، ٣٢٦)، وابن حجر في موافقة الخُبر الخَبر (١/٣٣٦، ٣٣٧)، والطاهري في مشيخة ابن البخاري (ح

٢٠١/٤٢٣)، والبرزالي في مشيخة ابن جماعة (١/ ٢٥٦)، كلهم من طريق أبي مسلم الكجي وهو الكشي، عن الأنصاري به.

٢١/٤- **يزيد بن زريع**: رواه النسائي في سننه (ح ٥٧١٠)، وفي الكبرى (ح ٥٢١٩)، عن حميد بن مسعدة، عنه به، ورواه ابن حبان في صحيحه (ح ٧٢١)، عن محمد بن عمير بن يوسف، عن نصر بن علي، عنه به.

٢٢/٥- **النضر بن شميل**: رواه أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الصمد في أماليه (ح ٢٠)، عن أبي عبد الصمد ابن موسى به، ورواه أبو عوانة (ح ٥٤٦٣)، عن عيسى بن أحمد العسقلاني، عنه به، ومن طريقه رواه الفراوي بتخريج ابن عساكر في الأربعون حديثاً (ح ٥٤).

ورواه ابن حجر في موافقة الخبر الخبر (جـ١/٣٣٦) من طريق إبراهيم بن عبد الصمد، عن أبيه، عنه به.

٢٣/٦- **عبد الوهاب بن عطاء**: رواه أبو عوانة (ح ٥٤٦٣)، عن علي بن حرب، عنه به، ومن طريقه رواه الفراوي بتخريج ابن عساكر (ح ٥٤)، ورواه البيهقي في الكبرى (جـ٥/ ٣٣٤)من طريق أحمد بن الوليد الفحام، عنه به، ورواه ابن حجر في موافقة الخبر الخبر (١/٣٣٦) من طريق يحيى بن جعفر، عن عبد الوهاب، عنه به، والفراوي في المائة العوالي (ح١٦).

٢٤/٧- **أبو شهاب، عبد ربه بن نافع الحناط**: رواه أبو داود (ح ٣٣٢٢)، عن أحمد بن يونس، عنه به.

٢٥/٨- **حماد بن مسعدة**: رواه البزار (ح ٣٢٦٧)، عن محمد بن معمر، عنه به.

٢٦/٩- **خالد بن الحارث**: رواه النسائي في سننه (ح ٤٤٥٨)، وفي الكبرى (ح ٦٠٤٠)، عن محمد بن عبد الأعلى الصنعاني، عنه به.

٢٧/١٠- **إسماعيل بن إبراهيم**: رواه ابن الجارود في المنتقى (ح ٥٥٥)، عن أبي هاشم زياد بن أيوب، عنه به.

٢٨/١١- **يزيد بن هارون**: رواه أبو عوانة (ح ٥٤٦٣)، عن محمد بن عبد الملك الواسطي وعمار كلاهما، عنه به، ومن طريقه الفراوي بتخريج ابن عساكر

(ح ٥٤)، ورواه ابن حجر في موافقة الخبر الخبر (١/٣٣٦)من طريق يزيد به

٢٩/١٢- إسحاق بن يوسف الأزرق: رواه أبو عوانة (ح ٥٤٦٤)، عن سعدان بن يزيد، عنه به، ومن طريقه رواه الفراوي بتخريج ابن عساكر (ح ٥٥).

٣٠/١٣- المعتمر بن سليمان التيمي. ٣١/١٤- وشعيب بن إسحاق بن عبد الرحمن الأموي مولاهم البصري ثم الدمشقي: رواه أبو الحسن الطوسي في الأربعين (٤١/ ص ٨٢)، عن الحسن ومحمد، ورواه أبو الحسن المقدسي في الأربعين المرتبة على طبقات الأربعين (ص ٣٩٧، ٣٩٨) من طريق الحسن بن سفيان، عن محمد بن المتوكل، عن المعتمر وشعيب به، ومن طريق الحسن رواه السبكي في طبقات الشافعية الكبرى (جـ٤/٦٦).

٣٢/١٥- أشهل بن حاتم: رواه الفراوي بتخريج ابن عساكر في الأربعين (ح ٥٣) من طريقه.

٣٣/١٦- أبو أسامة، حماد بن أسامة: رواه الفراوي بتخريج ابن عساكر (ح ٥٢) من طريقه.

٣٤/١٧- عثمان بن عمر. ٣٥/١٨- عبد الله بن حمران: رواه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (ح ٧٤٩)، عن ابن مرزوق، عن عثمان بن عمر، عن عبد الله بن عون، وعن أبي أمية، عن عبد الله بن حمران، عن ابن عون به.

وأضاف أبو نعيم في الحلية (٤/٣٣٦) أنه رواه عن ابن عون: **معاذ بن معاذ**. ولم أقف على روايته.

وبهذا يتبين أن البخاري لم ينفرد بروايته عن ابن عون، خلافاً لما قاله شرف الدين المقدسي في الأربعين (ص ٣٩٨، ٣٩٩) ، حيث قال: "أخرجاه من طرق عدة من حديث أبي عمرو عامر بن شراحيل الشعبي، فأما حديث ابن عون لهذا عنه فانفرد به البخاري، فرواه عن محمد بن المثنى، عن ابن أبي عدي، عنه .."

٣) مجالد بن سعيد الكوفي، عن عامر الشعبي: وقد رواه عنه خمسة رواةٍ، وهم:

٣٦/١- سفيان بن عيينة.

٣٧/٢- الفضيل

رواه أحمد (ح ١٨٣٨٤)، والحميدي في مسنده، كلاهما، عن ابن عيينة (ح ٩١٩).

ومن طريق ابن عيينة مقروناً بالفضيل رواه أبو نعيم في الحلية (ج ٨/ ١٣٦) من طريقهما، عن مجالد وزكريا، وقد قال في رواية أحمد: حدثنا سفيان قال: حفظته من أبي فروة أولاً، ثم من مجالد سمعه الشعبي، وقال أبو نعيم: "صحيح ثابت من حديث الشعبي، عن النعمان، رواه عنه الجم الغفير، وحديث الفضيل لم يروه عنه إلا إبراهيم ".

٣٨/٣- **ثور بن يزيد**: رواه الطبراني في الأوسط (ح٢٢٨٥)، وفي مسند الشاميين (ح٥١١) من طريق منبه بن عثمان، عنه به، ومن طريق الطبراني رواه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٦٠/ ٢٧٤)، (٧٠/ ١٣٠)، وقال الطبراني: "لم يرو هذا الحديث عن ثور بن يزيد إلا منبه بن عثمان، والوليد بن مسلم".

٣٩/٤- **حماد بن زيد**: رواه الترمذي (ح ١٢٠٥)، عن قتيبة بن سعيد، عنه به، ومن طريق قتيبة رواه ابن الأثير في أسد الغابة (٥/٢٣)، والبزار (ح ٣٢٧٤)، عن عبد الواحد بن غياث، عنه به، ورواه أبو الشيخ في الأمثال (ح٢٦٠)، عن أبي يعلى، عن أبي الربيع الزهراني، عنه به.

٤٠/٥- **يحيى بن سعيد** [القطان]: رواه أحمد (ح ١٨٣٦٨، ١٨٣٧٤)، عنه به[٥٣].

---

(٥٣) درجة الحديث من طريق الإمام أحمد: سفيان بن عيينة، وعامر الشعبي ثقتان، انظر: التقريب (٢٤٦٤، ٣١٠٩)، أما مجالد فهو ابن سعيد بن عمير الهمداني، أبو عمرو الكوفي، ليس بالقوي، وقد تغير في آخر عمره، مات ١٤٤هـ (م-متابعات- ٤) انظر: التقريب (٦٥٢٠)، فالسند ضعيف؛ لضعف مجالد، لكنه يتقوى بالمتابعات. والله أعلم.

٤) أبو فروة عروة بن الحارث الهمداني، عن عامر الشعبي: وقد رواه ثلاثة رواةٍ هم:

١/٤١- سفيان بن عيينة: رواه الشافعي كما في معرفة السنن والآثار (ح ٢٠٨٥٠)، ورواه أحمد (ح ١٨٣٨٤)، والحميدي (ح ٩١٨)، ثلاثتهم عن سفيان به، وفي رواية أحمد: قول سفيان: حفظته من أبي فروة، ثم من مجالد.

ومن طريق الحميدي: رواه أبو عوانة (ح٥٤٦٦)، عن ابن أبي ميسرة عنه، ورواه البيهقي في الكبرى (جـ٥/ ٣٣٤)، وفي الشعب (ح ٥٧٤٢)، وفي الآداب (ح ٤٨٥) من طريق بشر بن موسى، عن الحميدي به، ورواه البخاري (ح ٢٠٥١)، وأبو عوانة (ح ٥٤٦٦)، عن أبي داود الحراني، وأبو عوانة (ح ٥٤٦٧)، عن إسماعيل القاضي، ثلاثتهم عن علي بن عبدالله المديني، عن سفيان به.كما رواه البخاري (ح ٢٠٥١)، عن عبد الله بن محمد، عن ابن عيينة به، ورواه أبو عوانة (ح ٥٤٦٦)، عن الصغاني، عن محمد بن عباد، عنه به.

٢/٤٢- **جرير**: رواه مسلم (ح ٤٠٩٥)، عن إسحاق بن إبراهيم، عنه، عن مطرف، وأبي فروة، ورواه البزار (ح٣٢٦٩، ٣٢٧٣)، عن يوسف بن موسى، عن جرير، عن أبي فروة، ورواه البيهقي في معرفة السنن والآثار (ح ٢٠٨٥١) من طريق إسحاق بن إبراهيم به، عن أبي فروة وحده.

٣/٤٣- **سفيان بن سعيد الثوري**: رواه البخاري (ح ٢٠٥١)، عن محمد بن كثير، عنه، ورواه أحمد (ح ١٨٤١٨)، عن مؤمل، عن سفيان به، ورواه البيهقي في الكبرى (٥/ ٢٦٤)، والقزويني في التدوين في أخبار قزوين (٢/ ١٢٢)، كلاهما من طريق محمد بن كثير، عنه به، ورواه تمام الرازي في الفوائد (ح ٢٧٠) من طريق حسين بن حفص الأصبهاني، عن سفيان به، ورواه أبو الشيخ في الأمثال (ح ١٢١)، عن محمد بن زكريا، عن أبي حذيفة، عن سفيان به.

٥) عون بن عبد الله بن عتبة الكوفي، عن عامر الشعبي:

٤٤ /١- **رواه عنه سعيد بن أبي هلال الخزاز**: رواه مسلم (ح ٤٠٩٧)، عن عبد الملك بن شعيب بن الليث بن سعد، عن أبيه عن جده، عن خالد بن يزيد، عنه به.

ومن طريق الليث رواه: أبو عوانة (ح ٥٤٧٠)، (ح ٥٤٧١)، وأبو نعيم في الحلية (جـ٤/٢٦٩، ٢٧٠)، والبيهقي في الزهد الكبير (ح ٨٦٣)، وقال أبو نعيم في الحلية (٤/٢٧٠): "صحيح ثابت من حديث الشعبي، غريب من حديث ابن عون لم يروه عنه إلا سعيد، تفرد به الليث، عن خالد، عنه".

٦) الحارث بن يزيد العكلي، ٧) وسعيد بن عبد الرحمن كلاهما، عن عامر الشعبي(٥٤):

٤٥/١، ٤٦/١–وقد رواه عنهما محمد بن عجلان ومن طريقه: رواه أبو عوانة (ح ٥٤٦٨)، عن علي بن عثمان النفيلي، والطبراني في الأوسط (ح ٨٩٩٨)، عن المقدام، كلاهما عن سعيد بن عيسى بن تليد، عن المفضل بن فضالة، عن محمد به، ورواه ابن حبان (ح ٥٥٦٩) من طريق المفضل بن فضالة، عن عبد الله بن عياش القتباني، عن ابن عجلان، عن الحارث وحده به(٥٥).

---

(٥٤) قال المزي في (تهذيب الكمال ١٧/١٤٦)"رواه مسلم، عن إسحاق بن إبراهيم، عن قتيبة بن سعيد.. وهو المحفوظ، ورواه يزيد بن خالد بن مَوْهب الرملي، عن المفضل بن فَضَالة، عن عبد الله بن عياش بن عباس، عن محمد بن عجلان، عن الحارث العكلي، وسعيد بن عبد الرحمن الهمداني، عن الشعبي وذلك وهم والله أعلم"، وقال ابن حجر في (التهذيب ٦/١٦٩) في ترجمة عبد الرحمن ابن سعيد الهمداني: "ووقع عند مسلم في البيوع من طريق يعقوب بن عبد الرحمن القاري، عن ابن عجلان، عن عبد الرحمن بن سعيد، عن الشعبي، عن النعمان بن بشير حديث"الحلال بين"، ووقع عند أبي عوانة في صحيحه، وابن حبان من طريق عبد الله بن عياش القتباني، عن ابن عجلان، عن سعيد بن عبد الرحمن الهمداني، عن الشعبي، ورواه أبو عوانة أيضاً من طريق أبي ضمرة، عن ابن عجلان، عن عبد الله بن سعد، عن الشعبي، فكأنه اختلف في اسمه والله أعلم".

(٥٥) رجال إسناده من رواية ابن حبان:- المفضل بن فضالة بن عبيد بن ثمامة القِتْباني، المصري، أبو معاوية القاضي، ثقة فاضل عابد، مات سنة ١٨١هـ (ع) انظر: التقريب (٦٩٠٦). - عبد لله بن عياش القِتْباني، أبو حفص، المصري، صدوق يغلط، مات سنة١٧٠هـ (م في الشواهد-ق) انظر: التقريب (٣٥٤٦). - ابن عجلان هو محمد: صدوق إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة – رضي الله عنه –، مات سنة ١٤٨هـ(خت م- في الشواهد-٤) التقريب (٦١٧٦).- الحارث بن يزيد العكلي: ثقة فقيه (خ م س ق) انظر: التقريب (١٠٦٥). درجة الحديث: وعليه فالإسناد حسن، ويتقوى بالمتابعات، وقد قال الهيثمي في حديث الطبراني: "رجاله رجال الصحيح، غير شيخ الطبراني، المقدام بن داود، وقد وثق على ضعف فيه" المجمع (١٠/ ٢٩٣)وسند ابن حبان خالٍ منه.

٨) **عاصم بن أبي النجود، وهو ابن بهدلة، عن عامر الشعبي: ورواه عنه ثلاثة رواة، وهم:**

٤٧/١- **أبو عوانة:** رواه البزار (ح ٣٢٧٠)، عن خالد بن يوسف، عنه به.

٤٨/٢- **أبو بكر بن عياش:** رواه ابن الأعرابي في المعجم (ح ٢٥٩)، عن أحمد عن محمد بن منظور، عن أبي غسان مالك بن إسماعيل النهدي، عنه به.

٤٩/٣- **شيبان بن عبد الرحمن النحوي:** رواه أحمد (ح ١٨٣٤)، عن هاشم بن القاسم، عنه به، وقرن الشعبي بخيثمة، ومن طريق هاشم رواه أبو نعيم في الحلية (جـ٤/ ١٢٥)، وكذا رواه الطحاوي في مشكل الآثار (ح ٧٥٢)، عن بحر بن نصر، عن أسد بن موسى، عن شيبان أبي معاوية به[٥٦].

٩- مطرف، عن عامر الشعبي:

٥٠/١-رواه عنه جرير، وقد رواه مسلم (ح ٤٠٩٦)، عن إسحاق بن إبراهيم، وأبو عوانة (ح ٥٤٦٥)، عن الصغاني، عن زهير بن حرب، وعن إسماعيل القاضي، عن علي بن عبد الله، ثلاثتهم عن جرير به، وقد قرنه في رواية مسلم بأبي فروة.

١٠) **إسماعيل بن أبي خالد، عن عامر الشعبي:**

٥١/١- ورواه عنه أبو معاوية الضرير: وأبو بكر محمد بن عبد الباقي في أحاديث الشيوخ الثقات (ح ٤٥١)، عن الشريف أبي الحسن بن المهتدي، عن عثمان

---

(٥٦) رجال إسناد الإمام أحمد: - هاشم بن القاسم بن مسلم الليثي مولاهم، البغدادي، أبو النضر، لقبه قيصر، ثقة ثبت، مات سنة ٢٠٧هـ (ع) انظر: التقريب (٧٣٠٥). - شيبان بن عبد الرحمن النحوي، أبو معاوية البصري، نزيل الكوفة، ثقة صاحب كتاب، مات سنة ١٦٤هـ (ع) انظر: التقريب (٢٨٤٩).- عاصم بن أبي النجود بهدلة، الأسدي مولاهم الكوفي، أبو بكر المقرئ، صدوق له أوهام، حجة في القراءة، حديثه في الصحيحين مقرون، مات سنة ١٢٨هـ (ع) انظر: التقريب (٣٠٧١). درجة الحديث: وعليه فالإسناد حسن من أجل عاصم، ومدار الطرق عليه، ويتقوى السند بالمتابعات.

بن عيسى الباقلاني، عن ابن أبي النجم، عن موسى بن عبيد الله، عن العطاردي – وهو ابن عبد الجبار التميمي –، عن أبي معاوية به(٥٧).

١١) عبد الرحمن بن سعيد، عن عامر الشعبي:

٥٢/١- رواه مسلم (ح ٤٠٩٦)، عن قتيبة بن سعيد، عن يعقوب بن عبد الرحمن القارئ، عن محمد بن عجلان، عنه به.

١٢) عبد الله بن سعد، عن عامر الشعبي(٥٨)

٥٣/١- رواه أبو عوانة (ح ٥٤٦٩)، عن الحسين بن إسحاق التستري، عن هارون بن موسى، عن أبي ضمرة، عن ابن عجلان، عنه به(٥٩).

---

(٥٧) رجال إسناد ابن عبد الباقي: -أبو الحسن بن المهتدي: هو محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن عبد الصمد المهتدي بالله، الهاشمي، العباسي، خطيب جامع المنصور، قال الخطيب: كان صدوقاً، وكتبت عنه، توفي سنة ٤٦٤ هـ انظر: تاريخ بغداد (١/٣٥٦، ت ٢٨٧).- عثمان بن عيسى الباقلاني، أبو عمرو، كان أحد الزهاد المتعبدين، منقطعاً عن الخلق، ملازماً للخلوة، توفي سنة ٤٠٢هـ انظر: تاريخ بغداد (١١/٣١٣، ٣١٤، ت ٦١١٥).- ابن أبي النجم: الحسين بن بدر بن هلال المؤدب، قال أبو الحسن بن الفرات: كان ثقة جميل الأمر، توفي سنة ٣٦٦هـ انظر: تاريخ بغداد (٨/٢٥، ٢٦، ت٤٠٧١). موسى بن عبيد الله بن يحيى بن خاقان الأزدي - مولاهم- أبو مزاحم البغدادي، وثّقه يوسف القواس والخطيب، توفي سنة ٣٢٥هـ انظر: تاريخ بغداد (١٣/٥٩). أحمد بن عبد الجبار بن محمد العطاردي التميمي، أبو عمر الكوفي، ضعيف وسماعه للسيرة صحيح، مات سنة ٢٧٢هـ انظر: التقريب (٦٤)، ورمز له (د) وقال: لم يثبت أن أبا داود أخرج له. - أبو معاوية الضرير: هو محمد بن خازم، الكوفي، عمي وهو صغير، ثقة أحفظ الناس لحديث الأعمش، وقد يهم في حديث غيره، مات سنة ١٩٥هـ، وقد رُمي بالإرجاء.(ع) انظر: التقريب (٥٨٧٨). - إسماعيل بن أبي خالد الأحمسي، مولاهم، البجلي، ثقة ثبت، مات سنة ١٤٦هـ (ع) انظر: التقريب (٤٤٢). درجة الحديث: وعليه فالإسناد فيه ضعف، لكنه يتقوى بالمتابعات، وقد حسّنه محقق أحاديث الشيوخ الثقات انظر: (جـ٣/١٠٣٨)، هامش (١).

(٥٨) راجع هامش ٥٤، وفيه أن الحافظ يرى أن الثلاثة واحد، وإنما وقع اختلاف في اسمه.

(٥٩) رجال الإسناد:- الحسين بن إسحاق بن إبراهيم التُّسْتَرِيُّ: قال الذهبي: كان من الحفاظ الرحالة، أكثر عنه أبو القاسم الطبراني، وقال الخلال: شيخ جليل، سمعت منه سنة ٢٧٥هـ، وكان رجلاً مقدماً، رأيت موسى بن إسحاق القاضي يكرمه ويقدمه،=

١٣) أبو حصين الأسدي – وتحرف إلى أبي الحر –، عن عامر الشعبي:

١/٥٤- رواه أبو عوانة (ح ٥٤٧٢)، عن أبي حاتم الرازي، عن محمود بن خالد السلمي، عن أبيه، عن عيسى ابن المسيب، عنه به[٦٠].

= توفي سنة ٢٩٠هـ انظر: طبقات الحنابلة (١/١٤٢)، السير (١٤/٥٧)، رجال الحاكم (٣١٦، ٣١٧). -هارون بن موسى بن أبي علقمة عبد الله بن محمد الفروي، المدني، لا بأس به، وقال الذهبي: صدوق، مات سنة ٢٥٣هـ (ت س) انظر: الكاشف (ت ٥٩٢٢)، التقريب (ت ٧٢٩٤). -أبو ضمرة أنس بن عياض بن ضمرة أو عبد الرحمن الليثي، المدني، ثقة، مات سنة٢٠٠هـ (ع) انظر: التقريب (ت ٥٦٩).- محمد بن عجلان المدني، صدوق إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة – رضي الله عنه –، مات سنة ١٤٨هـ (خت م٤) انظر: التقريب (ت ٦١٧٦)، الميزان (٣/ ٦٤٤). -عبد الله بن سعد: قال البخاري: عبد الله بن سعد، عن الشعبي قاله أنس بن عياض، عن محمد بن عجلان، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يروي عن الشعبي، روى عنه ابن عجلان انظر: التاريخ الكبير (ت٣١١)، (جـ٥/١٠٦)، الثقات (٧/٣٧).
درجة الحديث: هذا الإسناد فيه ابن سعد مجهول، فالسند ضعيف لكن المتن ثابت كما هو معلوم.

(٦٠) رجال الإسناد: - أبو حاتم الرازي: هو محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي، الحافظ، مات سنة ٢٧٧هـ (خ د س فق) انظر: التقريب (ت٥٧٥٥).- محمود بن خالد السلمي الدمشقي، أبو علي، ثقة، مات سنة ٢٤٧هـ (د س ق) التقريب (ت٦٥٥٣) - خالد بن يزيد السلمي، أبو هاشم ويقال أبو محمود، ابن أبي خالد الأزرق، الدمشقي، مقبول(د ق)، لم يذكر فيه ابن أبي حاتم جرحاً ولا تعديلاً انظر: الجرح والتعديل (٣/٣٦٠، ت١٦٢٨)، التقريب (ت١٧٠٤).- عيسى بن المسيب البجلي: ذكروا أنه يروي عن الشعبي، ضعّفه ابن معين وقال مرةً: ليس بشيء، وقال أبو حاتم: محله الصدق ليس بالقوي، وقال أبو زرعة: شيخ ليس بالقوي، ولينه الإمام أحمد انظر: علل الحديث لأحمد رواية المروزي (ت ١٥٨)، التاريخ لابن معين (٢٦٦، ١٦٥٧، ١٧٢٠)، الجرح والتعديل(٦/٢٨٨) (ت١٦٠٠)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (٢/٢٤٢)، الميزان (٣/٣٢٣). - أبو الحر الأسدي: لم أجد هذا الراوي، ويظهر أنه تصحف في مسند أبي عوانة، فإن الحافظ ابن حجر في إتحاف المهرة (١٣/٥٣٠) ذكر هذه الرواية عن عيسى، عن أبي حَصين الأسدي، وهو عثمان بن عاصم بن حُصين، أبو حَصين الأسدي، الكوفي، ثقة ثبت سني، ربما دلس (ع) انظر: التقريب (ت٤٥١٦)درجة الحديث: وعليه فالإسناد ضعيف لضعف عيسى، لكنه يتقوى بالشواهد.

١٤) مغيرة بن مقسم الضبي الكوفي، عن عامر الشعبي:

٥٥/١- رواه الطحاوي في مشكل الآثار (ح ٧٥١)، وأبو عوانة (ح ٥٤٧٢)، كلاهما عن أبي أمية، عن المعلى بن منصور، وعن فضلك الرازي، عن محمد بن عمرو، كلاهما عن جرير، عن مغيرة به[٦١].

١٥) أبو حَريز عبد الله بن حسين الأزدي، عن عامر الشعبي:

٥٦/١- رواه الخطيب في تاريخ بغداد، عن أبي سعيد محمد بن موسى بن الفضل الصيرفي، عن أبي العباس محمد بن يعقوب الأصم، عن أبي أمية محمد بن إبراهيم الطرسوسي، عن محمد بن الصباح، عن عثمان بن مطر، عنه به.[٦٢]

---

(٦١) رجال الإسناد: -أبو أمية: هو محمد بن إبراهيم بن مسلم الخزاعي، الطرسوسي، البغدادي الأصل، مشهور بكنيته، صدوق صاحب حديث يهم، مات سنة ٢٧٣هـ (س) انظر: التقريب (ت ٥٧٣٦). - المعلى بن منصور الرازي، أبو يعلى، نزيل بغداد، ثقة سني فقيه، أخطأ من زعم أن أحمد رماه بالكذب، مات سنة ٢١١هـ(ع) انظر: التقريب(ت ٦٨٥٤). - فضلك الرازي: هو الفضل بن العباس الرازي، أبو بكر، الحافظ الناقد، أحد الأئمة، طوّف وصنف، كان ثقة ثبتاً حافظاً، سكن بغداد إلى أن توفي بها سنة ٢٧٠هـ انظر: تاريخ بغداد (٣٦٧/١٢)، طبقات الحفاظ للسيوطي (٢٧١/١). - محمد بن عمرو بن بكر زُنَيج - مصغراً - الرازي، أبو غسان، ثقة، مات آخر سنة٢٤٠ هـ، أو أول التي بعدها (خ م د س) انظر: التقريب (٦٢٢٠).
جرير بن عبد الحميد بن قُرْط، الضبيّ، الكوفي، نزيل الري وقاضيها، ثقة صحيح الكتاب، قيل: كان في آخر عمره يهم من حفظه، مات سنة ١٨٨هـ (ع) انظر: التقريب (٩٢٤). - مغيرة بن مِقْسم الضبي مولاهم، الكوفي، أبو هشام، الأعمى، ثقة متقن إلا أنه كان يدلس ولا سيما عن إبراهيم، مات سنة ١٣٦هـ (ع) انظر: التقريب (٦٨٩٩). درجة الحديث: الإسناد رواته جميعهم ثقات، رواة الشيخين سوى أبي أمية وهو صدوق يهم، فالسند حسن، ويقوى بالمتابعات.

(٦٢) رجال الإسناد: - أبو سعيد محمد بن موسى بن الفضل الصيرفي: لم أجده. - أبو العباس محمد بن يعقوب بن يوسف الأموي مولاهم، وكان يكره أن يقال له الأصم قاله الحاكم، قال الذهبي: الإمام، المحدث، مسند العصر، رحلة الوقت أبو العباس الأموي مولاهم، توفي سنة ٣٤٦هـ انظر: السير (٤٥٢/١٥-٤٦٠)، تذكرة الحفاظ (٨٦٠/٣-٨٦٣)، رجال الحاكم (٣١٤). - محمد بن إبراهيم الطرسوسي: تقدم وهو صدوق يهم.- محمد بن الصباح الدولابي، أبو جعفر البغدادي، ثقة حافظ، مات سنة ٢٢٧هـ (ع) انظر: التقريب (ت ٦٠٠٤). -عثمان بن مطر الشيباني، أبو الفضل، أو أبو علي، البصري، ضعيف، وقال البخاري: منكر الحديث (ق) انظر: التاريخ الكبير (٢٥٣/٦)، الميزان (٥٣/٣، ٥٤)، التقريب(٤٥٥١).- أبو حَريز عبد الله بن حسين الأزدي، البصري، قاضي سجستان، صدوق يخطئ (خت٤) انظر: التقريب (ت ٣٢٩٤). درجة الحديث: الإسناد ضعيف.

١٦) ثور، عن الشعبي:

٥٧/١- رواه ابن عساكر في تاريخ دمشق (جـ٧٠/١٢٩)، عن أبي الحسن الحنائي، عن مهدية بنت إبراهيم، عن كتاب أبيها إبراهيم بن سنان، عن أحمد بن إبراهيم القرشي، وأبي هشام عبد الرحمن البرزور، عن إبراهيم بن عبدالله بن العلاء، عن أبيه، عن ثور به.

ثم رواه من طريق آخر إليه موقوفاً، ثم قال (جـ٧٠/١٣٠): "والحديث محفوظ مرفوعاً، إلا أن غير ابن زبر رواه عن ثور فزاد في إسناده مجالد بن سعيد"، ثم رواه من طريق الطبراني إلى ثور، عن مجالد، عن عامر به[٦٣].

---

(٦٣) رجال إسناده: -أبو الحسن الحنائي: هو علي بن محمد الزاهد المقرئ، قال عبد العزيز الكتاني: شيخنا وأستاذنا، الشيخ الصالح، كتب الكثير وحدث بشيء يسير، وكان من العُبَّاد، مات سنة ٤٢٨هـ انظر: تاريخ دمشق (٤٣/١٤٧)، سير أعلام النبلاء (١٧/٥٦٥، ٥٦٦)، شذرات الذهب (٢/٢٣٨). - مهدية بنت إبراهيم بن محمد بن صالح بن سنان، حدثت وجادة عن كتاب أبيها انظر: تاريخ دمشق (٧٠/ ١٢٩).- إبراهيم بن محمد بن صالح بن سنان، أبو إسحاق الدمشقي، حدث عن أبي زرعة وغيره، وروى عنه تمام بن محمد الرازي، وقال الكتاني: لم يكن عنده حديث كثير، وكان ثقة مأموناً، مات سنة ٣٤٨هـ انظر: تاريخ دمشق (٧/١٤٠)، مولد العلماء ووفياتهم (٢/٦٧١)، ذيل تاريخ مولد العلماء (ص٨٢).- أبو عبد الملك أحمد بن إبراهيم بن محمد القرشي، روى عن أبي إسحاق إبراهيم بن العلاء وغيره، حدث عنه تمام بن محمد الرازي بواسطة، وقال مسلمة في الصلة: دمشقي صالح، وفي موضعٍ: ثقة روى عنه العقيلي انظر: إكمال تهذيب الكمال (١/١٥، ١٤).- أبو هشام عبدً الرحمن بن عبد الصمد بن البرزور: لم أجده.- إبراهيم بن عبد الله بن العلاء بن زبر الربعي القرشي، أبو زبر، سكت عنه البخاري وابن أبي حاتم، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال الذهبي: قد روى عنه أئمة، وقال: روى عنه الشاميون. وقد ذكره ابن حبان في الثقات. وقد شك الذهبي في صحة نسبة الحكم إلى النسائي – رحمه الله تعالى – انظر: التاريخ الكبير (٥/ ١٦٢)، الجرح والتعديل (٢/١٠٩)، الثقات (٨/٦٦)، الميزان (١/٣٩)، لسان الميزان (١/٧٠) منهج الإمام النسائي في الجرح والتعديل (٣/١٠٤٩).- أبوه:عبد الله بن العلاء بن زَبْر الدمشقي، الرَّبعي، ثقة، مات سنة ١٦٤هـ (خ٤) انظر: التقريب (ت ٣٥٤٥).- ثور لعله ابن يزيد الحمصي، أبو خالد، ثقة ثبت إلا أنه يرى القدر، مات سنة ١٥٠هـ وقيل ١٥٣هـ وقيل بعدها (خ٤) انظر: التقريب (ت ٨٦٩). درجة الحديث: الإسناد ضعيف.

١٧) عيسى الحناط، عن عامر الشعبي:

٥٨ /١- رواه الخطيب في الموضح لأوهام الجمع والتفريق (جـ١ /١٤٧)، عن أبي عبد الله بن محمد بن عبد الله الصفار، عن أبي جعفر أحمد بن مهران الأصبهاني، عن عبيد الله بن موسى.

٢/٥٩- **ورواه الأصبهاني:** في الترغيب والترهيب (ح ١١١٧) من طريق عيسى بن مينا، عن محمد بن جعفر بن أبي كثير، عن يزيد بن عبد الله، كلاهما عن عيسى به. وقال الدار قطني أطراف الأفراد (ح ٤٣٨٧): "تفرد به خلاد ابن يحيى، عن يوسف بن ميمون الصباغ، عن الشعبي، ورواه عيسى الخياط، عنه، وتفرد به يزيد بن الهاد "[٦٤].

١٨) قتيبة بن مسلم، عن عامر الشعبي:

١/٦٠- رواه حمزة بن يوسف الجرجاني في تاريخ جرجان (١/٣١٧ ت ٥٥٩)، عن أبي الحسن علي بن أحمد، عن أحمد بن محمد القرشي، عن أبي الهيثم خالد الذهلي، عن أبيه أحمد بن خالد، عن سعيد بن سلم بن قتيبة [بن مسلم]، عن أبيه، عن جده به[٦٥].

---

(٦٤) رجال إسناد الخطيب: - أبو عبد الله محمد بن عبد الله الأصبهاني الصفار، قال الذهبي: الشيخ الإمام المحدث القدوة، قال الحاكم: هو محدث عصره، توفي سنة ٣٣٩هـ انظر: السير (١٥/٤٣٧)، رجال الحاكم (٢٢٣، ٢٢٤). - أبو جعفر أحمد بن مهران بن خالد الأصبهاني، من أهل يزد، روى عن عبيد الله بن موسى، روى عنه المنكدري والصفار، قال أبو نعيم: كان لا يخرج من بيته إلا للصلاة، مات سنة ٢٨٦هـ، وقيل بعدها انظر: أخبار أصبهان (١/٩٥)، الثقات (٨/٥٢)، لسان الميزان (١/٣١٦)، رجال الحاكم (١/٢٠١).- عبيد الله بن موسى بن أبي المختار - باذام - العَبْسي الكوفي، أبو محمد، ثقة كان يتشيع، مات سنة ٢١٣هـ (ع) انظر: التقريب (٤٣٧٦).- عيسى الحناط: هو عيسى بن أبي عيسى الحناط الغفاري، أبو موسى المدني، ويقال: الخياط، والخباط، قد عالج الصنائع الثلاثة، متروك، مات سنة ١٥١هـ (ق) انظر: التقريب (٥٣٥٢)درجة الحديث: السند ضعيف جداً؛ لأن مداره على عيسى الحناط وهو متروك.

(٦٥) رجال الإسناد:- أبو الحسن علي بن أحمد بن عبد العزيز المحتسب الجرجاني، نزيل نيسابور، ومات بها محتسباً، وهَّاه الحاكم وقال: ظهرت منه المجازفة فترك، وحدثنا بالعجائب عن المصعبي، حدث عن الفربري بالصحيح، مات سنة ٣٦٦هـ انظر: سير=

هؤلاء الرواة الذين وقفت عليهم، وقد أضاف أبو نعيم في معرفة الصحابة (٢٦٥٩/٥) وفي الحلية (٣٣٦/٤) بعد روايته هذا الحديث عدداً ممن رووه عن الشعبي لم أقف على رواياتهم، وهم:

هارون بن عنترة، السري بن إسماعيل، مليح بن عبد الله الخطمي، داود بن أبي هند، يوسف بن ميمون الصباغ[٦٦]، أبو إسحاق الشيباني، حبيب بن حسان، مالك بن مغول، أبو حسين، وزكريا بن خالد، فزارة، راشد بن كيسان كوفي، عاصم الأحول.

= أعلام النبلاء (٢٢/١٧)، الميزان (١١٢/٣)، اللسان (١٩٤/٤).- أحمد بن محمد القرشي بن عمر المنكدري، أبو بكر، حافظ خراسان في عصره، قال الحاكم: له أفراد وعجائب، وقال الإدريسي: يقع في أحاديثه المناكير، ومثله إن شاء الله لا يتعمد الكذب، مات سنة ٣١٤هـ. انظر: الميزان (١٤٧/١)، طبقات الحفاظ (٣٣٤/١).- أبو الهيثم خالد الذهلي، هو خالد بن أحمد بن خالد بن حماد بن عمرو الذهلي، أمير مرو وغيرها، صاحب ما وراء النهر، له آثار حميدة ببخارى، أخرج البخاري من بخارى لما أبى أن يحدث بقصره، قال ابن أبي حاتم: صدوق ثقة. مات سنة٢٧٠هـ. انظر: الجرح والتعديل (٣٢٢/٣)، تاريخ بغداد (٣١٤/٨)، سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٣٧).- أبوه أحمد بن خالد بن حماد، أبو حفص، سمع من علي بن موسى الرضا. انظر: طبقات المحدثين بأصبهان (١١٢/٤).- سعيد بن سلم بن قتيبة، بصري الأصل، سكن خراسان، وولاه السلطان بعض الأعمال بمرو، قال العباس بن مصعب: قدم مرو زمان المأمون، وكان عالماً بالحديث والعربية، إلا أنه كان لا يبذل نفسه للناس، مات سنة ٢١٧هـ انظر: تاريخ بغداد (٧٤/٩)، سير أعلام النبلاء (٤١١/٤).- سلم بن قتيبة بن مسلم الباهلي، كان والياً على البصرة سنة ١٤٦هـ من قبل ابن هبيرة، ثم وليها للمنصور ثم عُزل، ذكره ابن حبان في الثقات، ولم يذكر البخاري ولا ابن أبي حاتم فيه جرحاً ولا تعديلاً.انظر: التاريخ الكبير (١٥٨/٤)، الجرح والتعديل (٢٦٦/٤)، الثقات (٤٢٠/٦)، تاريخ دمشق (١٤٦/٢٢- ١٤٩).- قتيبة بن مسلم الباهلي: أمير خراسان، أحد الأبطال، قال الخليلي: رووا عنه أحاديث لكن رواتها مجهولون، قال الذهبي: نال المنزلة بالكمال في الحزم والعزم، وكثرة الفتوحات، ووفور الهيبة، قتل سنة ٩٣هـ، وقيل ٩٦هـ. انظر: الإرشاد للخليلي (٩٨٢/٣)، سير أعلام النبلاء (٤١٠/٤، ٤١١). درجة الحديث: الإسناد ضعيف، ورواية خالد الذهلي، عن أبيه، عن جده لم أجدها في الكتب التي عنيت برواية الابن، عن أبيه، عن جده.

(٦٦) ذكر روايته الدارقطني كما في (أطراف الأفراد ح ٤٣٨٧) حيث قال: "تفرد به خلاد بن يحيى، عن يوسف بن ميمون الصباغ، عن الشعبي".

تلك طرق الحديث من رواية الشعبي، عن النعمان، وقد قرر البرزالي في تخريجه المشيخة البغدادية لرشيد الدين (ص ٩٩): أن هذا الحديث مشهور معروف، ومع صحته لا يعرف إلا من طريق الشعبي، عن النعمان بن بشير – رضي الله عنهما –.

ولكني وقفت على رواية غير الشعبي قد رووه عن النعمان – رضي الله عنه – **وهذا تخريج الحديث من رواياتهم: الراوي الثاني عن النعمان – رضي الله عنه –: هو عبد الملك بن عمير : رواه عنه راويان:**

٦١/ ١) **عمرو بن قيس الملائي:** رواه أبو عوانة في المسند (ح ٥٤٧٤) ورواه ابن البختري في جزء فيه ستة مجالس من أمالي أبي جعفر بن البختري (ح ١٩)، وابن عدي في الكامل (٥/ ١٦٩٢)، عن محمد بن أحمد بن بخيت، وأبو نعيم في الحلية (٥/ ١٠٥)، عن أبي بكر محمد بن أحمد، عن عبد الله بن محمد بن يعقوب، والذهبي في السّير (جـ٦/ ٣٧٢، ٣٧٣)، وفي معجم الشيوخ (١/ ٥٧، ٥٨) من طريق محمد بن عمرو الرزاز، خمستهم عن سعدان بن نصر، عن عمر بن شبيب المسلي، عن عمرو به.

وقال الدارقطني (الأفراد كما في أطراف الأفراد/ح ٤٣٨٣): "تفرد به عمر بن راشد، عن عمرو بن قيس، عن

عبد الملك، عنه"، وقال: "تفرد به عمر بن شبيب، عن عمرو بن قيس، عنه" أي عن النعمان، وقال (ح ٤٣٨٤): "تفرد به عمر بن راشد عن عمرو بن قيس، عن عبد الملك، عنه" أي عن عامر الشعبي، وهذا مشكل فإن

عبد الملك لم يروه عن عامر في الطرق المذكورة، بل رواه عن النعمان مباشرة، وقال الذهبي في معجم الشيوخ: "غريب جداً من هذا السياق، وإنما أخرجوه في الكتب من وجوه، عن الشعبي، عن النعمان".

٦٢/ ٢) **زهير:** رواه أبو عوانة (ح٥٤٧٥)، عن حمدون بن عمارة، عن الحسن بن بشر، عن زهير به.

وقال أبو نعيم (الحلية ٥/ ١٠٥): "صحيح ثابت من حديث الشعبي، عن

النعمان، رواه الجم الغفير، وحديث عبد الملك، عن النعمان لم يروه عنه إلا زهير، وعمرو"[٦٧].

الراوي الثالث عن النعمان – رضي الله عنه –: خيثمة بن عبد الرحمن بن أبي سبرة الجعفي الكوفي:

١/٦٣) رواه أحمد (ح ١٨٣٤٧)، ورواه أبو نعيم في الحلية (٤/ ١٢٥)، عن أبي بكر بن خلاد، عن الحارث بن أبي أسامة، كلاهما عن هاشم بن القاسم.

٢/٦٤) ورواه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (ح ٧٥٢)، عن بحر بن نصر، عن أسد بن موسى، كلاهما – هاشم وأسد –، عن شيبان، عن عاصم بن بهدلة أبي النجود، عن خيثمة والشعبي به.

ورواه الطبراني في (القسم المفقود من المعجم الكبير للطبراني) كما في جامع المسانيد والسنن (ح ١٠٣٨٦) من حديث عاصم، عن خيثمة والشعبي به، ولكن فيه هاشم بن القاسم، عن سنان.. وقال أبو نعيم: "هذا حديث صحيح ثابت من حديث الشعبي، عن النعمان، وحديث خيثمة، عن النعمان غريب تفرد

---

(٦٧) رجال الإسناد الأول من طريق أبي عوانة في مسنده :- سعدان بن نصر بن منصور البغدادي، أبو عثمان الثقفي البزاز، اسمه سعيد والغالب عليه سعدان، قال أبو حاتم: صدوق، وقال الدار قطني: ثقة مأمون، مات سنة ٢٦٥هـ. انظر: الجرح والتعديل (٤/ ٢٩٠، ٢٩١)، تاريخ بغداد (٩/ ٢٠٥)، سير أعلام النبلاء (١٢/ ٣٥٧). - عمر بن شبيب المُسْلي: ضعيف، مات بعد ٢٠٠هـ (ق) انظر: التقريب (٤٩٥٣).- عمرو بن قيس المُلائي، أبو عبد الله الكوفي، ثقة متقن عابد، مات سنة بضع وأربعين ومائة (بخ م٤) انظر: التقريب (٥١٣٥).- عبد الملك بن عمير بن سويد اللخمي الكوفي، ثقة فصيح عالم، تغير حفظه وربما دلس، مات سنة ١٣٦هـ (ع) انظر: التقريب (٤٢٢٨).
رجال الإسناد الثاني من رواية أبي عوانة : - حمدون بن عمارة البغدادي أبو جعفر البزاز، اسمه محمد، وحمدون لقب، صدوق، مات سنة ٢٦٢هـ (فق)، انظر: التقريب (١٥٢٠).- الحسن بن بشر البَجَلي أو الهمداني، أبو علي الكوفي، صدوق يخطئ، مات سنة ٢٢١هـ (خ ت س) انظر: التقريب (١٢٢٤).- زهير -لعله ابن معاوية بن حُديج- أبو خيثمة الجُعفي، الكوفي، نزيل الجزيرة، ثقة ثبت إلا أن سماعه عن أبي إسحاق بآخره، مات سنة ١٧٢هـ أو بعدها (ع) انظر: التقريب (٢٠٦٢)درجة الحديث: الإسناد الأول: ضعيف لضعف عمر بن شبيب. والثاني: حسن، ويتقوى بالمتابعات.

به عنه عاصم، وحدث به الإمام أحمد، عن أبي النضر مثله، وأبو النضر هو هاشم بن القاسم[(٦٨)].

٤) الراوي الرابع عن النعمان – رضي الله عنه –: هو سماك بن حرب:

١/٦٥) رواه الطبراني في الأوسط (ح ٧٢٥٩)، عن محمد بن عيسى، عن الحارث بن منصور، عن إسرائيل، عنه به، وقال الطبراني: "لم يرو هذا الحديث عن سماك إلا إسرائيل"[(٦٩)].

٥) الراوي الخامس عن النعمان – رضي الله عنه –: هو بشير بن النعمان – رحمه الله تعالى –:

١/٦٦- رواه ابن عساكر في تاريخ دمشق (ج١٠/٣١٢، ٣١٣)، عن أبي القاسم الواسطي، عن الخطيب، عن أبي العلاء الواسطي، عن أبي الحسن الدارقطني، عن أبي القاسم علي الطاهري، عن العباس بن الفضل الأسفاطي، عن إسماعيل بن أبي أويس، عن أخيه أبي بكر، عن سليمان بن بلال، عن ابن عجلان، عن بشير به.

قال ابن عساكر: "قال أبو الحسن [الدار قطني]: لا أعلم لبشير بن النعمان

---

(٦٨) رجال إسناد الإمام أحمد: - هاشم بن القاسم بن مسلم الليثي مولاهم تقدم، وهو ثقة ثبت. - شيبان بن عبد الرحمن النحوي: أبو معاوية البصري تقدم، وهو ثقة صاحب كتاب. - عاصم بن بهدلة [وهو ابن أبي النجود] الأسدي، مولاهم، الكوفي - تقدم- وهو صدوق له أوهام. - خيثمة بن عبد الرحمن بن أبي سبرة، الجعفي، الكوفي، ثقة وكان يرسل، مات بعد ٨٠هـ (ع) انظر: التقريب (١٧٨٣). درجة الحديث: إسناده حسن؛ من أجل عاصم بن بهدلة، ويتقوى بالمتابعات.

(٦٩) رجال الإسناد: - محمد بن عيسى بن السكن المعروف بابن أبي قماش، قال الخطيب:قدم بغداد وحدث بها، وكان ثقة، مات سنة ٢٨٧هـ انظر: تاريخ بغداد (٢/ ٤٠٠، ٤٠١). - الحارث بن منصور الواسطي، أبو منصور الزاهد، صدوق يهم (د) انظر: التقريب (١٠٥٧).- إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق الهمداني، السبيعي، أبو يوسف الكوفي، ثقة تكلم فيه بلا حجة، مات سنة ١٦٠هـ وقيل بعدها (ع) انظر: التقريب (٤٠٥). - سماك بن حرب بن أوس بن خالد الذهلي الكوفي، أبو المغيرة، صدوق، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وقد تغير بآخره فكان ربما يلقن، مات سنة ١٢٣هـ(خت م٤) انظر: التقريب (٢٦٣٩)درجة الحديث: الإسناد حسن؛ لحال الحارث بن منصور، وسماك.

حديثاً مسنداً غيره"، ثم قال ابن عساكر (٢٨١/١٠): "وقد روي له حديث آخر قد تقدم ذكره"[(٧٠)].

٦) الراوي السادس عن النعمان – رضي الله عنه –: هو خالد بن سلمة:

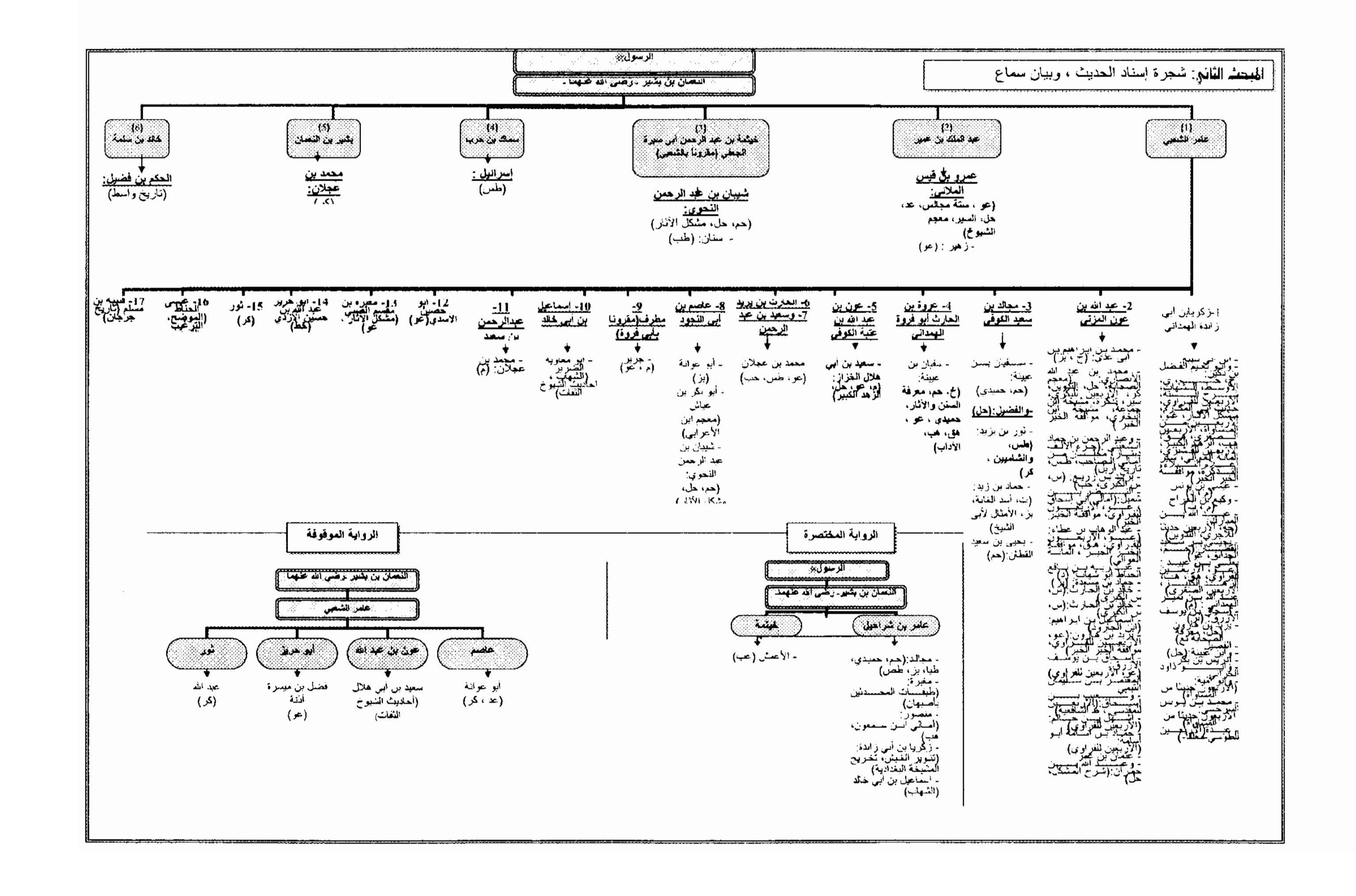
١/٦٧– رواه أسلم بن سهل الواسطي (بحشل) في تاريخ واسط (ص ٤٦، ٤٧)، عن محمد بن أبان، عن الحكم بن فضيل، عنه به[(٧١)].

وأضاف ابن كثير – رحمه الله تعالى – أنه رواه الطبراني من حديث مجمع الأنصاري، عن زكريا، عن خالد، عن النعمان (جامع المسانيد والسنن ٨/ ٢٨٤). ولم أقف عليه.

---

(٧٠) رجال الإسناد من طريق الدارقطني: - أبو القاسم علي بن عبد الوهاب الطاهري - نسبة إلى طاهر بن الحسين أحد القواد المعروفين-، قال السمعاني: يروي عن العباس بن الفضل الأسفاطي، روى عنه أبو الحسن الدارقطني انظر: الأنساب (٣٢/٣). - العباس بن الفضل بن محمد، ويقال: ابن الفضل بن بشر الأسفاطي، البصري، أبو الفضل، قال الهيثمي:شيخ الطبراني، لم أعرفه، انظر: تاريخ دمشق (٢٦/ ٣٩٠)، مجمع الزوائد (٦٦/٥). - إسماعيل بن أبي أويس -عبد الله- المدني، صدوق أخطأ في أحاديث من حفظه، مات سنة ٢٢٦هـ انظر: التقريب (٤٦٤).- أبو بكر بن أبي أويس، هو عبد الحميد بن عبد الله بن أويس الأصبحي، مشهور بكنيته كأبيه، ثقة، مات سنة ٢٠٢هـ (خ م د ت س). انظر: التقريب (٣٧٩١).- سليمان بن بلال التيمي، مولاهم، أبو محمد أو أبو أيوب، المدني، قال الخليلي: ثقة وليس بمكثر، أثنى عليه مالك، وإذا روى عنه الثقات فكل حديثه محتج به، وقال ابن حجر: تكلم فيه عثمان بن أبي شيبة بلا حجة، مات سنة ١٧٧هـ (ع) انظر: التقريب (٢٥٥٤)، الإرشاد للخليلي (٢٩٦/١).- محمد بن عجلان: تقدم، وهو صدوق.- بشير بن النعمان: ذكره ابن حبان في الثقات وقال: يروي عن أبيه، روى عنه أولاده وأهل المدينة انظر: الثقات (٧١/٤)، تاريخ دمشق(١٠/ ٣١٢)درجة الحديث: الإسناد فيه راويان لم يرد فيهما جرح ولا تعديل، وبشير ذكره ابن حبان وحده، فالإسناد ضعيف والله أعلم.

(٧١) رجال الإسناد: - محمد بن أبان الواسطي الطحان، صدوق، مات سنة ٢٣٨هـ، وقيل قبل ذلك، قال الذهبي: فيه مقال روى عنه (خ) حديثاً واحداً انظر: التعديل والتجريح (٢/ ٦١٩)، الميزان (٤٥٣/٣) التقريب (٥٧٢٤). - الحكم بن فضيل الواسطي، أبو محمد المدائني، كان عابداً، قال ابن معين: ليس به بأس، وقال أبو داود: ثقة، وقال أبو زرعة: شيخ ليس بذاك، وضعفه ابن عدي لتفرده بما لا يتابعه عليه الثقات، توفي سنة ١٧٥هـ انظر: الجرح والتعديل (١٢٦/٣)، تاريخ بغداد (٢٢١/٨)، الكامل (٢١٦/٢)، الميزان (٥٧٨/١)- خالد بن سلمة بن العاص بن هشام بن المغيرة المخزومي، الكوفي، المعروف بالفأفأ، قال الذهبي: ثقة، وقال ابن حجر: صدوق رُمي بالإرجاء والنصب، قتل سنة ١٣٢هـ بواسط لما زالت دولة بني أمية (بخ م٤) انظر: الكاشف (١٣٢٧)، الميزان (٦٣١/١)، التقريب (١٦٥١). درجة الحديث: الإسناد ضعيف، لكنه يتقوى بالمتابعات.


الملحق الثاني: شجرة إسناد الحديث ، وبيان سماع
الرسول ﷺ
النعمان بن بشير - رضي الله عنهما -
(1) عامر الشعبي
(2) عبد الملك بن عمير
(3) خيثمة بن عبد الرحمن أبي سبرة الجعفي (مقرونا بالشعبي)
(4) سماك بن حرب
(5) بشير بن النعمان
(6) خالد بن سلمة
عمرو بن قيس الملائي:
شيبان بن عبد الرحمن النحوي:
(حم، حل، مشكل الآثار)
- سنان: (طب)
إسرائيل: (طس)
محمد بن عجلان:
الحكم بن فضيل: (تاريخ واسط)
1- زكريا بن أبي زائدة الهمداني
2- عبد الله بن عون المزني
3- مجالد بن سعيد الكوفي
4- عروة بن الحارث أبو فروة الهمداني
5- عون بن عبد الله بن عتبة الكوفي
8- عاصم بن أبي النجود
11- عبدالرحمن بن سعد
15- ثور (كر)
الرواية المختصرة
الرسول ﷺ
النعمان بن بشير - رضي الله عنهما
عامر بن شراحيل
خيثمة
- الأعمش (عب)
الرواية الموقوفة
النعمان بن بشير رضي الله عنهما
عامر الشعبي
عاصم
عون بن عبد الله
أبو حريز
ثور
أبو عوانة (عد ، كر)
سعيد بن أبي هلال (أحاديث الشيوخ الثقات)
فضل بن ميسرة أذنة (عو)
عبد الله (كر)

المبحث الثاني

شجرة إسناد الحديث، وبيان سماع النعمان – رضي الله عنه – هذا الحديث من رسول الله – ﷺ –

تنوعت العبارة التي نقلها الرواة عن النعمان – رضي الله عنه – في تحديثه عن رسول الله – ﷺ – من خلال الطرق التي تم جمعها – كما يلي:

(١) **التصريح بالسماع:** بقوله – رضي الله عنه –: "سمعت رسول الله – ﷺ –" في رواية زكريا عند البخاري، وأبي داود، والدارمي، وأحمد، وابن الجوزي، وأبي عوانة، وابن حبان، والبيهقي في الكبرى، والزهد، والأربعين حديثاً من المساواة، وجزء من حديث أبي المكارم، ومجالد عند الترمذي، والطبراني في مسند الشاميين، وأبي الشيخ في الأمثال، وأبي نعيم في معرفة الصحابة، والحلية، وابن عساكر في تاريخ دمشق، والسير، والتدوين، وموافقة الخبر الخبر، والطيالسي*، وأحمد*، والبزار.

وابن عون: عند النسائي، وفي مجلسين من أمالي الصاحب، وفي جزء من أمالي أبي إسحاق، والأربعين حديثاً من المساواة، وأبي نعيم في الحلية، وفي طبقات الشافعية، والتدوين، وموافقة الخبر الخبر، والطوسي في الأربعين، وفي الأربعين من مسانيد الشيوخ، والأربعين المرتبة.

والحارث وسعيد عند أبي عوانة، والحارث وحده عند ابن حبان، وأبي فروة عند البيهقي في الكبرى، والشعب.

وعيسى الحناط عند الأصبهاني في الترغيب والترهيب، وعون عند أبي عوانة وفيه: سمع النعمان وهو يخطب الناس بحمص. ومجموع هذه الطرق: (٥٢) طريقاً

---

* في الرواية المختصرة.

وجاء في رواية: "خطبنا رسول الله - ﷺ - فقال" وهذه رواية زكريا في الشعب للبيهقي.

وقد جاء في بعضها: تأكيده - رضي الله عنه - **سماعه من رسول الله - ﷺ - بفعله**: ومن ذلك:

قول الراوي عنه - رضي الله عنه -: "وأهوى النعمان بإصبعيه إلى أذنيه" قالها الشعبي عند مسلم، وابن ماجه، والآجري في الأربعين، وابن أبي شيبة بلفظ: "يخطب ويهوي بإصبعيه إلى أذنيه".

وفي بعض الروايات بلفظ: "وأومأ بإصبعيه إلى أذنيه" عند أحمد، وأبي عوانة، والبيهقي في السنن الصغير، وفي الزهد، وفي الأربعين الصغرى، والشعب، والأربعين حديثاً من المساواة، والحلية.

وفي رواية قال الشعبي: "سمعت النعمان بن بشير - رضي الله عنه - على منبر الكوفة وهو يغمز أذنيه يقول: سمعت رسول الله - ﷺ - " وهذا في تاريخ دمشق.

وفي رواية أنه قال: "سمع أذناي من رسول الله - ﷺ - وهو يقول: .."، وهذا عند البيهقي$ في الشعب، ومجموع هذه الروايات في (١٤) طريقاً.

(٢) الصيغ غير الصريحة: كقوله - رضي الله عنه -: "عن النبي - ﷺ - " في رواية أبي فروة عند البخاري، ومجالد عند البزار، وعاصم عند البزار، وأبي الحر عند أبي عوانة، وعاصم، عن خيثمة والشعبي في الحلية، وقتيبة، يحدث عن الشعبي في تاريخ جرجان، وخيثمة عند عبد الرزاق.

وقوله - رضي الله عنه -: " أن النبي - ﷺ - قال" في رواية زكريا عند البزار، وأبي فروة عنده، وعند تمام.

وقوله - رضي الله عنه -: " أن رسول الله - ﷺ - قال" في رواية مجالد عند البزار*.

وقوله - رضي الله عنه -: "قال النبي - ﷺ -" في رواية أبي فروة

عند البخاري، والحناط في الموضح، وزكريا وعبد الملك في السير، ومغيرة في طبقات أصبهان*، وإسماعيل في مسند الشهاب، وعبد الملك في أمالي ابن البختري.

وقوله – رضي الله عنه –: "قال رسول الله – ﷺ –" في رواية خيثمة والشعبي عند أحمد، وأبي فروة عند أحمد، والحميدي، والتدوين، والبيهقي في السنن الصغير، والزهد، ومجالد عند الحميدي، والطبراني في الصغير، وابن عون عند ابن قانع، وإسماعيل في أحاديث الشيوخ الثقات، وعبد الملك عند أبي عوانة، وعاصم في معجم ابن الأعرابي.

وقوله رضي الله عنه: "أن النبي – ﷺ – خطب فقال في خطبته" في رواية سماك، عن النعمان.

(٣) جاء في بعض الروايات تعليق الراوي عن النعمان – رضي الله عنه – بعبارة تبين حرصه على السماع منه، لخوفه من انقراض عصر الصحابة، وأن لا يجد أحداً بعد النعمان – رضي الله عنه – يقول: "سمعت رسول الله – ﷺ – "، واهتمام تلميذه بالأخذ عنه، والقرب منه تعظيماً لشأن السماع منه – ﷺ – بلا واسطة. فمن ذلك: قول ابن عون – رحمه الله تعالى –، عن عامر – رحمه الله تعالى – قال: "سمعت النعمان – رضي الله عنه –، ولا أسمع أحداً بعده يقول: سمعت رسول الله – ﷺ – يقول"، وفي رواية: "فوالله لا أسمع بعده أحداً يقول: سمعت رسول الله – ﷺ – ":

- **الأولى:** في رواية ابن عون عند أبي داود، والبزار، وابن الجارود وفيه: "ولا والله"، وفي جزء الألف دينار
- **والثانية:** في رواية ابن عون عند النسائي في الصغرى والكبرى، وعند البزار، وفي مشيخة ابن البخاري، والبيهقي في الكبرى، وفي السير.

وقول أبي فروة ومجالد – رحمهما الله تعالى –: عن عامر، عن النعمان – رضي الله عنه – قال: "سمعت رسول الله – ﷺ –، وكنت إذا سمعته يقول:

---

* هذا في الرواية المختصرة.

سمعت رسول الله - ﷺ - أصغيت وتقربت وخشيت أن لا أسمع أحداً يقول: سمعت رسول الله - ﷺ - يقول" عند أحمد.

وقول مجالد: عن الشعبي، قال النعمان: "سمعت رسول الله - ﷺ - قال الشعبي: وكنت إذا سمعت النعمان بن بشير - رضي الله عنهما - على المنبر يقول: سمعت رسول الله - ﷺ - ظننت أني لا أسمع أحداً بعده يقول سمعت رسول الله - ﷺ - "، وقول أبي فروة، عن عامر: "سمعت النعمان - رضي الله عنه - يحدث حديثاً على المنبر ما سمعته من أحد قبله، ولا أراني أسمعه من أحدٍ بعده، سمعت رسول الله - ﷺ - يقول" عند البزار، والبيهقي في المعرفة مع تقديم وتأخير.

وقول أبي حريز في تاريخ بغداد: "كان النعمان - رضي الله عنه - عاملاً على الكوفة فكان إذا خطب وقال: سمعت رسول الله - ﷺ -".

وقول مجالد عند الحميدي*: "سمعت الشعبي قال: سمعت النعمان - رضي الله عنه - قال: سمعت رسول الله - ﷺ -، قال الشعبي: "وكنت إذا سمعت النعمان بن بشير على المنبر يقول: سمعت رسول الله - ﷺ - ظننت أني لا أسمع أحداً بعده يقول: سمعت رسول الله - ﷺ - "

المبحث الثالث

رواية الحديث عن النعمان - رضي الله عنه - مرسلاً، وموقوفاً عليه

ومع ثبوت الحديث متصلاً مرفوعاً، إلا أنه جاء من طريق أخرى مرسلاً، وجاء موقوفاً، كما جاء في بعض الطرق مختصراً مقتصراً على أحد شطري الحديث.

(١) الرواية المرسلة:

قـال ابن تيمية (الزهد والورع والعبادة/ ٧٥) - رحمه الله تعالى -:

"روى عمـرو بن دينـار، عن يحيى بن جعدة[٧٢]، عن النبي - ﷺ - أنه قال: "الحلال بين" وذكر الحديث". ولم أجد هذه الرواية.

(٢) الرواية الموقوفة على النعمان - رضي الله عنه -:

مع ما سبق من ثبوت الحديث مرفوعاً إلا أنه جاء من عدة طرق موقوفاً على النعمانرضي الله عنه ومدار تلك الطرق على الشعبي، وقد رواه عنه أربعة رواةٍ، وهم:

١ - **عاصم، عن الشعبي، عن النعمان** - رضي الله عنه -: ١/٦٨- رواه ابن عدي (الكامل ٤/ ١٦٢٩)، عن عبدان، عن خالد ابن يوسف السمتي، عن أبي عوانة، عن عاصم به، واكتفى بذكر أول المتن، وقال: الحديث. ومن طريق ابن عدي رواه ابن عساكر (تاريخ دمشق ٣٦/ ١١١).

٢ - **عون بن عبد الله، عن عامر ، عن النعمان** - رضي الله عنه -: **١/٦٩**- رواه القاضي أبو بكر محمد بن عبد الباقي (أحاديث الشيوخ الثقات/ ٤٥٠)، عن ليث بن سعد المصري، عن خالد بن يزيد، عن سعيد بن أبي هلال، عن عون بن عبد الله، عن عامر به، ولفظه: "الحلال بين، والحرام بين، وبين ذلك أمور مشتبهات، من استبرأهن فهو أسلم لدينه وعرضه، ومن وقع فيهن يوشك أن يقع في الحرام، كالمرتعي إلى جنب الحمى يوشك أن يقع فيه".

٣ - **أبو حَريز، عن الشعبي، عن النعمان** - رضي الله عنه -: ١/٧٠- رواه أبو عوانة المسند (ح ٥٤٧٣)، عن إسماعيل القاضي، عن محمد بن أبي بكر، عن أبي معشر يوسف بن يزيد البراء، عن فضل بن ميسرة أذنة، عن أبي حريز به، وفيه: أن النعمان خطب بالكوفة فقال: "إن الله قد أحل حلالاً فبينه، وحرم الحرام فبينه، فمن ترك مالاً يشتبه عليه توفر دينه ودمه".

---

(٧٢) يحيى بن جعدة بن هبيرة بن أبي وهب المخزومي، ثقة، وقد أرسل عن ابن مسعود - رضي الله عنه -، ونحوه (د تم س ق)، انظر: التقريب (٧٥٧٠)

٤ - **ثور، عن الشعبي، عن النعمان** - رضي الله عنه - : ١/٧١ - رواه ابن عساكر (تاريخ دمشق٧٠/١٢٩)، عن أبي الحسن علي بن المسلم، عن أبي عبدالله الحسن بن أحمد بن عبد الواحد، عن أبي الحسن بن السمسار، عن أبي عبد الله بن مروان، عن أبي عبدالملك أحمد بن إبراهيم، عن إبراهيم بن عبد الله، عن أبيه، عن ثور، عن الشعبي، سمع النعمان رضي الله عنه يقول على منبر الكوفة قال: فذكر نحوه ولم يرفعه، وقد أحال على رواية الحديث مرفوعاً، ولفظه: "إن الحلال بين، وإن الحرام بين، وبين ذلك أمور مشتبهات، متى ما يدعهن المرء يكن استبرأ لعرضه ودينه، ومن يرتع فيهن يوشك أن يرتع في الحرام، كالمرتع إلى جانب الحمى، يوشك أن يوقع في الحمى، ألا وإن لكل ملك حمى، وإن حمى الله محارمه".

ثم قال ابن عساكر (تاريخ دمشق ٧٠/١٣٠): "والحديث محفوظ مرفوعاً".

وبتأمل الطرق السابقة يلاحظ أن الحديث قد روي مرفوعاً من طريق رواتها:

- فرواية عاصم بن أبي بهدلة: جاءت مرفوعة عند البزار من طريق خالد نفسه، ولذا قال ابن عدي - رحمه الله تعالى -: "قال لنا عبدان: وحدث به ابن خراش، عن خالد بن يوسف مرفوعاً، وقد ذكر لي عبدان أن ابن خراش حدث بأحاديث مراسيل أوصلها، ومواقيف رفعها، ما لم يذكرها هنا"[٧٣]، ثم ذكر أن ابن خراش أحد من يذكر بحفظ الحديث من حفاظ العراق[٧٤].
- أما رواية عون بن عبد الله: فقد جاءت مرفوعة من الطريق نفسه عند مسلم.
- و رواية أبي حريز: وردت من طريقه مرفوعة عند الخطيب البغدادي، ولكن إسنادها ضعيف.

---

(٧٣) الكامل (٤/١٦٢٩).

(٧٤) انظر: معرفة التذكرة (٣/١٢٦٠)، رقم (٢٧١٤).

- أما رواية ثور: فقد رواها ابن عساكر من طريق إبراهيم بن عبد الله به، وقال: "والحديث محفوظ مرفوعاً"، وهذا يدل على توهينه روايته موقوفاً.

أقول - والله تعالى أعلم -: إنه على فرض ثبوت الحديث موقوفاً فلعل النعمان - رضي الله عنه - قد استفاده من الحديث الذي رواه فخطب به على المنبر، أو أن الراوي قصر فوقفه وهو مرفوع، ولا يعل المرفوع بالموقوف.

المبحث الرابع
الرواية المختصرة للحديث(٧٥)

جاء الحديث من بعض الطرق مختصراً، مقتصراً على شطره الأخير، وهو ذكر القلب، فقد رواه عن النعمان بن بشير - رضي الله عنه - راويان هما:

١ - **عامر بن شراحيل الشعبي**، عن النعمان - رضي الله عنه -: رواه عنه خمسة رواةٍ وهم:

١) **مجالد:** ١/٧٢- رواه أحمد (ح ١٨٤١٢)، والحميدي (ح ٩١٩ / ٢)، كلاهما عن سفيان بن عيينة، عنه به.

٢/٧٣- ورواه الطيالسي (ح ٨٢٥)، والبزار (ح ٣٢٧٦)، عن محمد بن معمر، عن أبي عاصم الضحاك بن مخلد،

---

(٧٥) تكلم علماء الحديث في مسألة اختصار الحديث، ورواية بعضه دون بعض، فذكر ابن الصلاح - رحمه الله تعالى - في (معرفة أنواع علم الحديث/النوع٢٦) أنه اختلف فيه أهل العلم: فمنهم من منع ذلك مطلقاً، بناءً على القول بالمنع من النقل بالمعنى مطلقاً، ومنهم من منع ذلك مع تجويز النقل بالمعنى، إذا لم يكن قد رواه على التمام، أو علم أن غيره رواه على التمام، ومنهم: من جوز ذلك وأطلق ولم يفصل. ثم قال: والصحيح التفصيل، وأنه يجوز ذلك من العالم العارف إذا كان ما تركه متميزاً عما نقله غير متعلق به، بحيث لا يختل البيان ولا تختلف الدلالة فيما نقله بترك ما تركه، فهذا ينبغي أن يجوز، وإن لم يجز النقل بالمعنى، لأن الذي نقله والذي تركه بمنزلة خبرين منفصلين في أمرين لا تعلق لأحدهما بالآخر، ثم اشترط كون الراوي المختصِر رفيع المنزلة، بحيث لا يتطرق إليه في ذلك تهمة نقله أولاً تاماً، ثم نقله ناقصاً، أو العكس.

٣/٧٤- ورواه الطبراني في الصغير (ح ٣٨٢) من طريق محمد بن أبي عدي، ثلاثتهم عن شعبة، عن مجالد به، وقال الطبراني: "لم يروه عن شعبة إلا ابن عدي".

٤/٧٥- ورواه البزار (ح ٣٢٧٧)، عن عبد الواحد بن غياث، عن حماد بن زيد، عن مجالد به.

٢) **مغيرة:** ١/٧٦- رواه الأصبهاني في طبقات المحدثين بأصبهان (جـ٣/ ٤٢٤)من طريق آدم بن أبي إياس، عن ورقاء، عنه به.

٣) **منصور:** ١/٧٧- رواه أبو الحسين البغدادي في أمالي ابن سمعون (ح٣١٥)، ورواه البيهقي في الشعب (ح ٧٥٨)، كلاهما من طريق محمد بن سابق، عن إبراهيم بن طهمان، عنه به.

٤) زكريا بن أبي زائدة: ١/٧٨- رواه من طريقه ابن الجوزي في تنوير الغبش (ح ٧)، ورواه زكي الدين البرزالي في تخريجه المشيخة البغدادية للإمام رشيد الدين بن المفرج (ص ٩٨).

٥) **إسماعيل بن أبي خالد:** ١/٧٩- رواه القضاعي في مسند الشهاب (ح ١٠٢٩)، عن عبد الرحمن بن عمر البزاز، عن ابن الأعرابي، عن العطاردي، عن أبي معاوية، عن إسماعيل به.

٢ - خيثمة بن عبد الرحمن، عن النعمان - رضي الله عنه -:

١/٨٠- رواه عبد الرزاق في الجامع (ح ٢٠٣٧٦)، عن معمر، عن الأعمش، عنه به، ولفظه عند أحمد: "إن في الإنسان مضغةً إذا سلمت وصحت سلم سائر الجسد وصح، وإذا سقمت سقم سائر الجسد وفسد، ألا وهي القلب"، ونحوه عند الحميدي وعبد الرزاق وفيه: "إذا صحت صح .وإذا فسدت فسد.يعني القلب"، وعند البزار والطبراني والبيهقي بنحوه وفيه: "إذا صلحت"، وكذا عند الطيالسي، وفيه: "إن في ابن آدم.. وإذا فسدت فسد سائر جسده".

واكتفت رواية طبقات المحدثين بالعبارة الأولى: "..إذا صلحت صلح سائر جسده، يعني القلب"، كما جاءت الرواية عنده والحميدي وعند الطبراني بزيادة

في أولها، هي قوله – ﷺ –: "مثل المؤمنين في توادهم وتحاببهم مثل الجسد إذا اشتكى شيء منه تداعى سائره بالسهر والحمى"، وهذا لفظ الطبراني، وعند الحميدي: "تباذلهم وتوادهم وتراحمهم .." نحوه، ولفظ طبقات المحدثين: "إنما مثل المؤمنين في تراحمهم بينهم كجسد رجل واحد إذا اشتكى شيئاً من جسده آلم له سائر الجسد".

وجاء الحديث مقتصراً على لفظ: " إن لكل ملك حمى، وإن حمى الله محارمه"، وهذا لفظ القضاعي في مسند الشهاب، وذكر صاحب فتح الوهاب بتخريج أحاديث الشهاب (ح١٠٢٩، ١٠٣٠) أنه رواه ابن الأعرابي كذلك من رواية أبي معاوية به، قال: "وهو في الصحيحين والسنن الأربعة وغيرها من حديثه مطولاً".

الفصل الثالث
شواهد الحديث، وبعض مسائله الإسنادية والمتنية

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول
الروايات المرفوعة

لقد ورد الحديث بروايات صحابة آخرين غير النعمان - رضي الله عنه -[٧٦]، وهذا سرد رواياتهم، مع الحكم عليها - وبالله التوفيق -:

حديث عمار بن ياسر - رضي الله عنه -، ونصه: "إن الحلال بين، والحرام بين، وبينهما مشتبهات، فمن توقاهن كان أتقى لدينه، ومن واقعهن أوشك أن يواقع الكبائر، كالمرتع إلى جانب الحمى، أوشك أن يواقعه، وإن لكل ملك حمى، وحمى الله تعالى حدوده"، وهذا لفظ ابن راهوية، وفي لفظ أبي يعلى نحوه، وفيه: "من توقاهن كن وقاءً لدينه"

وقد دارت طرقه على راويين هما: **عبد الله بن عبيدة. ٢- راوٍ مجهول لم يذكر**

ومدار تلك الطرق على رواية موسى بن عبيدة الربذي، فقد روى الحديث:

أ - إسحاق بن راهوية في مسنده (إتحاف الخيرة المهرة للبوصيري ح ٢٧٧١/١، المطالب العالية لابن حجر ح١٤٢٠ /١)، عن أبي تميلة يحيى

---

(٧٦) ذكر ابن الملقن في (الإعلام١٠/٦٠) أنه رواه علي وابنه الحسن - رضي الله عنهما -، وابن مسعود، وجابر، وابن عمر، وابن عباس، وعمار - رضي الله عنه - وقال:"أفاده ابن منده الحافظ". ولم أقف على روايتي الحسن وأبيه - رضي الله عنهما.

بن واضح الأنصاري، عن موسى بن عبيدة، عن أخيه عبد الله بن عبيدة وغيره، عن عمار بن ياسر رضي الله عنهم.

ومن طريق ابن راهوية رواه الطبراني في الأوسط (ح ١٧٣٥)، وأبو نعيم في الحلية (جـ٩/٢٣٦).

ب - أبو يعلى في مسنده (ح ١٦٥٣)، عن محمد بن الفرج، عن محمد بن الزبرقان، عن موسى بن عبيدة، عن سعد بن إبراهيم، عمن أخبره، عن عمار بن ياسر - رضي الله عنهما -، وقد عزاه السيوطي في الجامع للأحاديث للجامع الصغير وزوائده والجامع الكبير (ح١١٥٠٩) إلى البخاري في الأدب المفرد، ولم أجده فيه.

كما عزاه الهيثمي في (مجمع الزوائد ٩/٢٩٣، ٤/٧٣) إلى الطبراني في الكبير ولم أجده[٧٧].

---

(٧٧) درجة الحديث وكلام العلماء فيه: حكم العلماء على هذه الرواية بالغرابة، والضعف:
أ - الحكم بالغرابة: قال أبو نعيم:"غريب من حديث عمار لم يروه إلا موسى"، وقال الطبراني في الأوسط: "لا يروى عن عمار إلا بهذا الإسناد".
ب - الحكم بالضعف بل الترك: نقل العقيلي في الضعفاء الكبير(٤/١٦١) في ترجمة موسى بن عبيدة قول أحمد بن هاني: قلت لأبي عبد الله: تعرف عن عمار، عن النبي - ﷺ -: "الحلال بين والحرام بين "؟ فقال: لا. من رواه؟ فقلت: موسى بن عبيدة، فقبض يده، ثم قال: موسى يحتمل، وحمل عليه، وقال: ليس حديثه عندي بشيء، حديثه عن عبد الله بن دينار كأنه ليس عبد الله بن دينار ذلك، وعن أبي حازم"، وجاء في نسخة تهذيب الكمال (٢٩/١٠٨) النص نفسه وفيه: أن أبا بكر الأثرم هو السائل، والمسؤول عنه حديث عثمان لا عمار، والجواب بنصه كما في ضعفاء العقيلي، ففات المحقق اختلاف الصحابي وعزاه للعقيلي لكن للمخطوط. وقد راجعت التهذيب المخطوط(ج٣ ل ١٣٩٠) وفيها (عثمن)، ثم راجعت إكمال تهذيب الكمال (جـ١٢/ترجمة٤٨١٠)، وتهذيب التهذيب (جـ١٠/ترجمة ٦٣٦) ولم يذكرا اسم الصحابي، واختصرا كلام الإمام أحمد في موسى بن عبيدة، وراجعت جميع الكتب التي تحت يدي في العلل للإمام أحمد، ولم أجد في شيء منها أن السؤال عن حديث عثمان، ووجدت كلام الإمام في مسائل الإمام أحمد رواية ابنه الفضل (٣/١٩٩) وفيه قوله في موسى: "موسى وأخوه لا يشتغل بهما، وذلك أنه يروي عن عبد الله بن دينار شيئاً لا يرويه الناس"، والذي يظهر لي - والله أعلم - أن قوله: عن عثمان=

حديث عبد الله بن عمر– رضي الله عنهما–: **وجاء تاماً ومختصراً:**

فالمختصر لفظه: "الحلال بين، والحرام بين، فدع ما يريبك إلى مالا يريبك"، وهذا لفظ أبي الشيخ والطبراني في الصغير، والبيهقي في الزهد وزاد: "وبين ذلك شبهات".

والتام لفظه: "الحلال بين، والحرام بين، وبينهما شبهات، فمن اتقاها كان أبرأ لدينه وعرضه، ومن وقع في الشبهات أوشك أن يقع في الحرام، كالمرتع حول الحمى، يوشك أن يواقع الحمى، وهو لا يشعر" وهذا لفظ الطبراني في الأوسط ونحوه عند البيهقي في الزهد، والعقيلي في الضعفاء[٧٨]، وقد دارت جميع طرق هذا الحديث على رواية عبد الله بن رجاء، وجاءت على وجهين:

- أولهما: روايته عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر – رضي الله عنهما –. **وعن ابن رجاء رواه ثلاثة رواة، وهم:**

= في تهذيب الكمال تصحف عن عمار، حيث لم أجد رواية عثمان في أي من الكتب التي أخرجت أو ذكرت حديث "الحلال بين" والله أعلم. وقال الهيثمي: "فيه موسى بن عبيدة الربَذَي، وهو ضعيف"، وقال البوصيري:"هذا إسناد ضعيف؛ لضعف موسى بن عبيدة"، وقال ابن حجر: " هذا إسناد ضعيف له شاهد في الصحيح من حديث النعمان بن بشير – رضي الله عنه – ". وبمراجعة ترجمة موسى بن عبيدة الذي دارت الطرق عليه نجد أن أكثر العلماء على تضعيفه، فقد قال يحيى القطان: "كنا نتقي موسى بن عبيدة تلك الأيام"، وقال ابن معين: "لا يحتج بحديثه "، وقال الإمام أحمد:" منكر الحديث"، وقال: "لا يكتب حديث موسى بن عبيدة، ولم أخرج عنه شيئاً"، وقال لابنه عبد الله: "اضرب على حديث موسى بن عبيدة"، وقد علل البزار ضعفه بأنه إنما قصر به عن حفظ الحديث شغله بالعبادة، ولذا قال ابن حجر: ضعيف ولا سيما في عبد الله بن دينار، وكان عابداً. انظر: العلل ومعرفة الرجال (ت ٤٨٨٩، ٥٦٠٧)، الجرح والتعديل (جـ٨/ت٦٨٦)، الضعفاء الكبير للعقيلي (جـ٤ ت ١٧٣٢)، تهذيب الكمال (٢٩) (ت٦٢٨٠)، الميزان (جـ٤/ت٨٨٩٥)، التهذيب (ج١٠/ ت٦٣٦)، التقريب(٧٠٣٨).

(٧٨) وأضاف ابن الملقن في التوضيح شرح كتاب الإيمان (٥٥٩) عزوه إلى ابن حذلم في جزئه من جهة عبد الله بن رجاء، عن عبيد الله، بلفظ البيهقي في الزهد، وفيه " مشتبهات ".

١ - إبراهيم بن محمد الشافعي: فقد رواه أبو الشيخ في الأمثال (ح ٤)، والطبراني في الصغير (جـ١/١٩ ح٣٢)، كلاهما عن أحمد بن محمد الشافعي المكي - ابن بنت محمد بن إدريس الشافعي - ورواه العقيلي في الضعفاء الكبير (جـ٢/٢٥٢، ٢٥٣ في ترجمة عبد الله بن رجاء)، عن محمد بن موسى، كلاهما، عن إبراهيم به.

٢ - **أحمد بن شبيب بن سعيد**: رواه ابن أبي حاتم في العلل (جـ٢/١٣٢)، عن أبيه، ورواه العقيلي في الضعفاء (جـ٢/٢٥٢، ٢٥٣)، عن محمد بن أيوب، ورواه البيهقي في الزهد (ح ٨٦٦)، عن علي بن أحمد ابن عبدان، عن أحمد بن عبيد، عن محمد بن غالب، ثلاثتهم عن أحمد بن شبيب به.

٣ - **سعد بن زنبور**: رواه الطبراني في الأوسط (ح ٢٨٦٨)، عن إبراهيم، عن سعد به.

- ثانيهما: روايته عن عبد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر- رضي الله عنهما-:

وعن ابن رجاء رواه اثنان، وهما:

١ - إبراهيم الشافعي. ٢- أحمد بن شبيب: فقد رواه البيهقي في الزهد (ح ٨٦٥)، عن علي ابن أحمد بن عبدان، عن أحمد بن عبيد، عن عبيد بن شريك، عن إبراهيم بن محمد الشافعي، ثم رواه عن أبي علي الروذباري، عن الحسين بن الحسن بن أيوب، عن أبي حاتم الرازي، عن الشافعي وهو إبراهيم بن محمد، وأحمد بن شبيب بن سعيد، كلاهما عن عبد الله بن رجاء، عن عبد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر[٧٩].

(٧٩) حكم العلماء على الحديث: نظراً لما حصل من الاختلاف على عبد الله بن رجاء حيث يرويه تارة، عن عبدالله بن عمر، وتارةً، عن أخيه عبيد الله بن عمر، فقد بحثت عن أقوال العلماء في الحكم، وما الرواية التي رجحوها؟ فوجدت ما يلي:
أ - الحكم بالتفرد: قال الطبراني(المعجم الصغير١/٤١، وانظر المعجم الأوسط ٣/١٨٤): "لم يروه عن عبد الله [ولعله عبيد الله]، إلا عبد الله بن رجاء، وقد رواه ابن رجاء أيضاً، عن عبد الله بن عمر أخي عبيدالله "، وقال البيهقي (الزهد الكبير ٢/٣٢١): "تفرد به عبد الله بن رجاء". ب- الحكم بالنكارة: نقل الذهبي (الميزان ٤/٩٧)، في ترجمة عبد الله بن رجاء) قول=

حديث عبد الله بن عباس – رضي الله عنهما-:

وقد رواه الطبراني وابن عساكر، ونصه: "الحلال بين، والحرام بين، وبين ذلك شبهات، فمن أوقع بهن فهو قمن أن يأثم، ومن اجتنبهن فهو أوفر لدينه، كمرتع إلى جنب حمى، أوشك أن يقع فيه، ولكل ملك حمى، وحمى الله الحرام"، وهذا لفظ الطبراني، ونحوه عند ابن عساكر وفيه: "فهو أرفق بدينه.. وحمى الله عز وجل في الأرض: الحرام".

= الأثرم: "قلت لأحمد: تحفظ عن عبد الله بن رجاء، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً: "الحلال بين"؟ فقال: هذا منكر، لعله توهم" ثم حسّن أحمد أمر عبدالله بن رجاء، وقال الذهبي في ابن رجاء: "كان صدوقاً محدثاً"، ونقل توثيق ابن معين له، وقول أحمد: زعموا أن كتبه ذهبت فكان يحدث من حفظه، وعنده مناكير. وروى العقيلي (الضعفاء الكبير ٢/٢٥٢، ٢٥٣ في ترجمة ابن رجاء أيضاً)، عن ابن هانئ قوله لأحمد: " تحفظ... قال: هذا حديث منكر، ما أرى هذا بشيء"، وقال:"إن ابن رجاء هذا زعم أن كتبه كانت قد ذهبت، فجعل يكتب من حفظه، ولعله توهم هذا"، ثم ذكر أنه يحدث عن عبيد الله فيقول له: قل حدثنا عبيد الله فيقول: قال عبيد الله قال نافع قال ابن عمر. ج - ترجيح روايته عن عبد الله بن عمر العمري، لا عن عبيد الله: قال أبو حاتم (العلل ٢/١٣٢) بعد أن رواه من طريق أحمد بن شبيب، عن ابن رجاء، عن عبيد الله بن عمر: "ثم كتب إلينا أحمد بن شبيب بن سعيد: اجعلوا هذا الحديث عن عبد الله بن عمر"وقال أبو زرعة (العلل ٢/١٤٢) حين سئل عن رواية ابن شبيب، عن ابن رجاء، عن عبد الله: "هكذا حدثنا أحمد بن شبيب من حفظه، ثم رجع أحمد بن شبيب عنه فقال: عن عبد الله بن عمر، وهو الصحيح"، ولذا قال البيهقي (الزهد ٢/٣٢١): "تفرد به عبد الله بن رجاء المكي، ويشبه أن يكون رواية أبي حاتم عنهما، عن ابن رجاء، عن عبد الله بن عمر أصح من رواية من قال: عبيد الله"وعبد الله بن عمر العمري هو: ابن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب، أبو عبد الرحمن، المدني، ضعيف عابد، مات سنة ١٧١هـ (م٤)).التقريب(٣٥١٣). د- تحسين الهيثمي والسيوطي الحديث: حسّن الهيثمي إسناد الطبراني في الصغير، وضعف إسناد الأوسط بقوله (مجمع الزوائد ٤/٧٤): "رواه الطبراني في الأوسط وفي إسناده سعد بن زنبور، قال أبو حاتم في (الجرح والتعديل ٤/٨٤): مجهول. وجهله:الذهبي في (المغني ١/٢٥٤، والميزان ٢/١٢٠ت٣١٠٧)، وابن حجر في (اللسان ٣/ ٢) ومع ذلك حسّنه السيوطي (الجامع الصغير مع الفيض ح ٣٨٥٧، وهو في الكبير برقم/ ١١٤٣٠)، لكنه جعله من حديث عمر،وقد تعقبه المناوي (المداوي ٣/٤٦٢) فقال:"الحديث من رواية عبد الله بن عمر لا من حديث عمر"، وتعقب تحسين الهيثمي والسيوطي وقال: "فالحديث ليس بحسن، لأن عبد الله بن عمر المكبر ضعيف"، ثم قال:"وإن صح ما ارتآه الطبراني من أن عبد الله بن رجاء سمعه من الأخوين جميعاً فالحديث يكون حسناً، إلا أن الغالب على الظن والذي يسبق إلى القلب تصحيح ما صححه أبو زرعة والبيهقي من أنه عبد الله بن عمر المكبر، والله أعلم".

كما ذكر أنه اضطرب في متنه فلم يتفق رواته على لفظ واحد، بل بعضهم يذكره مثل حديث النعمان المشهور بدون "دع ما يريبك".

ودارت رواياتهما على:

- أبي همام الوليد بن شجاع بن الوليد السكوني، عن أبيه، عن سابق الجزري، عن عمرو بن أبي عمرو – مولى المطلب –، عن عبد الرحمن بن الحارث، عن ابن عباس – رضي الله عنهما –:

رواه الطبراني (الكبير١٠/٣٣٣، ح ١٠٨٢٤)، عن محمد بن جعفر الرازي، ورواه ابن عساكر (تاريخ دمشق ٢٠/ ٤ في ترجمة سابق بن عبد الله)، عن أبي بكر محمد بن عبد الباقي، عن أبي محمد الجوهري، عن أبي محمد عبد العزيز بن الحسن بن علي الصيرفي، عن العباس بن أحمد البوني، كلاهما عن الوليد بن شجاع به.

قال الهيثمي (المجمع ١٠/ ٢٩٤): "رواه الطبراني، وفيه: سابق الجزري[٨٠] ولم أعرفه، وبقية رجاله ثقات"[٨١].

---

(٨٠) رجال السند: سابق بن عبد الله أبو سعيد، المعروف بالبربري، الشاعر (تاريخ دمشق ٢٠/٣) وقد أطال في ترجمته إلى (ص١٧)، قال البخاري التاريخ الكبير (٢/٢/ ٢٠١): سابق البربري روى عنه الأوزاعي مرسلاً، يُعد في الشاميين، قال ابن عساكر: يعني به أن الأوزاعي روى عنه مشافهة، وقال: سابق أحد الزهاد المشهورين، وذكر أنه فرق ابن عدي الكامل في ضعفاء الرجال (٣/١٣٠٧، ١٣٠٨) بين سابق البربري وسابق الرقي، وذكر ابن عساكر أنهما واحد. وقد أثنى ابن عدي على الرقي بعد أن قال: وأظن أن سابقاً صاحب حديث" إذا مدح الفاسق"- وتمامه "غضب الله عز وجل"، ورواه ابن عساكر (تاريخ دمشق ٢٠/٤)، وقال ابن حجر: (الفتح ١٠/ ٤٧٨):"رواه أبو يعلى، وابن أبي الدنيا في الصمت، وفي سنده ضعف"، وفي الجامع مع الفيض (١/ ٤٤١) أنه من طريق أبي خلف، وضعفه السيوطي، وقد ذكره الذهبي في الميزان (٣/١٠٩)في ترجمة سابق الرقي وقال: وهذا خبر منكر- ليس هو بالرقي، وقال: أحاديثه مستقيمة عن مطرف وأبي حنيفة، وذكر ابن حجر أن الرقي ثقة، وسابق الراوي عن أبي خلف واهٍ، والبربري ذكره ابن حبان في الثقات، والرقي لم يذكر ابن حاتم فيه جرحاً ولا تعديلاً. انظر: اللسان (٣/٢، ٣)، الجرح والتعديل (٤/ ٣٠٧)، الثقات (٦/ ٤٣٣) وذكر أنه من أهل بربر، سكن الرقة.

(٨١) باقي رجال الطبراني: - محمد بن جعفر الرازي: قال الخطيب: ما علمت من حاله إلا خيراً، مات سنة ٢٨٩هـ انظر: تاريخ بغداد (٢/ ١٢٨)، بلغة القاصي والداني (ت ٥٣٢).- الوليد بن شجاع السكوني، أبو همام السكوني الحافظ، صدوق، قال أحمد: اكتبوا عنه، وقال ابن معين: لا بأس به ليس هو ممن يكذب، وقال أبو حاتم: صدوق يكتب حديثه ولا يحتج به، مات سنة ٢٤٣هـ انظر: الجرح والتعديل (٤/ ٢/ ٧)، تاريخ بغداد (١٣/ ٤٧٣-٤٧٦)، الميزان (٤/ ٣٣٩، ٣٤٠). =

حديث جابر بن عبد الله – رضي الله عنهما –:

وقد رواه الخطيب البغدادي، وابن عساكر، ونص الحديث: "الحلال بين والحرام بين وبين ذلك أمور مشتبهة من تركها كان أوقى لدينه وعرضه ومن قاربها كان كالمرتع إلى جانب الحمى يوشك أن يقع فيه".

هذا لفظ الخطيب، ونحوه عند ابن عساكر، وجاء عنده من طريق آخر مختصراً إلى "وبين ذلك متشابهات".

وقد دارت طرقه على رواية: الحسن بن عثمان الزيادي أبي حسان، عن سعيد بن زكريا المدائني، عن الزبير ابن سعيد الهاشمي، عن محمد بن المنكدر، عن جابر :رضي الله عنه

- فرواه الخطيب (تاريخ بغداد ٩/٦٩، ترجمة سعيد بن زكريا)، عن أبي نعيم الحافظ، عن إسحاق بن أحمد بن علي بن إبراهيم بن خالد بن يوسف.
- ورواه ابن عساكر (تاريخ دمشق ٩/٦٩، ١٣/١٣٢، ١٣٣، ترجمة الحسن بن عثمان)، عن أبي علي الحسن بن المظفر، عن أبي محمد الحسن بن علي، عن ابن شاهين، ثم رواه عن أبي القاسم زاهر بن طاهر، عن أبي الحسين

= شجاع بن الوليد السكوني: وثّقه ابن معين وغيره، وقال أبو زرعة: لا بأس به، ولينه أبو حاتم وقال: شيخ ليس بالمتين ولا يحتج به، إلا أن عنده عن محمد بن عمرو بن علقمة أحاديث صحاح، وقال العجلي:كوفي لا بأس به، وقال الذهبي:الحافظ صدوق مشهور انظر: الجرح والتعديل (٢/١/٣٧٨، ٣٧٩)، ترتيب ثقات العجلي (ت/٥٦١)، الميزان (٢/٢٦٤).- عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب، أبوه ميسرة، أبو عثمان المدني: قال النسائي: ليس بالقوي في الحديث، وإن كان قد روى عنه مالك انظر: سنن النسائي (٥/١٨٧)، منهج النسائي في الجرح والتعديل (٥/٢٢٣٧).- عبد الرحمن بن الحارث، لعله ابن هشام بن المغيرة القرشي، المخزومي: له رؤية، وهو من ثقات كبار التابعين. مات سنة ١٤٣هـ (خ٤) انظر: تهذيب الكمال (١٧/٣٩-٤٤)، التقريب (ت٣٨٥٦).

درجة الحديث: وعليه فالإسناد ضعيف؛ لحال عمرو بن أبي عمرو - والله أعلم -.

البحيري، ثم رواه عن أبي غالب بن البنا، عن أبي محمد الجوهري، عن أبي عمر بن حيوية،

ثلاثتهم عن محمد بن محمد بن سليمان الباغندي، كلاهما – إبراهيم بن خالد والباغندي – عن الحسن ابن عثمان به.

- وعزاه السيوطي (الجامع الكبير ح١١٥١٠) إلى ابن شاهين أيضاً[٨٢]، وقد قال ابن عساكر والسيوطي: قال ابن شاهين: "هذا حديث غريب[٨٣]، لا أعلم حدث به إلا سعيد بن زكريا، عن الزبير بن سعيد، والمشهور حديث الشعبي، عن النعمان بن بشير "[٨٤].

---

(٨٢) قال د. خلدون الأحدب في (زوائد تاريخ بغداد على الستة/ ٥٥٦): "لم يذكر السيوطي في أي كتاب رواه ابن شاهين، والظاهر أنه رواه في كتابه (الأحاديث الأفراد) وهو من محفوظات المكتبة الظاهرية في دمشق، مجموع رقم (٣/٩٠)، كما في (تاريخ التراث العربي١/ ٤٢٦).

(٨٣) قال عبد القادر بدران في (تهذيب تاريخ دمشق جـ٤/ ١٩٤): "يعني من ذلك الإسناد وذلك اللفظ".

(٨٤) رجال إسناد الخطيب البغدادي: - أبو نعيم الحافظ: هو أحمد بن عبد الله بن أحمد المِهْراني الأصبهاني، أحد الأئمة الثقات الأعلام، كان حافظاً مبرزاً عالي الإسناد، توفي سنة ٤٣٠هـ، وعاب عليه الذهبي إخراجه الأحاديث الموضوعة في كتبه، وسكوته – رحمه الله تعالى – عن توهينها انظر: سير أعلام النبلاء (١٧/٤٥٣- ٤٦٤) - إسحاق بن أحمد بن علي: ترجم له في تاريخ أصبهان، وقال: سمع من الرازيين، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، توفي سنة ٣٦٨هـ انظر: تاريخ أصبهان (١/٢٢٢) - إبراهيم بن خالد بن يوسف-لم أجده - الحسن بن عثمان الزيادي، أبو حسان البغدادي القاضي، أحد العلماء الأفاضل ومن أهل المعرفة والثقة والأمانة، وكان صالحاً ديّناً فهماً، كريماً مفضالاً، مات سنة ٢٤٢هـ انظر: تاريخ بغداد (٧/٣٥٦ - ٣٦١)، تهذيب تاريخ دمشق (٤/١٩٤، ١٩٥) - سعيد بن زكريا القرشي المدائني، أبو عمر: صدوق لم يكن بالحافظ (ت ق) انظر: التقريب (٢٣٢١).- الزبير بن سعيد الهاشمي المدني: لين الحديث، مات بعد سنة ١٥٠هـ (د ت ق) انظر: التقريب (٢٠٠٦) - محمد بن المنكدر بن عبد الله الهُدير، التيمي المدني، أبو عبد الله، ثقة فاضل، مات سنة ١٣٣هـ (ع) انظر: التقريب (٦٣٦٧). وعليه فالإسناد ضعيف مع غرابته كما قال ابن شاهين رحمه الله تعالى – والله أعلم.انظر: زوائد تاريخ بغداد (ح ١٣٣٠).

المبحث الثاني

الرواية الموقوفة: أثر عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه -

لقد ورد جزء من هذا الحديث العظيم ضمن قولٍ لابن مسعود رضي الله عنه، ولم يرفع الرواية للرسول - ﷺ -، فرغبت استكمالاً للبحث أن أورد تلك الرواية، مع دراستها والحكم عليها:

نص الرواية: جاءت بلفظين متقاربين:

- **أولهما**: قَال عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَزِيدَ:أَكْثَرُوا عَلَى عَبْدِ اللَّهِ ذَاتَ يَوْمٍ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: إِنَّهُ قَدْ أَتَى عَلَيْنَا زَمَانٌ وَلَسْنَا نَقْضِي، وَلَسْنَا هُنَالِكَ، ثُمَّ إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدَّرَ عَلَيْنَا أَنْ بَلَغْنَا مَا تَرَوْنَ(٨٥)، فَمَنْ عَرَضَ لَهُ مِنْكُمْ قَضَاءٌ بَعْدَ الْيَوْمِ فَلْيَقْضِ بِمَا فِي كِتَابِ اللَّهِ، فَإِنْ جَاءَ أَمْرٌ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَلْيَقْضِ بِمَا قَضَى بِهِ نَبِيُّهُ - ﷺ -، فَإِنْ جَاءَ أَمْرٌ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ وَلَا قَضَى بِهِ نَبِيُّهُ - ﷺ - فَلْيَقْضِ بِمَا قَضَى بِهِ الصَّالِحُونَ، فَإِنْ جَاءَ أَمْرٌ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ وَلَا قَضَى بِهِ نَبِيُّهُ - ﷺ - وَلَا قَضَى بِهِ الصَّالِحُونَ فَلْيَجْتَهِدْ رَأْيَهُ، وَلَا يَقُولُ: إِنِّي أَخَافُ، وَإِنِّي أَخَافُ، فَإِنَّ الْحَلَالَ بَيِّنٌ، وَالْحَرَامَ بَيِّنٌ، وَبَيْنَ ذَلِكَ أُمُورٌ مُشْتَبِهَاتٌ، فَدَعْ مَا يَرِيبُكَ إِلَى مَا لَا يَرِيبُكَ ".
- **وثانيهما**: قَال حُرَيْثِ بْنُ ظُهَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: أَتَى عَلَيْنَا حِينٌ وَلَسْنَا نَقْضِي، وَلَسْنَا هُنَالِكَ، وَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدَّرَ أَنْ بَلَغْنَا مَا تَرَوْنَ، فَمَنْ عَرَضَ لَهُ قَضَاءٌ بَعْدَ الْيَوْمِ فَلْيَقْضِ فِيهِ بِمَا فِي كِتَابِ اللَّهِ، فَإِنْ جَاءَ أَمْرٌ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَلْيَقْضِ بِمَا قَضَى بِهِ نَبِيُّهُ، فَإِنْ جَاءَ أَمْرٌ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ وَلَمْ يَقْضِ بِهِ نَبِيُّهُ - ﷺ - فَلْيَقْضِ بِمَا قَضَى بِهِ الصَّالِحُونَ، وَلَا يَقُولُ أَحَدُكُمْ: إِنِّي أَخَافُ، وَإِنِّي أَخَافُ، فَإِنَّ الْحَلَالَ بَيِّنٌ، وَالْحَرَامَ بَيِّنٌ، وَبَيْنَ ذَلِكَ أُمُورٌ مُشْتَبِهَةٌ، فَدَعْ مَا يَرِيبُكَ إِلَى مَا لَا يَرِيبُكَ".

---

(٨٥) أي قدر الله انتشار الإسلام، فصرنا في حاجة إلى أن نقضي بين الناس. انظر: حاشية سنن الدارمي ١/ ٦٣.

رواهما النسائي في سننه (الصغرى: كتاب آداب القضاة، باب الحكم باتفاق أهل العلم (٨/ ٢٣٠)، وفي نسخة دار الحديث برقم ٥٤١٢، ٥٤١٣، وفي الكبرى: كتاب القضاء، باب الحكم بما اتفق عليه أهل العلم ٥٩٤٥، ٥٩٤٦) .

وجاء من رواية القاسم بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن ابن مسعود رضي الله عنه بنحوه، وفيه زيادة: "فإن أتاه أمرٌ فليقر ولا يستحي"، وهذا عند ابن أبي شيبة.

وقد شارك النسائي جمع من المصنفين، ودارت الروايات على ثلاثة رواة، وهم: عبد الرحمن بن يزيد، وحريث بن ظهير، وعبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود - رحمهم الله تعالى -.

١ - رواية عبد الرحمن بن يزيد، عن ابن مسعود - رضي الله عنه -:

ومدار الروايات على رواية الأعمش، عن عمارة بن عمير، عنه به:

- رواه ابن أبي شيبة (كتاب البيوع والأقضية: في القاضي وما ينبغي أن يبدأ به في قضائه ح ٣٠٣٣)، والنسائي، عن محمد بن العلاء، كلاهما عن أبي معاوية.
- ورواه ابن أبي شيبة (الموضع السابق ح ٣٠٣٤)، عن ابن أبي زائدة، والدارمي (المقدمة: باب الفتيا وما فيه من الشدة جـ١/ ٦١، وفي نسخة البغا (ح ١٦٩) السند الثاني)، عن يحيى بن حماد عن أبي عوانة، ثلاثتهم عن الأعمش به.

٢ - رواية حريث بن ظهير، عن ابن مسعودرضي الله عنه:

- رواه الدارمي (الموضع السابق ١/ ٥٩، ح ١٦٥)، عن محمد بن يوسف، عن سفيان، عن الأعمش، عن عمارة ابن عمير، عن حريث به، ثم رواه (الموضع السابق١/ ٦٠، ح ١٦٩)، عن يحيى بن حماد، عن شعبة، عن الأعمش به
- ومن طريق شعبة رواه البيهقي (السنن الكبرى: كتاب آداب القاضي، باب ما يقضي به القاضي ويفتي به المفتي (جـ١٠/ ١١٥)، ورواه ابن عساكر (تاريخ دمشق ١٢/ ٣٣٢) من طريق الدارمي، عن محمد بن يوسف به.

وجمعت بعض الروايات بين عبد الرحمن، وحريث:

- فقد رواه الطبراني (المعجم الكبير (٩/ ١٨٧، ح ٨٩٢٠)، قال الهيثمي في المجمع (٨/ ٩٠): فيه محمد بن كثير بن عطاء، وثقه ابن معين وغيره، وفيه ضعف)، والبيهقي (السنن الكبرى١٠/ ١١٥)، عن أبي نصر عمر بن عبد

العزيز ابن قتادة، عن أبي عمرو بن مطر، ومن طريقه رواه ابن عساكر (تاريخ دمشق ٣٣٢/١٢) كلاهما - الطبراني وأبو عمرو بن مطر -، عن أبي خليفة، عن محمد بن كثير، عن سفيان، عن الأعمش، عن عمارة بن عمير، عن عبد الرحمن بن يزيد، وربما قال: عن حريث بن ظهير، عن ابن مسعود به.

- وقال ابن حجر (النكت الظراف مع التحفة ح ٩١٩٧): "رواه مؤمل، عن سفيان، عن عمارة بن عمير، عن حريث بن ظهير، وعبد الرحمن بن يزيد، كلاهما عن عبد الله، ذكره المحاملي، عن العباس بن يزيد، عن مؤمل، وقال: إنه ذاكره يحيى بن سعيد فسُرَّ به".

٣ - رواية عبد الرحمن، عن ابن مسعود - رضي الله عنه -:

- رواه ابن أبي شيبة (المصنف كتاب البيوع والأقضية: في القاضي وما ينبغي أن يبدأ به في قضائه ح ٣٠٣٥)، عن ابن أبي زائدة.
- ورواه الدارمي (السنن: المقدمة: باب الفتيا وما فيه من الشدة ح ١٦٩)، عن عبد الله بن محمد، عن جرير، كلاهما عن الأعمش، عن القاسم بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن ابن مسعود رضي الله عنه[٨٦].

---

(٨٦) رجال إسناد النسائي: الطريق الأول: - محمد بن العلاء بن كريب الهمداني أبو كريب الكوفي، ثقة حافظ، مات سنة ٢٤٧هـ(ع) انظر: التقريب (٦٢٤٤) - أبو معاوية هو: محمد بن خازم، الضرير الكوفي. تقدم وهو: ثقة رُمي بالإرجاء، وهو أحفظ الناس لحديث الأعمش - الأعمش: هو سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي، أبو محمد، ثقة حافظ عارف بالقراءة، ورع لكنه يدلس، مات سنة ١٤٧هـ (ع) انظر: التقريب (٢٦٣٠) - عمارة بن عمير التيمي، كوفي، ثقة ثبت، مات بعد المائة وقيل قبلها بسنتين (ع) انظر: التقريب (٤٨٩٠) - عبد الرحمن بن يزيد بن قيس النخعي، أبو بكر الكوفي، ثقة، مات سنة ٨٣هـ (ع) انظر: التقريب (٤٠٧٠)، تحفة الأشراف (ح٩٣٩٩) وعليه فرجال السند كلهم ثقات، وروى لهم الجماعة، وقد قال النسائي بعد روايته: "هذا الحديث جيد جيد".
رجال إسناد النسائي: الطريق الثاني: - محمد بن علي بن ميمون الرَّقي، أبو العباس العطار، ثقة، مات سنة ١٦٨هـ (س) انظر: التقريب (٦١٩٩) - الفريابي هو: محمد بن يوسف بن واقد، ثقة فاضل، يقال: أخطأ في شيء من حديث سفيان، وهو مقدم فيه - مع ذلك عندهم - على عبد الرزاق، مات سنة ٢١٢هـ (ع) انظر: التقريب (٦٤٥٥) - سفيان هو الثوري، أبو عبد الله الكوفي، ثقة حافظ، فقيه عابد، إمام حجة، كان ربما دلس، مات سنة ١٦١هـ (ع) انظر: تهذيب الكمال (٨١/١٢)، التقريب (٢٤٥٨) - حريث بن ظهير الكوفي، قدم الشام: مجهول انظر: التقريب (١١٩١)
وعليه فالسند ضعيف؛ لجهالة حريث لكنه يتقوى بالمتابعة والله أعلم.

المبحث الثالث

بعض المسائل الإسنادية والمتنية في حديث النعمان – رضي الله عنه –

١ – الحديث مشتهر على الألسنة، وهو غريب نسبي، ومشهور في أثنائه:

وقفت خلال تخريج الحديث والاطلاع على شروح العلماء على جملة من اللطائف في سند الحديث ومتنه، وهذا بيان لها:

- الحديث مشتهر على الألسنة: ولذا ذكره العجلوني في كتابه في الأحاديث المشهورة على الألسنة، وذكره الصفدي[(٨٧)].
- الحديث غريب نسبي، مشهور في أثنائه[(٨٨)]: حكم أبو عمرو الداني – رحمه الله تعالى – على الحديث بالغرابة، حيث ذكر أنه لم يروه عن النبي – ﷺ – غير النعمان بن بشير، وظاهر ذلك أنه غريب مطلق، ولذا تعقبه ابن حجر بقوله: "فإن أراد من وجه صحيح فمسلّم، وإلا فقد رويناه من حديث ابن عمر وعمار... ومن حديث ابن عباس... ومن حديث واثلة ...، وفي أسانيدها مقال".[(٨٩)].

---

(٨٧) كشف الخفاء ومزيل الإلباس مما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس (١/٤٣٨، ح ١١٦٧)، والصفدي في (النوافح العطرة ص ١٢٨، ح ٦٦٩)

(٨٨) الإعلام بفوائد العمدة(١٠/٦١)، الفتح(١/١٢٦)، والمقصود بالغريب النسبي هنا أن الحديث لم يصح إلا من رواية النعمان – رضي الله عنه – مع روايته عن صحابة آخرين، فهي غرابة بقيد الصحة والله أعلم، والشهرة هنا أريد بها كثرة الرواة في الطبقات التي تلي طبقة الصحابة رضي الله عنهم.

(٨٩) فتح الباري (١/١٢٦، ١٢٧) ورواية واثلة التي ذكرها ابن حجر – رحمه الله تعالى ،قد بذلت جهداً في الوصول إلى هذه الرواية لكنها ليست بلفظ "الحلال بين"، والحديث عند الأصبهاني في الترغيب والترهيب (ح ١١١٨)، من طريق عبيد ابن القاسم، عن العلاء بن ثعلبة الأسدي، عن أبي المليح، عن واثلة – رضي الله عنه –، قال: قد أتيت النبي – ﷺ – بمسجد الخيف، فقال لي أصحابه: إليك يا واثلة تنح عن وجه رسول الله – ﷺ ، فقال رسول الله – ﷺ :"دعوه؛ فإنما جاء ليسأل"، قال: فقلت: بأبي وأمي تفتينا بأمر نأخذه عنك من بعدك، قال: "لتفتك نفسك"، قلت: وكيف لي بذاك؟=

ومما يؤكد ما ذهب إليه ابن حجر – رحمه الله تعالى –: ما سبقه إليه ابن رجب – رحمه الله تعالى –، حيث ذكر أن الحديث صحيح متفق عليه من رواية الشعبي، ثم ذكر أنه روي عن النبي – ﷺ – من حديث صحابة آخرين، ثم قال: "وحديث النعمان أصح أحاديث الباب" ولذا قال الشوكاني في تعقبه كلام أبي عمرو الداني: "وإن أراد على الإطلاق فمردود" وقد تبين من تخريج الحديث: أنه قد اشتهر عن الشعبي – رحمه الله تعالى – حيث رواه عنه جمع جمٌّ من الكوفيين وغيرهم(٩٠).

٢– الحديث من المسلسلات، ومن عوالي الإمام البخاري رحمه الله تعالى:

– حصول التسلسل(٩١) في بعض طرق الحديث: فرواية البخاري – رحمه الله تعالى –، عن شيخه أبي نعيم الفضل بن دكين قد تسلسلت بالكوفيين، والنعمان –رضي الله عنه – قد دخل الكوفة وولي إمرتها(٩٢)، و يلاحظ في أسانيد البخاري أن أكثرهم من العراق، إما من الكوفة أو البصرة(٩٣)، كما حصل تسلسل في رواية الحميدي، عن ابن عيينة حيث تسلسل بالسماع والتحديث(٩٤).

= قال: "ضع يدك على قلبك؛ فإن الفؤاد ليسكن بالحلال، ولا يسكن بالحرام، وإن الورع المسلم يدعُ الصغير مخافة أن يقع في الكبير"، وقد رواه أبو يعلى في مسنده (ح ٧٤٩٢)، والطبراني في المعجم الكبير (جـ٢٢/٧٨، ٧٩)، كلاهما من طريق أبي الأشعث أحمد بن المقدام، عن عبيد بن القاسم به، وعندهما قوله بعد: "لتفتك نفسك"، قال: قلت: وكيف لي بذلك؟ قال: "دع ما يريبك إلى ما لا يريبك، وإن أفتاك المفتون"، قال الهيثمي في (مجمع الزوائد١٠/٢٩٤): "فيه: عبيد بن القاسم وهو متروك"، وعليه فالحديث ضعيف جداً، أما قوله: "دع ما يريبك" فقد ثبت من حديث الحسن بن علي – رضي الله عنهما–.

(٩٠) كلام ابن رجب في فتح الباري (١/٢٢٥) والشوكاني في نيل الأوطار(٥/٢٤٩)

(٩١) التسلسل هو: تتابع رجال الإسناد وتواردهم فيه واحداً بعد واحد على صفة أو حالة واحدة، انظر: معرفة أنواع علم الحديث لابن الصلاح (النوع ٣٣)، ومن ذلك المسلسل بصفات الرواة الفعلية، كالمسلسل بنسبة الرواة كأن يكون رجاله كلهم دمشقيون أو كوفيون، انظر: التدريب (النوع٣٢).

(٩٢) انظر: الفتح (١/١٢٦)، شرح الكرماني (١/٢٠٣).

(٩٣) انظر: العمدة (١١/١٦٥).

(٩٤) انظر: شرح الكرماني (١/٢٠٣).

- الحديث من عوالي الإمام البخاري - رحمه الله تعالى -[٩٥] في أحد طرقه:

فقد رواه البخاري - رحمه الله تعالى - بسند ليس بينه وبين رسول الله - ﷺ - سوى أربعة رواةٍ، وذلك في رواية شيخه أبي نعيم - رحمه الله تعالى -، وفي هذا علو يلي ثلاثيات البخاري، وهي أعلى ما عنده، ووقع للبخاري من طريق غير أبي نعيم خماسياً، وكذا وقع لمسلم في أعلى طرقه خماسياً، وقد جاء عند مسلم - رحمه الله تعالى - من رواية عبد الملك بن شعيب بن الليث بن سعد نازلاً بينه وبين النبي -ﷺ - ثمانية رواة، مع أن أغلب طرقه عند الإمام مسلم بسند خماسي، فروايته عن عبد الملك فيها نزول بالنسبة لطرقه الأخرى - والله تعالى أعلم -.

٣ - دفع التعارض الظاهر في سند الحديث، ودفع دعوى الإدراج في متنه:

- دفع التعارض الحاصل بين بعض أسانيد الحديث التي فيها بيان مكان الرواية:

جاء في بعض طرق الحديث: أن النعمان - رضي الله عنه - خطب بالحديث في الكوفة، وفي بعضها: أنه خطب به في حمص، وجمع ابن حجر بينهما أنه خطب به مرتين، لأنه ولي إمرة البلدين واحدة بعد الأخرى[٩٦].

- هل في متن الحديث إدراج ؟[٩٧]:

جاء في بعض طرق الحديث ما يشير إلى حصول إدراج في المتن، وذلك في ذكر المثل، حيث جاء في رواية ابن عون عند ابن الجارود (ح ٥٥٥) وراويه

---

(٩٥) المراد بالعلو هنا العلو المطلق وهو القرب من رسول الله - ﷺ - بإسناد نظيف غير ضعيف، وذلك من أجلِّ أنواع العلو، والنزول ضد العلو، انظر: معرفة أنواع علم الحديث لابن الصلاح (النوع ٢٩).

(٩٦) انظر: فتح الباري (١/١٢٦).

(٩٧) المدرج أقسام، والمراد هنا: ما أدرج في حديث رسول الله - ﷺ - من كلام بعض رواته، بأن يذكر الصحابي أو التابعي أو من بعده عقيب ما يرويه من الحديث كلاماً من عند نفسه، فيرويه من بعده موصولاً بالحديث من غير فصل بينهما بذكر القائل، فيلتبس الأمر فيه على من لا يعلم حقيقة الحال، ويتوهم أن الجميع عن رسول الله - ﷺ -. انظر (معرفة أنواع علم الحديث لابن الصلاح/ النوع ٢٠).

عن ابن عون هو: إسماعيل بن إبراهيم، وأبي إسحاق في جزء من أماليه (ح ٢٠) وراويه عن ابن عون هو: النضر بن شميل، والبيهقي في الكبرى (جـ٥/ ٣٣٤) وراويه عبد الوهاب بن عطاء، وابن حجر (موافقة الخبر الخبر ١/ ٣٣٦)[٩٨] من رواية ابن عون، عن الشعبي، عن النعمان، وفي آخره قال ابن عون: "فلا أدري قال هذا ما سمع من النعمان. أو قال برأيه؟".

والإشارة إلى قوله في الحديث "وسأضرب لكم في ذلك مثلاً"، هذا لفظ ابن الجارود، وعند أبي إسحاق قوله: "فلا أدري أشيء كان في الحديث. أم قاله الشعبي؟"، ومثله عند البيهقي.

وذكر ابن حجر أنه في رواية ابن عبد الصمد في آخره: "لا أدري قوله: من يخالط الريبة في الحديث أو شيء قاله الشعبي؟". وقد نفى ابن حجر - رحمه الله تعالى - حصول الإدراج هنا، وذكر أنه من الرواية بالمعنى من قوله: "ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام"، قال: "فلا إدراج فيه".

أما ما وقع في الروايات الأخرى فهو شك من ابن عون - إن ثبت عنه - والروايات الأخرى الكثيرة تتابعت على رفعه دون شك، ودعوى الإدراج لابد من ثبوتها بدليل، لا بمجرد شك أحد الرواة[٩٩]، ومن ثم لم يذكره المصنفون في المدرج[١٠٠] - والله أعلم -.

٤ - مسألة تحمل الصغير:

من المسائل الإسنادية في هذا الحديث المبارك مسألة حكم تحمل الصغير قبل بلوغه، وذلك لأن النعمان رضي الله عنه من صغار الصحابة، حيث ولد بعد هجرة رسول الله - ﷺ - كما يتبين في ترجمته.

وقد قرر ابن الصلاح - رحمه الله تعالى - أنه يصح التحمل قبل وجود

---

(٩٨) الرواية التي أشار إليها ابن حجر هي رواية أبي إسحاق إبراهيم بن عبد الصمد، لكن اختلف اللفظ بينهما.

(٩٩) انظر: الفتح (٢/ ٩١، ٣/ ٩٦، ٥/ ٣٨، ١٩٩).

(١٠٠) مثل: الفصل للوصل المدرج في النقل: للخطيب البغدادي.

الأهلية، فتقبل رواية من تحمل قبل الإسلام وروى بعده، وكذلك رواية من سمع قبل البلوغ، وروى بعده، وذكر أن من منع ذلك أخطأ.

ثم استشهد بقبول رواية أحداث الصحابة: كالحسن بن علي، وابن عباس، وابن الزبير، والنعمان وأشباههم رضي الله عنهم، من غير فرق بين ما تحملوه قبل البلوغ وما بعده، كما استدل بإحضار الصبيان مجالس التحديث والسماع، والاعتداد بروايتهم لذلك[(١٠١)].

٥ - حكم عنعنة زكريا في الصحيحين وهو مدلس[(١٠٢)]:

دارت جملة من الروايات كما سبق في تخريج الحديث على رواية زكريا بن أبي زائدة - رحمه الله تعالى - وبالرجوع إلى ترجمته تبين أنه كان مدلساً[(١٠٣)].

---

(١٠١) انظر: معرفة أنواع علم الحديث (النوع ٢٤).

(١٠٢) التدليس - هنا - تدليس الإسناد وهو: أن يروي الراوي عمن لقيه أو عاصره ما لم يسمعه منه، موهماً أنه سمعه منه. (معرفة أنواع علم الحديث ومعه التقييد /ص٧٨) والذي يسقطه إما أن يكون ثقة، أو ضعيفاً، وقد يكون واحداً أو أكثر. انظر: الإرشاد للنووي (١/٢٠٦)، فتح المغيث (١/٢٠٨).

(١٠٣) زكريا هو ابن أبي زائدة - خالد ويقال هبيرة - بن ميمون بن فيروز الهمذاني الوادعي، أبو يحيى الكوفي: من أتباع التابعين، أكثر عن الشعبي، احتج به الجماعة (شرح علل الترمذي ٢/٧٠٩، ٧١١ وذكر أنه تكلم في حديثه عن أبي إسحاق، وذكره الدارمي في أصحاب الشعبي تاريخ عثمان الدارمي ص٥٦، هدي الساري ٤٠٣)، مات سنة ١٤٨هـ وقيل قبلها.

وثقه: أحمد، وقال: ثقة حلو الحديث، وقال مرة: زكريا، عن الشعبي وغيره جيد الحديث، ثقة(العلل رواية عبد الله بن أحمد/ ت٨٥٩، ٢٤٩٥، وانظر: العلل رواية الميموني ٣٦٣، بحر الدم ت٣١٤، سؤالات أبي داود لأحمد ص٢٩٧ ت٣٥٩). ووثقه الفسوي، والبزار، وابن سعد، وأبو داود، والنسائي، وابن شاهين، والعجلي(الطبقات الكبرى ٦/٣٥٥، الثقات ٦/٣٣٤، تهذيب الكمال ٩/٣٥٩-٣٦٣، التهذيب ٣/٣٢٩، ٣٣٠، تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين/ ت ٩٤، ٤٠٩، التجريح والتعديل٢/٥٩١ ت٤٠٦، منهج النسائي في الجرح والتعديل ٢/٨٥٦-٨٦٢)، والذهبي في معرفة الرواة المتكلم فيهم (ت١٣٤)، وقال يحيى بن سعيد: ليس به بأس، وقال ابن معين: صويلح (الجرح والتعديل ٣/٥٩٣).

ووصفه بالتدليس جمع من النقاد رحمهم الله تعالى، منهم: صالح جزرة حيث قال:=

ومن خلال التخريج وضبط صيغ الأداء تبين أن زكريا قد عنعن عند البخاري، ومسلم، وأبي داود، وابن ماجه، والدارمي، والبزار، وأبي عوانة، وابن أبي شيبة، والبيهقي في السنن الصغير، والزهد، والأربعين الصغرى، والشعب،

= وفي روايته عن الشعبي نظر، لأن زكريا كان يدلس، وأبو حاتم الرازي حيث قال: لين الحديث كان يدلس.. يقال: إن المسائل التي يرويها زكريا لم يسمعها من عامر، إنما أخذها من أبي حريز، وقال: كان يدلس عن الشعبي وعن ابن جريج(انظر العبارة الأولى في: الجرح والتعديل (٣/٥٩٣، ٥٩٤، ت٢٦٨٥)، والعبارة الثانية نقلها عنه: العلائي والحلبي وابن حجر. وأبو حريز هو: عبد الله بن حسين). وأبو زرعة الرازي وقال: صويلح، يدلس كثيراً عن الشعبي (أبو زرعة الرازي وجهوده ٣/٨٦٨ ت٢٠٤)، الجرح والتعديل ٣/٥٩٤). وأبو داود، والدار قطني (نقله عن أبي داود ابن حجر في: التهذيب ٣/٣٣٠، وذكر قول الدار قطني في تعريف أهل التقديس ص١١٠، ت٤٧، وانظر: سؤالات الآجري ص١٧٥، ت١٧٢، وسؤالات أبي داود ص١٧٥)، كما فهم من كلام الإمام أحمد انظر: سؤالات أبي داود لأحمد (ت٣٥٩) قال أحمد: "زعموا أن يحيى بن زكريا بن أبي زائدة قال: لو شئت أن أسمي كل من ينبئ أبي، عن الشعبي لسميت"، وقال أيضاً: "كان عند زكريا كتاب، فكان يقول فيه: سمعت الشعبي، ولكن زعموا أنه كان يأخذ عن جابر، وبيان ولا يسمي "، قال أبو داود: "يعني ما يروي من غير ذاك الكتاب، يرسلها عن الشعبي". والمقدسي حيث قال في قصيدته في المدلسين(ص٦٩، ت٥٢):

وابن أبي زائدة، عن عامر والقيد فيه ظاهر للماهر

والعلائي في جامع التحصيل (١٠٦، ١٧٧)، وبرهان الدين الحلبي (التبيين لأسماء المدلسين ت٢٣)، والذهبي(الكاشف ت١٦٥٩، المغني ١/٢٣٩ قال: صدوق مشهور. وفي الميزان ٢/٧٣، قال: صدوق مشهور حافظ. ثم ذكر تدليسه) وابن حجر، وجعله في المرتبة الثانية (تعريف أهل التقديس ص١١٠، ت٤٧، وقد وصفه ابن حجر بالتدليس في التقريب ت٢٠٣٣، ووافقه: الشيخ حماد الأنصاري في إتحاف ذوي الرسوخ/٢٦، ت٤٤)، وذكره السيوطي في أسماء المدلسين (كتاب أسماء المدلسين ت١٥). واختار الدميني – حفظه الله تعالى – تصنيف زكريا في المرتبة الثالثة لأنه يدلس عن الضعفاء (وذكر منهم: جابراً الجعفي، وبيان بن بشر، وهذا ورد في رواية عن الإمام أحمد في سؤالات أبي داود لأحمد/ ت٣٥٩)، كما أنه كثير التدليس وبعضه عن الضعفاء(التدليس في الحديث ٢٩٧، ٢٩٨، ت١١٥/٣)، لكن تدليس زكريا هنا لا يضر، فقد جاء مصرحاً بالسماع: قال الحافظ ابن حجر – رحمه الله تعالى – (الفتح ١/١٢٦، ح٥٢)، إرشاد الساري (١/١٤٢، ١٤٣):" ولم أره في الصحيحين وغيرهما من روايته عن الشعبي إلا معنعناً، ثم وجدته في فوائد أبي الهيثم من طريق يزيد بن هارون، عن زكرياء، حدثنا الشعبي، فحصل الأمن من تدليسه ".

والأربعين للآجري، والأربعين حديثاً من المساواة، وجزء فيه حديث أبي المكارم، والحلية (ح١٨٣٧٣)، والسير، والتدوين، وموافقة الخبر الخبر.

ووقفت على تصريحه بالسماع عند الإمام أحمد من طريق يحيى بن سعيد، ثم من طريق أبي نعيم (ح١٨٣٧٥)، كلاهما عن زكريا قال: حدثنا، وفي الثانية قال: سمعت عامر الشعبي.

وعلى كل حال فزكريا ثقة صحيح الحديث في الجملة، وتدليسه عن الشعبي لا يخرجه عن كونه ثقة، وإن لم يكن حديثه عنه صحيحاً مطلقاً فهو حسن صحيح[١٠٤]، لكنه - هنا - قد صرح بالسماع ولله الحمد.

ويتعلق بهذه المسألة: مسألة حكم ما في الصحيحين من روايات المدلسين بالعنعنة:

فقد قرر العلماء أنها محمولة على ثبوت السماع من جهة أخرى[١٠٥]، إحساناً للظن بهما، وحملاً على أن الشيخين اطلعا على سماع المدلس لذلك الحديث الذي أخرجه بلفظ "عن" ونحوها من شيخه[١٠٦].

فحكمها: الصحة والاتصال، لأن للصحيحين حكماً خاصاً بهما لا يشمل غيرهما من حيث الصحة والقوة، وتلقي الأمة لهما بالقبول، وهذا لم ينله كتاب قبلهما ولا بعدهما، مع ما عرف عنهما من التبحر في العلم، والتحري في النقل، والمعرفة بالعلل، وقوة الشروط، وشهد لهما أهل عصرهما، بل وشيوخهما بذلك[١٠٧]، وهما من أنصح علماء الأمة للأمة، وما دوّنا الصحيح إلا لحفظ الدين، وتشييد أركانه.

---

(١٠٤) هذا ما رجحه د/ قاسم سعد في كتابه (منهج الإمام أبي عبد الرحمن النسائي في الجرح والتعديل ٢/٨٦٢).

(١٠٥) انظر: التقريب للنووي مع التدريب (١/٢٠٢ تحقيق نظر محمد)، الإرشاد للنووي (١/٢١١)، النكت لابن حجر (٢/٦٣٤-٦٣٦)، فتح المغيث (١/٢١٨).

(١٠٦) انظر: جامع التحصيل (١١٣).

(١٠٧) انظر: هدي الساري (٣٤٦، ٣٤٧)، التدليس في الحديث (١٢٧-١٣٠).

واكتفاؤهما بالطريق المعنعنة في رواية المدلس - كما حصل في رواية زكريا حديث النعمان رضي الله عنه - تبين أنه لمجيئه من طريق آخر مصرحاً فيه بالسماع، وكما قال الحاكم - رحمه الله تعالى -: "إلا أن المتبحر في هذا العلم يميز بين ما سمعوه وبين ما دلسوه"[(١٠٨)]، ولا شك أن الشيخين من المتبحرين في هذا العلم، بل هما من أئمته ومن جاء بعدهما عيال عليهما[(١٠٩)].

---

(١٠٨) معرفة علوم الحديث (ص٣٥١ النوع٢٦).

(١٠٩) انظر: التدليس في الحديث (١٣٣-١٣٥).

الفصل الرابع
متن الحديث في دواوين السنة وفيه مبحثان

المبحث الأول
متن الحديث في دواوين السنة

١) روى الإمام البخاري – رحمه الله تعالى – هذات الحديث الشريف في صحيحه (كتاب الإيمان: باب فضل من استبرأ لدينه (ح ٥٢)، فقال:

"حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ حَدَّثَنَا زَكَرِيَّاءُ، عَنْ عَامِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ النُّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ – ﷺ – يَقُولُ: "الْحَلَالُ بَيِّنٌ، وَالْحَرَامُ بَيِّنٌ، وَبَيْنَهُمَا مُشَبَّهَاتٌ لَا يَعْلَمُهَا كَثِيرٌ مِنْ النَّاسِ، فَمَنْ اتَّقَى الْمُشَبَّهَاتِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ كَرَاعٍ يَرْعَى حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يُوَاقِعَهُ، أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى، أَلَا إِنَّ حِمَى اللَّهِ فِي أَرْضِهِ مَحَارِمُهُ، أَلَا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ".

٢) ثم رواه الإمام البخاري في كتاب البيوع: باب (الحلال بين والحرام بين وبينهما مشبهات) (ح ٢٠٥١) مرة أخرى، فقال:

"حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ: سَمِعْتُ النُّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ رضي الله عنه: سَمِعْتُ النَّبِيَّ – ﷺ – وحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ حَدَّثَنَا أَبُو فَرْوَةَ، عَنْ الشَّعْبِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ النُّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ قَالَ:سَمِعْتُ النَّبِيَّ – ﷺ – وحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي فَرْوَةَ سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ سَمِعْتُ النُّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا –، عَنْ النَّبِيِّ – ﷺ – حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي فَرْوَةَ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رضي الله عنهُ قَالَ:قَالَ النَّبِيُّ – ﷺ –: الْحَلَالُ بَيِّنٌ، وَالْحَرَامُ بَيِّنٌ، وَبَيْنَهُمَا أُمُورٌ مُشْتَبِهَةٌ، فَمَنْ تَرَكَ مَا شُبِّهَ عَلَيْهِ مِنْ الْإِثْمِ كَانَ

لِمَا اسْتَبَانَ أَتْرَكَ، وَمَنْ اجْتَرَأَ عَلَى مَا يَشُكُّ فِيهِ مِنْ الْإِثْمِ أَوْشَكَ أَنْ يُوَاقِعَ مَا اسْتَبَانَ، وَالْمَعَاصِي حِمَى اللَّهِ، مَنْ يَرْتَعْ حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يُوَاقِعَهُ".

٣) ورواه مسلم – رحمه الله تعالى – (كتاب المساقاة والمزارعة – الموالي لكتاب البيوع –: باب لعن آكل الربا (ح ١٠٧، ١٥٩٩) فقال:

"حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ الْهَمْدَانِيُّ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا زَكَرِيَّاءُ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ – ﷺ – يَقُولُ – وَأَهْوَى النُّعْمَانُ بِإِصْبَعَيْهِ إِلَى أُذُنَيْهِ –: "إِنَّ الْحَلَالَ بَيِّنٌ، وَإِنَّ الْحَرَامَ بَيِّنٌ، وَبَيْنَهُمَا مُشْتَبِهَاتٌ لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنْ النَّاسِ، فَمَنْ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ، كَالرَّاعِي يَرْعَى حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يَرْتَعَ فِيهِ، أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى، أَلَا وَإِنَّ حِمَى اللَّهِ مَحَارِمُهُ، أَلَا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ".

ثم رواه من طرق أخرى، وأحال على هذه الرواية منبهاً إلى أن حديث زكرياء أتم من حديثهم وأكثر.

٤) ثم رواه مختصراً (كتاب المساقاة والمزارعة – الموالي لكتاب البيوع –: باب لعن آكل الربا (ح ١٠٨/١٥٩٩) فقال:

"حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبِ بْنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي حَدَّثَنِي خَالِدُ بْنُ يَزِيدَ حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي هِلَالٍ، عَنْ عَوْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَامِرٍ الشَّعْبِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ نُعْمَانَ بْنَ بَشِيرِ بْنِ سَعْدٍ صَاحِبَ رَسُولِ اللَّهِ – ﷺ – وَهُوَ يَخْطُبُ النَّاسَ بِحِمْصَ وَهُوَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ – ﷺ – يَقُولُ: "الْحَلَالُ بَيِّنٌ، وَالْحَرَامُ بَيِّنٌ"، فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ زَكَرِيَّاءَ، عَنْ الشَّعْبِيِّ إِلَى قَوْلِهِ: "يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ".

٥) ورواه أبو داود في سننه (كتاب البيوع: باب اجتناب الشبهات (ح ٣٣٢٢) في نسخة محمد عوامة) من طريق ابن عون به:

وفيه قوله – ﷺ –: "وَسَأَضْرِبُ لَكُمْ فِي ذَلِكَ مَثَلًا، إِنَّ اللَّهَ حَمَى حِمًى،

وَإِنَّ حِمَى اللَّهِ مَا حَرَّمَ، وَإِنَّهُ مَنْ يَرْعَى حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يُخَالِطَهُ، وَإِنَّهُ مَنْ يُخَالِطُ الرِّيبَةَ يُوشِكُ أَنْ يَجْسُرَ".

٦) ثم رواه (الموضع السابق: (ح ٣٣٢٣) من طريق زكرياء به وأحال على الحديث السابق

ثم قال: قال: "وَبَيْنَهُمَا مُشَبَّهَاتٌ" بلفظ مسلم إلى قوله "فِي الْحَرَامِ"، أي أن رواية أبي داود مختصرة لم يرد فيها ذكر القلب في الطريقين.

٧) ورواه الترمذي في جامعه (كتاب البيوع عن رسول الله – ﷺ –: باب ما جاء في ترك الشبهات (ح ١٢٠٥) من طريق مجالد، عن الشعبي به وفيه:

قو له – ﷺ – في المشتبهات: " لَا يَدْرِي كَثِيرٌ مِنْ النَّاسِ أَمِنْ الْحَلَالِ هِيَ أَمْ مِنْ الْحَرَامِ، فَمَنْ تَرَكَهَا اسْتِبْرَاءً لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ فَقَدْ سَلِمَ، وَمَنْ وَاقَعَ شَيْئًا مِنْهَا يُوشِكُ أَنْ يُوَاقِعَ الْحَرَامَ، كَمَا أَنَّهُ مَنْ يَرْعَى حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يُوَاقِعَهُ، أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى، أَلَا وَإِنَّ حِمَى اللَّهِ مَحَارِمُهُ"

أي أنه مختصر، ثم رواه من طريق زكريا، عن الشعبي به، وقال: نحوه بمعناه. وقال: "هذا حديث حسنٌ صحيح، وقد رواه غير واحد، عن الشعبي، عن النعمان بن بشير رضي الله عنه.

٨) ورواه النسائي في سننه (أي الصغرى، في كتاب البيوع: باب اجتناب الشبهات في الكسب، (ح ٤٤٦٥) نسخة دار الحديث، وهو في سننه الكبرى (ح ٦٠٤٠) من طريق ابن عون، عن الشعبي به بنحو لفظ رواية أبي داود الأولى وفيه:

"وَرُبَّمَا قَالَ إِنَّهُ مَنْ يَرْعَى حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يُرْتِعَ فِيهِ " وهو مختصر أيضاً لم يذكرالقلب.

٩) ثم رواه النسائي في سننه (كتاب الأشربة، باب الحث على ترك الشبهات (ح ٥٧٢٦)، وهو في سننه الكبرى (ح ٥٢١٩) أيضاً: من طريق ابن عون، عن الشعبي به، بنحوه مع اختلاف يسير جداً.

١٠) ورواه ابن ماجه في سننه (كتاب الفتن، باب الوقوف عند الشبهات (ح ٣٩٨٤): من طريق زكريا بن أبي زائدة، عن الشعبي به بلفظ رواية مسلم التامة.

١١) ورواه الدارمي في سننه (كتاب البيوع، باب في الحلال بين والحرام بين (ح ٢٥٣١)، عن أبي نعيم، عن زكريا به بلفظ رواية مسلم التامة مع اختلاف يسير.

هذا وقد عني مصنفو المسانيد بإخراج هذا الحديث في كتبهم، وكذا مصنفو المعاجم، وأصحاب كتب المشيخات، بل أخرجوه من طرق متعددة كما يظهر من سرد الروايات التالية:

١٢) ورواه الإمام أحمد في مسنده (ح ١٨٣٤٧جـ٤/٢٦٧) من طريق عَاصِمٍ، عَنْ خَيْثَمَةَ وَالشَّعْبِيِّ، عَنِ النُّعْمَانِ ابْنِ بَشِيرٍ رضي الله عنهقَال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ – ﷺ –: " حَلَالٌ بَيِّنٌ، وَحَرَامٌ بَيِّنٌ، وَشُبُهَاتٌ بَيْنَ ذَلِكَ، مَنْ تَرَكَ الشُّبُهَاتِ فَهُوَ لِلْحَرَامِ أَتْرَكُ، وَمَحَارِمُ اللَّهِ حِمًى، فَمَنْ أَرْتَعَ حَوْلَ الْحِمَى كَانَ قَمِنًا أَنْ يَرْتَعَ فِيهِ " وهذا اللفظ مختصرٌ. ثم رواه (ح ١٨٣٦٨ج ٤/ ٢٦٩) من طريق مجالد، عن عامر به بنحو لفظ الترمذي.

ثم رواه (ح ١٨٣٧٥)، وأحال المتن إلى (ح ١٨٣٧٣، ١٨٣٧٤ج ٤/ ٢٧٠) من طريق زكريا، عن عامر به، كرواية مسلم التامة، وفيه: " وَإِنَّ حِمَى اللَّهِ مَا حَرَّمَ"، ثم رواه (ح ١٨٣٨٤جـ٤/ ٢٧١)، عن سفيان قال: حفظته من أبي فروة أولاً ثم من مجالد سمعه من الشعبي به، بنحو روايته السابقة من طريق خيثمة والشعبي، ولكن فيه" مَنْ تَرَكَ مَا اشْتَبَهَ عَلَيْهِ مِنْ الْإِثْمِ كَانَ لِمَا اسْتَبَانَ لَهُ أَتْرَكَ، وَمَنْ اجْتَرَأَ عَلَى مَا شَكَّ فِيهِ أَوْشَكَ أَنْ يُوَاقِعَ الْحَرَامَ، وَإِنَّ حِمَى اللَّهِ فِي الْأَرْضِ مَعَاصِيهِ، أَوْ قَالَ مَحَارِمُهُ "، ثم رواه (ح ١٨٤٤٢جـ٤/ ٢٧٥) من طريق أبي فروة، عن الشعبي به باللفظ السابق مختصراً، وآخره: "أَوْشَكَ أَنْ يُوَاقِعَ مَا اسْتَبَانَ وَمَنْ يَرْتَعْ حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكْ أَنْ يُوَاقِعَهُ".

١٣) ورواه الحميدي – رحمه الله تعالى – في مسنده (ح ٩١٨) من طريق أبي فروة، عن الشعبي به بلفظ رواية الإمام أحمد الرابعة، ثم رواه (ح ٩١٩)من

طريق مجالد بنحو الرواية السابقة، وفيه: " يُوشِكُ أَنْ يُوَاقِعَ الْحَرَام، كَمَنْ رَتَعَ إِلَى جَانِبِ الحِمَى يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ ".

١٤) ورواه البزار – رحمه الله تعالى – في مسنده (ح ٣٢٦٧، ٣٢٦٨)، من طريقين عن ابن عون، عن الشعبي به بلفظ رواية أبي داود الأولى، ثم رواه (ح ٣٢٦٩)، ثم أعاده في (٣٢٧٣) من طريق أبي فروة، عن الشعبي به مختصراً، وفيه: قوله – ﷺ –: " حَلَالَ بَيِّنٌ، وْحَرَامَ بَيِّنٌ، وَ شُبُهَاتٌ بَيْنَ ذَلِكَ " –وفي رواية " وَأُمُورٌ مُتَشَابِهَاتٌ "– فَمَنْ تَرَكَهَا – وفي رواية – فَمَنْ تَرَكَ الْشُبُهَاتِ – كَانَ لِمَا استَبَانَ لَهُ أَتْرَكَ "، ثم رواه (ح ٣٢٧٤) من طريق مجالد، عن الشعبي به، وقال بنحوه – أي بنحو اللفظ السابق، ورواه (ح ٣٢٧٠) قبل ذلك من طريق عاصم، عن الشعبي بأطول منه، وفيه: " فَمَنْ تَرَكَ الْشُبُهَاتِ اِسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ كَانَ حَرِّياً أَلَّا يَقَعَ فِي الْشُبْهَةِ، وَمَنْ يَرْتَع حَولَ الحِمَى يُوشِكُ أَنْ يُواقِعَهُ، أَلا وَإِنَّ حِمَى الله مَحَارِمهُ "، ثم رواه (ح ٣٢٧١) من طريق زكريا، عن الشعبي بأطول من هذا اللفظ.

١٥) ورواه أبو عوانة – رحمه الله تعالى – في مسنده من طرق كثيرة وبألفاظ يحسن الوقوف عندها، لوجود بعض الزيادات، أو الاختلاف في بعضها مما له أثرٌ في فهم الحديث:

رواه (ح ٥٤٦٠، ٥٤٦١) من طرق إلى زكريا، عن الشعبي به بلفظ رواية مسلم الأولى، ثم رواه (ح ٥٤٦٣، ٥٤٦٤) من طرق إلى ابن عون، عن الشعبي به، بنحو رواية النسائي الأولى، ثم رواه (ح ٥٤٦٥) من طريق مطرف، عن الشعبي به، بلفظ: "لِكُلِ مَلِكٍ حِمَى، وَإِنَّ حِمَى الله حَلَالُهُ وَحَرَامُه، وَالمُشْبَهَاتُ بَيْنَ ذَلِكَ، كَمَا أَنَّ رَاعِياً لَو رَعَى بِجَانِبِ الحِمَى لَمْ يَلْبَث غَنَمه أَنْ تَرْتَعَ وَسَطَهُ، فَاجْتَنِبُوا المُشْتَبِهَاتِ".

ثم رواه (ح ٥٤٦٦، ٥٤٦٧) من طرق، عن أبي فروة، عن الشعبي به، بنحو رواية البخاري.

ثم رواه (ح ٥٤٦٨) من طريق الحارث بن يزيد، وسعيد بن عبد الرحمن، عن الشعبي به، بلفظ: "اِجْعَلوا بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ الحَرَامِ سُتْرَةٌ مِنْ الحَلَالِ، مَنْ فَعَلَ

ذَلِكَ كَانَ أَشَدَّ اسْتِبْرَاءً لِعِرْضِهِ وَدِيْنِهِ، وَمَنْ أَرْتَعَ فِيْهِ كَانَ كَالمُرْتِعِ إِلَى جَنْبِ الحِمَى يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيْهِ، وَإِنَّ لِكُلِ مَلِكٍ حِمَى، وَإِنَّ حِمَى الله فِيْ الأَرْضِ مَحَارِمه".

ثم رواه (ح ٥٤٧٠) من طريق عون بن عبد الله به، وفيه: "وَبَينَ ذَلِكَ أُمُورٌ مُشْتَبِهَاتٌ، فَمَنْ تَرَكَ ذَلِكَ فَهُوَ أَسلَمُ لِدِينِهِ وَلِعرضِهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِيهِنَّ فَيُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيْ الحَرَامِ، كَالمُرتِعِ إِلَى جَانِبِ الحِمَى يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ"، ثم رواه (ح ٥٤٧٢) من طريق أبي الحر الأسدي ثم من طريق مغيرة، كلاهما عن الشعبي به، واكتفى بذكر طرف الحديث.

ثم رواه (ح ٥٤٧٤، ٥٤٧٥) من طريق عبد الملك بن عمير، عن النعمان، بلفظ: "الحَلَالُ بَيِّنٌ، وَالحَرَامُ بَيِّنٌ، وَبَينَهُمَا شُبُهَاتٌ، فَمَنْ تَرَكَهُنَّ كَانَ أَشَدَّ اسْتِبْرَاءً لِعِرضِهِ وَدِينِهِ، وَمَنْ رَكِبَهُنَّ أَوشَكَ أَنْ يَركَبَ الحَمى، كَالمُرتِعِ إِلَى جَنْبِ الحِمَى، أَلا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمَى، وَإِنَّ حِمَى الله مَحَارِمه"، وبلفظ آخر "إِنَّ الله جَعَلَ حَلَالاً وَحَرَاماً، وَبَيَّنَ الحَلَالَ وَبَيَّنَ الحَرَامَ، وَبَين ذَلِكَ مُشتَبهاتٌ، وَمَنْ رَكِبَهُنَّ أَوشَكَ أَنْ يَقَّعَ فِيْ الَّذِي هُوَ حَرَامٌ" ثم ضرب لنا مثلاً فقال: "مَنْ يَرْتع إلى جَانِبِ حِمَى يُوشِكُ أن يَرْتَعَ فيه، ولِكُلِّ مَلِكٍ حِمَى، وحِمَى الله مَحَارِمه".

١٦) ورواه الطبراني – رحمه الله تعالى – في المعجم الأوسط (ح ٢٢٨٥)

١٧) ورواه في مسند الشاميين (ح ٥١١) من طريق منبه بن عثمان، عن ثور بن يزيد، عن مجالد، عن عامر به، بنحو رواية الترمذي، وفيه: " متى يدعهن المرء يكون أشد استبراءً لعرضه ودينه " الحديث، ثم رواه (ح ٢٤٩٣) من طريق ابن عون به، بمثل رواية أبي داود الأولى إلى قوله: "يوشك أن يخالطه"، ثم رواه (ح ٧٢٥٩) من طريق إسرائيل، عن سماك بن حرب، عن النعمان –رضي الله عنه – أن النبي – ﷺ – خطب فقال في خطبته: " إن الحلال بين، والحرام بين، وبينهما أمور مشتبهة، وإنه من يرع حول الحمى يوشك أن يخالطه"، ثم رواه (ح ٨٩٩٨) من طريق محمد بن عجلان، عن الحارث بن يزيد، وسعيد بن عبد الرحمن الهمداني، عن الشعبي به، بنحو رواية أبي عوانة.

١٨) ورواه ابن قانع في معجم الصحابة (جـ٣/١٤٤) من طريق محمد الأنصاري، عن ابن عون به مختصراً.

١٩) ورواه ابن الأعرابي في معجمه (ح ٢٥٩) من طريق أبي بكر بن عياش، عن عاصم، عن الشعبي به، بنحو رواية أحمد من هذا الطريق وفيه: " ومعصية الله حمى ومن يرتع حوله كان فرقاً أن يقع فيه".

٢٠) ورواه تمام الرازي في (الفوائد) (ح٢٧٠) من طريق أبي فروة، عن الشعبي به بنحو رواية البخاري الثانية

٢١) ورواه القاضي أبو بكر محمد بن عبد الباقي في أحاديث الشيوخ الثقات (ح ٤٥١)، من طريق إسماعيل ابن أبي خالد، عن الشعبي به مختصراً، اقتصر على قوله - ﷺ -: "إن لكل ملك حمى وإن حمى الله محارمه وإنه من يرتع بحضرة الحمى يوشك أن يقع فيه".

٢٢) ورواه جمال الدين أحمد الطاهري الحنفي في مشيخة ابن البخاري (ح ٢٠١/٤٢٣) علي بن أحمد المقدسي) من طريق ابن عون، عن الشعبي به، بلفظ رواية أبي داود الأولى.

٢٣) ورواه البرزالي في مشيخة قاضي القضاة ابن جماعة جـ١/٢٥٦) من طريق ابن عون أيضاً بلفظ رواية أبي داود الأولى.

كما رواه جمع من مصنفي كتبهم على الأبواب غير أصحاب الكتب المتقدم ذكرها:

٢٤) ورواه ابن أبي شيبة - رحمه الله تعالى - في مصنفه (كتاب البيوع والأقضية، باب أكل الربا وما جاء فيه ح ٢٠٤٥)، عن زكريا، عن عامر به بلفظ البخاري.

٢٥) ورواهابن المنذر في الأوسط (كتاب الدباغ، ذكر الكيمخت ح ٩٢٥)من طريق زكريا به بلفظ رواية مسلم الأولى.

٢٦) ورواه ابن الجارود - رحمه الله تعالى - في المنتقى (كتاب البيوع والتجارات، باب في التجارات ح ٥٥٥)، من طريق ابن عون، عن الشعبي به

بنحو رواية أبي داود الأولى، وفيه: "وإنه من يرع حول الحمى يوشك أن يرتع...".

٢٧) ورواه ابن حبان في صحيحه (كتاب الرقائق، ذكر الإخبار عن وصف حالة من يتورع عن الشبهات في الدنيا ح ٧٢١) من طريق ابن عون أيضاً، بنحو رواية النسائي الأولى، ثم رواه (كتاب الحظر والإباحة، ذكر الأمر بمجانبة الشبهات سترة بين المرء وبين الوقوع في الحرام المحض، نعوذ بالله منه ح ٥٥٦٩) من طريق الحارث بن يزيد، عن عامر به، بنحو رواية أبي عوانة من هذا الطريق

٢٨) ورواه البيهقي في سننه الكبرى (كتاب البيوع، باب طلب الحلال واجتناب الشبهات ٥/ ٢٦٤)، وفي شعب الإيمان (باب في المطاعم والمشارب، فصل في طيب المطعم والملبس ح٥٧٤٠، ٥٧٤١)، ثم رواه في الكبرى، وفي السنن الصغير (باب البيوع ح ١٨٥٥)، وفي الزهد الكبير (باب الورع والتقوى ح ٨٦٢) من طريق يعلى بن عبيد والفضل بن دكين، ثم من طريق أبي نعيم ثلاثتهم، عن زكريا به، بلفظ رواية مسلم الأولى.

٢٩) ورواه في سننه الكبرى (كتاب البيوع، باب طلب الحلال واجتناب الشبهات ٥/ ٢٦٤)، وفي معرفة السنن والآثار (أحاديث للشافعي لم يروها في الكتاب ح/ ٢٠٨٥١) من طريق أبي فروة، عن الشعبي به بنحو روايتي أحمد الرابعة والخامسة، وفي المعرفة مختصراً، ثم رواه من طريق ابن عون، عن الشعبي (كتاب البيوع، باب كراهية مبايعة من أكثر ماله من الربا أو ثمن المحرم ٥/ ٣٣٤) به بنحو رواية أبي داود الأولى، ثم رواه في الموضع نفسه، وفي الشعب (ح ٥٧٤٢) من طريق الحميدي، عن سفيان، عن أبي فروة، عن الشعبي به، بنحو رواية الحميدي في مسنده.

٣٠) ورواه في الزهد الكبير (ح ٨٦٣) من طريق سعيد بن أبي هلال، عن عون بن عبد الله، عن الشعبي به، بنحو رواية مسلم الثانية، وفيه: "من استبرأهن فهو أسلم لدينه، ومن وقع فيهن فيوشك أن يقع في الحرام، كالمرتع إلى جانب الحمى فيوشك أن يقع فيه".

٣١) ورواه في معرفة السنن والآثار (أحاديث للشافعي لم يروها في الكتاب ح ٢٠٨٥٠) قال: قال الشافعي، عن سفيان، عن أبي فروة، عن الشعبي به مختصراً بلفظ: "حلال بين، وحرام بين، وشبهات بين ذلك".

٣٢) ورواه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (باب بيان مشكل ما روي عنه – ﷺ – من قوله: "الحلال بين، والحرام بين، وبين ذلك أمور مشتبهات" (ح٧٤٩) من طريق ابن عون، عن الشعبي به، بنحو رواية أبي داود الأولى مختصراً، ثم رواه (ح ٧٥٠) من طريق زكريا، عن الشعبي به، بنحو رواية مسلم الأولى دون ذكر القلب.

ثم رواه (ح ٧٥١) من طريق مغيرة، عن الشعبي به، وآخره: "ألا وإن لكل ملك حمى، وإن الحرام حمى الله الذي حرم على عباده "، ثم رواه (ح ٧٥٣) من طريق خيثمة والشعبي به، بلفظ رواية أحمد الأولى، وآخره: "فمن رتع حول الحمى كاد أن يرتع فيه ".

كما عني أصحاب الأجزاء الحديثية بإخراج هذا الحديث في أجزائهم، وكذا من عُنْوا بجمع الأربعينات مع تنوع مسالكهم في التصنيف.

فمن الأولى وقفت على:

٣٣) رواية نظام الملك من طريق ابن عون (ح ٢)، عن الشعبي به، بنحو رواية أبي داود الأولى مختصراً.

٣٤) رواية أبي إسحاق إبراهيم بن عبد الصمد في أماليه من طريق ابن عون (الجزء الأول من أمالي أبي إسحاق ح ٢٠)، عن الشعبي به بلفظ رواية أبي داود الأولى.

٣٥) رواية القطيعي من طريق ابن عون (جزء الألف دينار ح ١٨٠) به أيضاً.

٣٦) رواية المقدسي (جزء فيه حديث أبي المكارم ح ٥)من طريق زكريا، عن الشعبي به، بنحو رواية البخاري الأولى

٣٧) رواية ابن البختري (جزء فيه ستة مجالس من أمالي ابن البختري ح ١٩) من طريق عبد الملك بن عمير بنحو رواية ابي عوانة في مسنده من هذا الطريق.

ومن الثانية وقفت على:

٣٨) رواية الآجري في الأربعين حديثاً (ح ٣٨)، حيث رواه من طريق زكريا بن أبي زائدة، عن الشعبي به بلفظ مسلم في الرواية الأولى بدون ذكر القلب.

٣٩) رواية البيهقي في الأربعين الصغرى (الباب الثاني والعشرون: في الأخذ من الحلال واجتناب المحارم والتورع عن الشبهات ح ٨٩) من طريق زكريا بن أبي زائدة، عن الشعبي به كسابقه، ثم رواه (ح ٩٠) من طريق آخر عنه به مع ذكر القلب.

٤٠) رواية الفراوي بتخريج ابن عساكر في الأربعون حديثاً من المساواة من طريق أبي أسامة، عن ابن عون، عن الشعبي به (ح ٥٢) بنحو رواية الترمذي، ثم رواه من طريق أشهل بن حاتم، عن ابن عون به (ح ٥٤) بنحوه وفيه ذكر القلب، ثم رواه (ح ٥٤) من طريق يزيد بن هارون، عن ابن عون، والنضر بن شميل، عنه به، بلفظ رواية أبي داود الأولى، وفيه: "وإن حمى الله ما كره ..وربما قال يوشك أن يرتع"، ثم رواه (ح ٥٥) من طريق إسحاق الأزرق، عن ابن عون به وقال: فذكر نحوه، ثم رواه (ح ٥٦) من طريق أبي نعيم، عن زكريا به بلفظ رواية مسلم الأولى، ثم رواه (ح ٥٧) من طريق سليمان بن سيف، وأبي أمية، عن زكريا به، ثم رواه (ح ٥٩، ٦٠) من طريق البخاري من رواية أبي نعيم، عن زكريا به بلفظ رواية البخاري الأولى، ثم رواه (ح ٢٦١) من طريق يعلى بن عبيد، عن زكريا به بلفظ رواية مسلم الأولى.

٤١) رواية أبي سعد القشيري في الأربعين من مسانيد المشايخ العشرين (ح ٢١) من طريق أبي نعيم، عن زكريا به بلفظ رواية مسلم الأولى،

٤٢) وكذا أخرجه الفراوي في المائة العوالي (ح ٦٥).

٤٣) رواية شرف الدين أبي الحسن المقدسي في الأربعين المرتبة على طبقات الأربعين (ص ٣٩٧، ٣٩٨) من طريق ابن عون، عن الشعبي به، وذكر الحديث إلى قوله: "أمور مشتبهة .." الحديث.

٤٤) رواية صدر الدين البكري في كتاب الأربعين حديثاً (ح ٢٨) من كتاب الأربعين المصافحة المخرجة من مسموعات الإمام أبي منصور عبد الخالق بن زاهر بن طاهر بن محمد الشّحامي (ص١٣٠، ١٣١) من طريق أبي عمرو إسماعيل بن نُجيد، ثم من طريق أبي محمد بن ماسي، كلاهما عن أبي مسلم الكجي، عن محمد الأنصاري، عن ابن عون به، بلفظ رواية أبي داود الأولى.

٤٤) رواية أبي الحسن محمد بن أسلم الطوسي في الأربعين (ص ٨٢ح٤١) من طريق ابن عون، عن الشعبي بنحو رواية أبي داود الأولى، ثم علقه من طريق زكريا، عن الشعبي به بزيادة ذكر القلب، وفي آخره: "فما أنكر قلبك فدعه". وقد ذكره النووي بدون إسناد في الأربعين النووية (ح ٦).

ولم تخلُ كتب الترغيب والترهيب والأمثال المسندة منها وغير المسندة من هذا الحديث، وقد وقفت منها على ما يلي:

٤٥) رواية الأصبهاني في الترغيب والترهيب (ح ١١١٧) من طريق يزيد بن عبد الله، عن الشعبي به، بلفظ: "الحلال بين، والحرام بين، وبين ذلك مشتبهات، فمن تركهن كان أوفر لعرضه ودينه، ومن رتع فيهن أوشك أن يقع في الحرام، كمن وقع في حلال في جانب حمى يوشك أن يقع فيه، وإن لكل ملك حمى، وإن حمى الله في الأرض محارمه".

٤٦) ذكر المنذري الحديث في كتابه الترغيب والترهيب (الترغيب في الورع وترك الشبهات وما يحوك في الصدور (ح٢٥٨٥).

٤٧) كما أخرج الحديث أبو الشيخ الأصبهاني في الأمثال في الحديث النبوي (ح ٢٦٠) من طريق مجالد، عن الشعبي به بنحو رواية الترمذي.

وعند جمع طرق الحديث وجدت أصحاب كتب التراجم ممن يروون الأحاديث

بأسانيدهم في تراجم الرواة مما تلقوه من شيوخهم، عن المترجم لهم قد عنوا بهذا الحديث، ورووه من طرق متعددة، وقد وقفت على ما يلي:

٤٨) رواية أسلم بن سهل الرزاز (بحشل) في تاريخ واسط (ص٤٦، ٤٧) من طريق خالد بن سلمة، عن النعمان به مختصراً.

٤٩) رواية حمزة بن يوسف أبو القاسم الجرجاني في تاريخ جرجان (جـ١/ ٣١٧ح٥٥٩) من طريق قتيبة بن مسلم، عن الشعبي به مختصراً.

٥٠) رواية تقي الدين السبكي في طبقات الشافعية الكبرى (جـ٤/ ٦٦) من طريق ابن عون، عن الشعبي به بنحو رواية أبي داود الأولى مختصرة، وفيه: "فمن اتقى الحرام كان أوقى لدينه وعرضه "

٥١) رواية ابن الأثير في أسد الغابة (جـ٥/ ٢٣) من طريق مجالد، بلفظ الترمذي من هذا الطريق.

٥٢) رواية ابن عدي في الكامل (جـ٥/ ٣٣) من طريق عبد الملك بن عمير به، وذكر طرفه.

٥٤)، ٥٥) روايات أبي نعيم:

- رواه في معرفة الصحابة (ح ٦٣٧٤)، وفي الحلية (جـ٤/ ٣٣٦) من طريق يزيد بن هارون، عن زكريا بن أبي زائدة، عن الشعبي به، بلفظ رواية مسلم الأولى، كما رواه من طريق ابن عون بهذا اللفظ (جـ٤/ ٣٣٦)، ومن طريق خيثمة، والشعبي (جـ٤/ ١٢٥) به بلفظ رواية أحمد من هذا الطريق.
- ثم رواه من طريق عون بن عبد الله، عن عامر به (جـ٤/ ٢٧٠) بلفظ رواية أبي عوانة من هذا الطريق، وفيه: "فمن استبرأهن فهو أسلم لدينه ولعرضه".
- ثم رواه من طريق عبد الملك بن عمير، عن النعمان به (جـ٥/ ١٠٥) بلفظ رواية أبي عوانة من هذا الطريق، ثم رواه من طريق مجالد وزكريا معاً، عن عامر به (جـ٨/ ١٣٦) بنحو رواية مسلم الأولى، وفيه: "ألا وإن في

الجسد مضغة إذا صلحت وطابت صلح لها الجسد وطاب وإن سقمت وفسدت سقم الجسد كله وفسد وهي القلب".

٥٦)، ٥٧) روايتا الخطيب البغدادي في:

- موضح أوهام الجمع والتفريق (جـ١/١٤٧) من طريق عيسى الحناط، عن الشعبي به وذكر طرفه.
- وروايته في تاريخ بغداد (جـ١١/٢٧٨) من طريق أبي حريز، عن الشعبي به بلفظ رواية أبي عوانة من هذا الطريق، وآخره: "ومن يخالط الحمى يوشك أن يرعى فيه".

٥٨) روايات ابن عساكر:

- رواه من طريق بشير بن النعمان، عن أبيه (جـ١٠/٣١٢، ٣١٣) أن النبي - ﷺ - قال في خطبته أو موعظته: "أيها الناس الحلال بين والحرام بين وبين ذلك أمور مشتبهات فمن تركهن سلم دينه وعرضه ومن أوضع فيهن يوشك أن يقع فيه، ولكل ملك حمى وإن حمى الله في أرضه معاصيه"، ثم رواه من طريق عاصم، عن الشعبي به (جـ٣٦/١١١)، وذكر طرفه فقط، ثم رواه من طريق مجالد به (جـ٦٠/٢٧٤) بنحو رواية الترمذي، ثم رواه من طريق ابن عون به (جـ٦٢/١١١، ١١٢) بلفظ رواية أبي داود، ثم رواه من طريقين إلى ثور، عن الشعبي به (جـ٧٠/١٢٩، ١٣٠).

٥٩) رواية القزويني: رواه في التدوين في أخبار قزوين (جـ١/٣٢٥، ٣٢٦) من طريق ابن عون، عن الشعبي به، بنحو رواية أبي داود الأولى، ثم رواه من طريق أبي فروة، عن الشعبي به (جـ٢/١٢٢)، بلفظ رواية البخاري الثانية، ثم رواه من طريق زكريا، عن الشعبي به (جـ٣/٤٨٧، ٤٨٨) مختصراً، آخره: "فمن اتقى الشبهات كان أبرأ لعرضه ودينه".

٦٠)، ٦١) روايات الذهبي:

- رواه في تذكرة الحفاظ (في ترجمة محمد بن أبي السري جـ٢/ ٤٧٤) من طريق ابن عون، عن الشعبي به وذكر طرفه فقط، ثم

رواه من طريق زكريا، عن الشعبي به (في ترجمة أبي بكر بن أبي دارم جـ٣/ ٨٨٤) بنحو رواية مسلم الأولى مختصراً، لم يذكر فيه القلب.

- ورواه في سير أعلام النبلاء (في ترجمة عبد الله بن عون جـ٦/ ٣٧٢) من طريق ابن عون، عن الشعبي به، بلفظ رواية أبي داود الأولى، ثم رواه من طريق أخرى إلى ابن عون به في ترجمة ابن زرقون (جـ٢١/ ١٤٩، ١٥٠)، وذكر طرفه فقط، ورواه من طريق عبد الملك بن عمير، عن النعمان به (في ترجمة ابن عون جـ٦/ ٣٧٣) بنحو رواية أبي عوانة في مسنده من هذا الطريق، ثم رواه من طريق زكريا، عن الشعبي به (في ترجمة أحمد بن محمد بن السري جـ١٥/ ٥٧٧) بنحو رواية مسلم الأولى، ولم يذكر القلب.

المبحث الثاني
خلاصة لبيان اختلاف ألفاظ الحديث

بتأمل الألفاظ الواردة في دواوين السنة في رواية حديث النعمان رضي الله عنه يلاحظ حصول اختلاف بينها يمكن بيانه فيما يلي:

(١) الاختلاف في رواية: "الحلال بين، والحرام بين":

وقد جاءت بهذا اللفظ في أكثر الروايات، وهو لفظ الصحيحين.

و في بعضها بحرف التوكيد: "إن الحلال بين، وإن الحرام بين " وهو في صحيح مسلم.

وزادت بعضها حرف التنبيه: "ألا" قبل: "إن الحلال ...."، وزادت رواية واحدة النداء: "أيها الناس، الحلال بين "، وجاءت جملة من الروايات بتنكير الحلال والحرام: "حلال بين، وحرام بين "

وكل ما سبق من الاختلاف لا يضر، ولا يؤثر في معنى الحديث.

ورواها ابن حبان – رحمه الله تعالى –، وأبو عوانة، والطبراني في

الأوسط بلفظ: "اجعلوا بينكم وبين الحرام سترة من الحلال"، وطريق ابن حبان حَسَن، وانفرد الخطيب البغدادي في تاريخه بروايتها بلفظ: "إن الله أحل حلالاً وبينه، وحرم حراماً وبينه" لكن إسناده ضعيف، ثم إنه اختلف على راويه عن النعمان رضي الله عنه فرفعه في رواية الخطيب، ووقفه في رواية أبي عوانة في المسند.

(٢) الاختلاف في رواية: "وبينهما مشتبهات لا يعلمها كثير من الناس":

وقد حصل في لفظ مشتبهات اختلاف سيأتي بيانه عند شرح هذه الكلمة بإذن الله تعالى، وخلاصته: ورودها بالألفاظ: مشبهات، ومشتبهات، ومتشابهات، ومشتبهة، وشبهات، وانفردت رواية بلفظ: "شبهة"، وجاء في بعضها ذكر لفظين مثل: "مشتبهة وربما قال "متشابهة" أو " متشابهات".

وجاء في بعض الروايات بزيادة كلمة: "أمور"، كما جاءت بعضها بالتأكيد: "وإن بين ذلك " وخلا بعضها من الظرف: "وبينهما"، وجاء الفعل عند مسلم بلفظ: "لا يعلمهن".

وروى مجالد هذه الجملة بلفظ: "لا يدري كثير من الناس أمن الحلال هي، أم من الحرام" وذلك عند الترمذي والطبراني وابن عساكر، لكن مجالداً ضعيف كما تبين في ترجمته.

(٣) الاختلاف في رواية: "فمن اتقى المشبهات استبرأ لدينه وعرضه":

وأكثر الروايات بهذا اللفظ، ولكن وقع في لفظ الشبهات اختلاف فقد جاء عند البخاري بلفظ:

"المشبهات"، وعند مسلم: "الشبهات"، ووافق كلاً منهما طائفة، وجاء في بعض الروايات

بالتوكيد: "فقد استبرأ " وجاءت بلفظ: "كان أبرأ"، وخلا بعضها من حرف الجر في: "دينه وعرضه"، وقدمت بعضها العرض، وجاءت رواية الترمذي: "فمن تركها استبراءً لدينه وعرضه فقد سلم" لكنها من رواية مجالد، وجاءت روايتا البزار بلفظ: "كان حرياً أن لا يقع في الشبهة"، وجاء في

بعضها: "متى يدعهن المرء يكون أشد استبراءً"، "من استبرأهن فهو أسلم لدينه".

وجاءت رواية عند البخاري بلفظ: "فمن ترك ما شبه عليه من الإثم كان لما استبان له أترك، ومن اجترأ على ما يشك فيه من الإثم أوشك أن يواقع ما استبان"، وجاءت بعض الروايات بهذا اللفظ مع اختلاف في "ترك" فجاءت بلفظ: "فمن يدع"، وفي: "ماشبه"، بلفظ: "ما اشتبه"، وحذفت: "من الإثم"، وجاء في بعضها: "أن يواقع الحرام"، وجاء في رواية بتقديم وتأخير بلفظ: "فمن لم يترك ما شبه عليه من الإثم- أو كلمة نحوها- يوشك أن يواقع..."، وفي لفظ: "من ترك الشبهات فهو للحرام أترك...".

(٤) الاختلاف في رواية: "ومن وقع في الشبهات":

وهذه رواية البخاري، بدون جواب الشرط، وفي أكثر الروايات جاء الجواب: "وقع في الحرام"، وجاء في بعضها: "ومن يركبهن يوشك أن يركب الحرام"، "ومن وقع فيهن أوشك أن يرتع في الحرام"، "ومن واقعها واقع الحرام"، "ومن واقع شيئاً منها يوشك أن يواقع الحرام"، "ومن يرتع حول الحمى يوشك أن يواقعه"، وفي رواية: "يوشك أن يخالط الحمى"، "ومن يرتع في الشبهات "، وجاء: "ومن رتع"، وسبقت بعضها بـ-"ألا"، وجاء بعضها بلفظ: "ومن أوضع فيهن يوشك أن يقع فيه".

(٥) الاختلاف في رواية: "كراعٍ يرعى حول الحمى يوشك أن يواقعه":

وهذا لفظ البخاري أي: مثله مثل راعٍ، وفي رواية بالياء " كراعي"[(١١٠)]

وعليه إذا أعربت "من" في "ومن وقع" شرطية، فالجواب محذوف، وقد ثبت في رواية الدارمي، عن أبي نعيم شيخ البخاري، ويمكن إعراب "من" موصولة، فلا يكون فيه حذف، والتقدير: والذي وقع في الشبهات مثل راعٍ، والأول أولى؛ لثبوت المحذوف في رواية مسلم وغيره من طريق زكريا التي

---

(١١٠) (الإرشاد ١/١٤٣).

أخرجها منها: الإمام البخاري، وتكون جملة: "كراع يرعى" جملة مستأنفة وردت على سبيل التمثيل(١١١).

وفي هذه الجملة اختلافات يسيرة، فقد جاءت بعض الروايات بلفظ: "يوشك أن يرتع فيه" وهي رواية مسلم "كالراعي إلى جنب الحمى"، "كالراعي حول الحمى"، "كمرتع"، "كالمرتع إلى جنب الحمى"، أو "إلى جانب الحمى"، وخلا كثير منها من لفظ "الراعي" ونحوه، فجاءت بلفظ: "وإنه من يرع حول الحمى يوشك أن يخالطه"، "ألا وإنه من يرتع حول الحمى يوشك أن يقع"، "يوشك أن يرعى"، وفي بعضها "ومن واقع شيئاً منها يوشك أن يواقع الحرام كما أنه من يرعى حول الحمى يوشك أن يواقعه"، وفي رواية: "ومن رتع فيهن أوشك أن يقع في الحرام، كمن وقع في حلال في جانب حمى يوشك أن يقع فيه"، وفي بعضها: "وإنه من يرعى حول الحمى يوشك أن يخالطه، وإنه من يخالط الريبة يوشك أن يجسر"، وفي بعضها: "يخالط الحمى".

(٦) الاختلاف في رواية: "ألا وإن لكل ملك حمى، ألا وإن حمى الله في أرضه محارمه"

وهذه رواية البخاري بذكر واو العطف عند غير أبي ذر، و "ألا وإن" عند غير الأصيلي، وبذكر "أرضه" عند غير المستملي، وجاءت رواية بلفظ: "معاصيه" بدل "المحارم"(١١٢)، وفي رواية عند البخاري: "والمعاصي حمى الله، من يرتع حول الحمى يوشك أن يواقعه".

وقد خلت بعض الروايات من حرف التنبيه "ألا"، وبعضها من حرف

---

(١١١) الفتح ١/١٢٨، الإرشاد ١/١٤٣.

(١١٢) انظر: (الفتح ١/١٢٨، الإرشاد ١/١٤٤، التوشيح ١/٢٢٥، وهي في النسخة اليونينية ١/٢٠) ورمز لقوله "وإن" بحرفين (عط) ولم يعلم صاحبها كما في مقدمة النسخة (ص٤٥)، ولم يشر للاختلاف في "محارمه"، ورمز لقوله "ألا وإن" (لا ص إلى) أي سقطت من الأصيلي، ثم في نهاية "أرضه" (هـ) أي عند الكشميهني.

التوكيد "إن"، كما اختلفت في ذكر حرف العطف، وتركه في "ألا وإن"، كما جاء لفظ "معاصيه" بدل محارمه، وجاء اللفظان على الشك في بعضها: "معاصيه أو قال محارمه"، وزاد بعضها: "وسأضرب لكم في ذلك مثلاً: إن الله حمى حمى، وإن حمى الله ما حرم" ثم ذكر الراعي حول الحمىوجاء في بعضها: "حمى الله ما حمى أو ما حرم"، وفي بعضها: "ومحارم الله حمى، فمن أرتع حول الحمى كان قمناً أن يرتع فيه"، "كان فرقاً أن يقع فيه"، وتفردت رواية بلفظ: "ألا وإن لكل مجال حمى"، وأخرى بلفظ: "وإنه من يرتع بحضرة الحمى يوشك أن يقع فيه"، وجاءت رواية بلفظ: "ما كره" بذل ما حرم.

(٧) الاختلاف في رواية: "ألا وإن في الجسد مضغة، إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله ألا وهي القلب": وهي رواية الصحيحين.

وجاءت الرواية عند البخاري من طرق متعددة بدون ذكر القلب، وأشير إلى أن التوكيد "كله" سقط من رواية المستملي، ونسخة أخرى لم يعلم صاحبها[١١٣].

ووقع اختلاف أيضاً في ذكر "ألا"، وتركها، وفي العطف بالواو وتركه، كما جاء في بعضها: "في الإنسان" بدل "الجسد"، وفي بعضها: "صلح سائر الجسد ... فسد سائر الجسد". وزاد بعضها: "صلحت وطابت ..سقمت وفسدت"، وجاء في بعضها: "بضعة إذا صحت صح الجسد"، وزادت رواية: "فما أنكر قلبك فدعه".

هذا عرض لما وقع في الروايات من اختلاف، وهو غالباً غير مؤثر في المعنى، لكنه يدل على وقوع الرواية بالمعنى، إذ لا يتصور أن يرد الحديث بجميع هذه الألفاظ، وهو حديث واحد وراويه واحد، وهو: النعمان - رضي الله عنه - والله تعالى أعلم.

---

(١١٣) انظر: (اليونينية ١/ ٢٠، ومقدمتها ص٤٥).

الخاتمة

وفيها الفوائد والنتائج المتعلقة بالبحث

الفوائد:

لقد اشتمل هذا الحديث العظيم على فوائد وأحكام وتوجيهات جمة يقصر جهدي عن استقصائها، لكني أذكر ما يسّر الله عز وجل منها:

١ - اتفاق العلماء على عظم موقع هذا الحديث، وكثرة فوائده، وأنه من الأحاديث التي عليها مدار الإسلام، وهو من جوامع كلمه - ﷺ -، وقد حوى أصولاً عظيمة، فمنه يأخذ الفقيه مسائله، والأصولي قواعده، وعنه يصدر أهل الورع في أقوالهم وأفعالهم.

٢ - هذا الحديث عظيم جليل، وقاعدة من قواعد الإسلام، وأصلٌ من أصول الشريعة، عليه لوائح أنوار النبوة ساطعة، ومشكاة الرسالة مضيئة.

٣ - أنه لعظم أهمية هذا الحديث فقد خطب به راويه على المنبر مرتين، إحداهما في الكوفة والأخرى بحمص، وهو قد ولي إمرة البلدين، مما يؤكد أهمية هذا الحديث لأولياء أمور المسلمين، ليعلِّموه من يتولون أمرهم.

٤ - الحديث دليل على صحة تحمل الصغير على أن يؤدي حديثه بعد البلوغ، ودليله أحاديث صغار الصحابة رضي الله عنهم، ومنهم: النعمان رضي الله عنه.

٥ - ثبوت سماع النعمان رضي الله عنه هذا الحديث من رسول الله - ﷺ -، وتأكيده ذلك بأقوى المؤكدات من التصريح بالسماع الذي تكرر في عدد من الروايات، ومن الفعل بإشارته بإصبعيه إلى أذنيه مع التأكيد بقوله: "سمع أذناي رسول الله - ﷺ - وهو يقول"، وتأكيد تلميذه الشعبي - رحمه الله تعالى - سماع شيخه من رسول الله - ﷺ -

٦ – عناية التابعين – رحمهم الله تعالى – بسماع الحديث من الصحابة – رضي الله عنهم –الذين سمعوه من

رسول الله – ﷺ –، وشدة حرصهم على أن لا يفوتهم هذا الشرف العالي بالسماع ممن تلقى مباشرة من الرسول – ﷺ –، وخوفهم من انقراض عصر الصحابة فلا يجدون من يحدثهم عن رسول الله – ﷺ –.

٧ – الاختلاف في الروايات لحديث النعمان – رضي الله عنه – في أغلبه راجع إلى الرواية بالمعنى، والاختصار، والإتمام، وهو غير مؤثر في صحة الحديث، ولا يدخل في اختلاف الحديث فضلاً عن الاضطراب.

٨ – نفي دعوى تفرد النعمان – رضي الله عنه – بالحديث، وإثبات أنه رواه عدد من الصحابة – رضي الله عنهم –، لكنه إنما اتفق على صحته من حديث النعمان – رضي الله عنه – فهو فرد بقيد الصحة، لا على الإطلاق.

٩ – تبين من تتبع طرق الحديث شدة عناية أصحاب دواوين السنة بإخراجه في كتبهم، فقد جمع هذا الحديث العظيم بين الأحكام، والرقاق، والأخلاق، وضرب المثل، ومن ثم فقد رواه من اعتنوا بجمع أحاديث الأحكام كالجوامع، والسنن، كما رواه من عنوا بأحاديث الزهد، وكذا أصحاب كتب الأدب، والأمثال، كما أنه من جوامع الكلم وقد خرجه أصحاب كتب الأربعينات في كتبهم.

١٠– دقة الأئمة المصنفين كتبهم على الأبواب في اختيار التراجم التي يترجمون بها للأحاديث، وحصول تشابه كبير بين جملة منهم في اختيارهم الكتاب والباب الذي رووا فيه حديث النعمان – رضي الله عنه –.

١١– الحديث متعلق بالإيمان، لاشتماله على الورع، والورع من مكملات الدين، ولأن من استبرأ لدينه فقد كمل دينه، ومن كمل دينه فقد كمل إيمانه لأن الدين عند الإطلاق هو الإيمان، كما أن له تعلقاً بالرقاق ؛ لأن اتقاء الشبهات سبب لدخول الجنة، والتقحم فيها يؤدي بالمرء إلى المهلكات، ومتعلق بالفتن إذ أن منها الفتنة بالشبهات وعدم التحرز عنها، وهو شديد التعلق بباب

المعاملات، ومن ثم عني أصحاب الكتب المبوبة بإخراجه في كتاب البيوع التي يحصل فيها الوقوع في المشتبهات كثيراً، فكان في إخراجه فيه نصح للأمة، وتحذير من مقاربة الحمى في المعاملات، وكثيراً ما يعسر على الناس الاحتياط فيها، كما أن له تعلقاً بالنكاح، والصيد، والذبائح، والأطعمة للتنبيه إلى ما ينبغي اتقاؤه من الطعام المشتبه، سواءً لكسبه أو جنسه، ومن ذلك: الاشتباه في التذكية والصيد وما يتعلق بها، وهو متعلق بالأشربة، وغير ذلك مما لا يخفى.

١٢- تميز الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - في اختياره رواية هذا الحديث في كتاب الإيمان، مع روايته - أيضاً - في كتاب البيوع، وهو من ألصق الأبواب بالحديث.

١٣- جمع الحديث جملة من اللطائف في سنده ومتنه: فهو مسلسل بالكوفيين في بعض الروايات، وهو مشتهر على الألسنة، وهو من عوالي الإمام البخاري - في الدرجة الثانية - فهو من الرباعيات.

١٤- عنعنة الراوي زكريا ابن أبي زائدة في الصحيحين لم تضر السند، فقد صرح بالسماع في طرق أخرى، ثم إن رواية الشيخين عنه تؤكد ثبوت سماعه حتى لو لم نقف عليه.

أهم نتائج البحث:

١ - أهمية حسن فهم كلام العلماء في تقريرهم أن هذا الحديث ثلث الدين أو ربعه، أو أن المرء يكفيه لدينه ثلاثة أحاديث، فليس معنى ذلك إهمال الأحاديث الأخرى، أو التقليل من شأنها، لكنهم يقصدون عظم شأن الحديث الموصوف بهذه الصفة، وإلا فما من حديثه - ﷺ - شيء مهجور.

٢ - هذا الحديث رواه خمسة من الصحابة، هم: النعمان، عمار، جابر، ابن عمر، وابن عباس - رضي الله عنهم -، وجاء موقوفاً على ابن مسعود - رضي الله عنه -.

وأعلاها: - وهي ما اتفق عليه الشيخان، بل الكتب الستة - هي رواية

النعمان – رضي الله عنه –، وقد وقفت على أكثر من مائة طريق لحديثه، دارت على سبعين راوياً.أما حديث عمار – رضي الله عنه – فغريب ضعيف جداً، وحديث ابن عمر – رضي الله عنهما – فرد منكر، وحديث ابن عباس – رضي الله عنهما – ضعيف، وحديث جابر – رضي الله عنه – غريب ضعيف، وأثر ابن مسعود – رضي الله عنه – جوده النسائي.

وعليه فلم يثبت الحديث مرفوعاً إلا من رواية النعمان – رضي الله عنه –.

٣ – لقد اشتهر الحديث عن النعمان – رضي الله عنه – حيث رواه خمسة من تلاميذه، واشتهر عن راوٍ واحد هو عامر بن شراحيل الشعبي – رحمه الله تعالى –، حيث وقفت على روايات ثمانية عشر تلميذاً. كما اشتهر من رواية تلميذيه زكريا حيث رواه عنه سبعة عشر تلميذاً، وعبد الله بن عون حيث رواه عنه ثمانية عشر تلميذاً، ورواية عامر الشعبي هي التي اتفق الشيخان على تخريجها.

وقد دارت روايات الصحيحين على: زكريا بن أبي زائدة (خ م)، وعبد الله بن عون (خ)، وأبي فروة عروة بن الحارث (خ م)، وعون بن عبد الله بن عتبة (م)، ومطرف بن طريف الكوفي (م)، وعبد الرحمن بن سعيد (م)، كلهم عن عامر الشعبي، ولم يخرجه الشيخان من غير طريق الشعبي.

٤ – تبين حصول تصحيف في اسم أبي حصين الأسدي، حيث تصحف في مسند أبي عوانة إلى أبي الحر.

٥ – تبين حصول اختلاف في اسم أحد تلاميذ الشعبي كما قرر ابن حجر – رحمه الله تعالى – وهو عبد الرحمن ابن سعيد الذي روى من طريقه مسلم، حيث جاء باسم سعيد بن عبد الرحمن، وباسم عبد الله بن سعد، فأصبح الثلاثة واحداً، وإذا ثبت ذلك أصبح تلاميذ الشعبي فيه ستة عشرة تلميذاً. والله أعلم.

كما تبين انتفاء دعوى تفرد الشعبي بالحديث إلا أن يقال بقيد الصحة، فإن الطرق الأخرى منها الحسن مثل إحدى روايتي عبد الملك بن عمير، ورواية

خيثمة بن عبد الرحمن، وسماك بن حرب، ومنها الضعيف مثل روايتي بشير بن النعمان، وخالد بن سلمة رحمهم الله تعالى.

٦ - طالب العلم كما أنه لا يستغني عن أحكام العلماء السابقين على الأحاديث، فإنه يستنير بجهود المعاصرين خاصة من عرف بالدراسة المستوعبة لطرق الحديث، ويصعب على طالب الحديث التفرد بالحكم وإعادة الجهد بتتبع الطرق التي سبقه غيره إلى تتبعها.

٧ - على طالب العلم أن لا يعجل بالتقليد لمن حكم بالتفرد دون أن يبحث، فالعالم يذكر ما ظهر له، وربما علم غيره ممن تقدم عليه أو تأخر ما لم يعلمه، وفوق كل ذي علم عليم، فكم من حكم بالتفرد تبين أنه ليس على إطلاقه، كما حصل في حديث النعمان رضي الله عنه، حيث ورد أن عامراً تفرد عنه، وتبين أن هذا الحكم ليس صواباً.

٨ - لا مانع من الاستفادة من الزيادة التفسيرية الواردة في الطرق التي فيها ضعف يسير، ما دامت لا تعارض الأحاديث الصحيحة، كما في رواية مجالد عند الترمذي.

٩ - أن القول بالإدراج لا يثبت بمجرد الاحتمال، بل لابد فيه من العلم، وتتبع الطرق.

١٠- عنعنة المدلسين في الصحيحين محمولة على ثبوت السماع إحساناً للظن بالشيخين، وحملاً له على اطلاعهما على السماع، وهما من المتبحرين في العلم لا يخفى عليهما سماع الراوي المعنعن.

١١- العناية بالصبي، وتعاهده بحفظ الكتاب والسنة، فلعله يحتاج إليه عندما يكبر، كما احتيج إلى النعمان رضي الله عنه في تبليغ هذا الحديث العظيم الذي شاء الله تعالى أن يصل إلى الأمة عن طريقه، مع أنه واحد من أهم وأعظم الأحاديث التي عليها مدار الإسلام.

١٢- طالب علم الحديث لا يكتفي بورود الحديث في الصحيحين ؛ لأنه يعنى إلى جانب ثبوت الحديث وقبوله بمسألة تتبع طرقه، ورصد زيادات رجاله، وبيان

ما ثبت منها ومالم يثبت، مع الوقوف على لطائف لأسانيده لا تتبين بمجرد الاقتصار على ما يقتصر عليه طلاب العلوم الشرعية الأخرى.

١٣- أن إعلال الحديث المرفوع بروايته موقوفاً، أو المتصل بروايته مرسلاً، ليس على إطلاقه، فها هو حديث النعمان رضي الله عنه في أعلى درجات الصحة، وقد جاء عنه موقوفاً، ومرسلاً، وإنما الحكم بالإعلال في كل رواية بحسبها.

١٤- ترجيح القول بجواز اختصار الحديث، وجواز الرواية بالمعنى ولكن بشروط.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

المراجع

الكتب المخطوطة:

١ - تكملة شرح الترمذي للعراقي: مصور من مكتبة د. عبد الباري الأنصاري بالمدينة.

٢ - تهذيب الكمال في أسماء الرجال: جمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي، مكتبة رضا محمد صفي الدين السنوسي، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت

الرسائل الجامعية:

١ - التوضيح لشرح الجامع الصحيح: سراج الدين عمر بن علي الأنصاري، دراسة وتحقيق" كتاب الإيمان": رسالة ماجستير: يوسف محمد علمي، إشراف: د. عبد العزيز الحميدي، جامعة أم القرى، ١٤١٤هـ.

الكتب المطبوعة:

١ - أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية مع تحقيق كتابه الضعفاء وأجوبته على أسئلة البرذعي: دراسة وتحقيق: دسعدي الهاشمي، ط: الأولى، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة

٢ - إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة: شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري، تحقيق: ياسر ابن إبراهيم، ط: الأولى، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م، دار الوطن، الرياض.

٣ - الآحاد والمثاني: ابن أبي عاصم أحمد بن عمرو، تحقيق: باسم فيصل أحمد الجوابرة، ط: الأولى، ١٤١١هـ / ١٩٩١ م، دار الراية، الرياض.

٤ – أحاديث الشيوخ الثقات الشهيرة بالمشيخة الكبرى: أبي بكر محمد بن عبد الباقي المعروف بقاضي المارستان، تحقيق: حاتم بن عارف العوني، ط: الأولى، ١٤٢٢هـ، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة.

٥ – الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان: ابن بلبان المقدسي علي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط: الثانية، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣ م، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٦ – إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام: ابن دقيق العيد محمد بن علي بن وهب، تحقيق: علي بن محمد الجفري، المطبعة السلفية ومكتبتها.

٧ – الآداب: البيهقي أحمد بن الحسين بن علي، تحقيق: محمد عبدالقادر أحمد عطا، ط: الأولى، ١٤٠٦هـ، دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان.

٨ – آداب الشافعي ومناقبه حديث وفقه، فراسة وطب، تاريخ وأدب، ألَّفه: عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي صاحب كتاب العلل والجرح والتعديل، مكتبة التراث الإسلامي، حلب – سوريا.

٩ – الأربعون الصغرى المخرجة في أحوال عباد الله وأخلاقهم: البيهقي أحمد بن الحسين بن علي، تحقيق: أبي هاجر محمد السعيد، ط: الأولى، ١٤٠٧ هـ، دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان.

١٠– الأربعون حديثاً من المساواة مستخرجة عن ثقات الرواة: ابن عساكر الدمشقي لشيخه الفراوي، تحقيق: طه بن علي بوسريح، ط: الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م، مكتبة الرشد، الرياض.

١١– الأربعين حديثاً: أبي بكر محمد بن الحسين الآجري، ويليه الأربعين من مسانيد المشايخ العشرين عن الأصحاب الأربعين: عبد الله بن عمر بن أبي نصر القشيري، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، ط: الثانية، ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م، مكتبة أضواء السلف، الرياض.

١٢– الأربعين حديثاً: صدر الدين أبي علي الحسن بن محمد البكري، تحقيق: محمد محفوظ، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان.

١٣- إرشاد الساري بشرح صحيح البخاري: شهاب الدين أحمد بن محمد القسطلاني، ط: السابعة، ١٤٢٣هـ، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان.

١٤- الإرشاد في معرفة علماء الحديث: أبو يعلى الخليلي عبد الله بن أحمد، تحقيق: محمد سعيد بن عمر إدريس، ط: الأولى، ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م، مكتبة الرشد، الرياض

١٥- الاستيعاب في معرفة الأصحاب: ابن عبد البر يوسف بن عبد الله بن محمد، تحقيق: علي محمد معوض، عادل معوض أحمد عبد الموجود، ط: الأولى، ١٤١٥هـ، دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان.

١٦- أسد الغابة في معرفة الصحابة: ابن الأثير محمد بن محمد بن عبد الكريم، دار إحياء التراث الإسلامي، بيروت- لبنان.

١٧- الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، ط: الأولى، ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م، دار ابن حزم، بيروت - لبنان.

١٨- الإصابة في تمييز الصحابة: ابن حجر العسقلاني أحمد بن علي، تحقيق: علي محمد البجاوي، ط: الأولى، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م، دار الجيل، بيروت - لبنان.

١٩- إصلاح المجتمع: محمد بن سالم بن حسين البيحاني، ط: الثانية، ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م، مكتبة أسامة، بيروت

٢٠- أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله ﷺ: محمد بن طاهر بن علي المقدسي، تحقيق: محمود محمد محمود حسن نصار، السيد يوسف، ط: الأولى، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

٢١- الإعلام بفوائد عمدة الأحكام: عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي، ابن الملقن، تخريج: عبد العزيز بن أحمد المشيقح، ط: الأولى، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م، دار العاصمة، الرياض

٢٢- إكمال المعلم بفوائد مسلم: أبي الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي، تحقيق: يحيى إسماعيل، ط: الأولى، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م، دار الوفاء، المنصورة.

٢٣- إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال: علاء الدين مغلطاي (ت٧٦٢هـ)، تحقيق: عادل بن محمد، أسامة بن إبراهيم، ط: الأولى، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م، الفاروق، القاهرة.

٢٤- أمالي ابن سمعون: أبي الحسين محمد بن أحمد بن إسماعيل بن عشي البغدادي، تحقيق: عامر حسن صبري، ط: الأولى، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م، دار البشائر الإسلامية، بيروت - لبنان.

٢٥- أمالي أبي إسحاق: إبراهيم بن عبد الصمد الهاشمي (ت ٣٢٥هـ)، تحقيق: د.عبد الرحيم بن محمد بن احمد القشقري، ط: الأولى ١٤٢٠/١٩٩٩م، مكتبة الرشد، الرياض.

٢٦- الأمالي المطلقة: أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد إسماعيل السلفي، ط: الأولى، ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، عمان.

٢٧- أمثال الحديث: الرامهرمزي الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد، تحقيق: عبد العلي عبد الحميد الأعظمي، ط: الأولى، ١٤٠٤ هـ، الدار السلفية، بومباي - الهند.

٢٨- الأمثال في الحديث النبوي: أبو الشيخ الأصبهاني عبد الله بن محمد، تحقيق: عبد العلي عبد الحميد، ط: الثانية، ١٤٠٨ هـ، الدار السلفية، بومباي - الهند

٢٩- الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف: ابن المنذر محمد بن إبراهيم، تحقيق: أبي حماد صغير، ط: الأولى، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م، دار طيبة، الرياض

٣٠- بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم: ابن عبد الهادي يوسف بن حسن، تحقيق: وصي الله بن محمد بن عباس، ط: الأولى، ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م، دار الراية، الرياض.

٣١- البحر الزخار المعروف بمسند البزار: البزار أحمد بن عمرو بن عبد الخالق العتيكي البزار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، ط: الأولى، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٨م، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ثم طبعات متعددة بحسب الأجزاء

٣٢- البدء والتاريخ: مطهر بن طاهر المقدسي (ت٥٠٧هـ)، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة.

٣٣- البداية والنهاية: ابن كثير إسماعيل بن عمر، ط: الأولى، ١٩٦٦م، مكتبة المعارف، مكتبة النهضة، الرياض.

٣٤- البدر التمام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام: حسين محمد المغربي، تحقيق: محمد شحود خرفان، ط: الأولى، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م، دار الوفاء، المنصورة.

٣٥- البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير: ابن الملقن عمر بن علي بن أحمد (ت٨٠٤هـ)، تحقيق مصطفى أبو الغيط، وعبد الله بن سليمان، ياسر بن كمال، ط: الأولى، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م، دار الهجرة، الرياض.

٣٦- بلغة القاصي والداني: من الحاسوب (مكتبة التاريخ والحضارة الإسلامية، الإصدار ٣)

٣٧- التاريخ: يحيى بن معين، تحقيق: الدكتور أحمد محمد نور سيف، ط: الأولى، ١٣٩٩هـ /١٨٩٩م، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة.

٣٨- تاريخ أسماء الثقات: ابن شاهين عمر بن أحمد بن عثمان، تحقيق: صبحي السامرائي، ط: الأولى، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م، الدار السلفية، الكويت.

٣٩- تاريخ الأمم والملوك: لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، ط: الأولى، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

٤٠- تاريخ التراث العربي: من الحاسوب (مكتبة التاريخ والحضارة الإسلامية، الإصدار ٣)

٤١- تاريخ الصحابة الذين روي عنهم الأخبار: أبي حاتم محمد بن حبان البستي، تحقيق: بوران القناوي، ط: الأولى، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

٤٢- التبيين لأسماء المدلسين: سبط ابن العجمي إبراهيم بن محمد، تحقيق: يحيى شفيق، ط: الأولى، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م، دار الكتب العلمية، بيروت

٤٣- تجريد أسماء الصحابة: الذهبي محمد بن أحمد بن عثمان ت ٧٤٨هـ، دار المعرفة، بيروت – لبنان.

٤٤- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف: المزي يوسف بن الزكي عبد الرحمن بن يوسف، ومعه: النكت الظراف لابن حجر، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، ط: الثانية، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م، الدار القيمة، بهيوندي، بمباى –الهند، المكتب الإسلامي، بيروت – لبنان.

٤٥- التدليس في الحديث: مسفر بن غرم الله الدميني، ط: الأولى، ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م، الناشر: المؤلف، الرياض.

٤٦- التدوين في أخبار قزوين: عبد الكريم القزويني، تحقيق: عزيز الله العطاردي، ط: ١٤٠٨/١٩٨٧م، دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان.

٤٧- الترغيب والترهيب: الأصبهاني إسماعيل بن محمد بن الفضل، تحقيق: محمد السعيد، مؤسسة الخدمات الطباعية، بيروت – لبنان.

٤٨- الترغيب والترهيب من الحديث الشريف: المنذري عبد العظيم بن عبد القوي، تحقيق: محيى الدين ديب، سمير العطار، ويوسف بديوي، ط: الأولى، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، مؤسسة علوم القرآن، عجمان – الإمارات العربية المتحدة.

٤٩- التعليقات السلفية: أبو الطيب محمد عطاء الله عبد الرحمن شعيب النسائي، تخريج: أحمد شاغف، أحمد السلفي، ط: الأولى، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م، المكتبة السلفية، باكستان.

٥٠- تقريب التهذيب: ابن حجر العسقلاني أحمد بن علي، تحقيق: أبي الأشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني، ط: الأولى، ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م، دار العاصمة، الرياض.

٥١- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح: العراقي عبد الرحيم، تحقيق: عبد الرحمن محمد، ١٤٠١هـ، دار الفكر.

٥٢- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: ابن عبد البر يوسف بن عبد الله، تحقيق: مصطفى العلوي، محمد البكري.

٥٣- تنوير الحوالك شرح على موطأ مالك: السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، الناشر: عبد الحميد أحمد حنفي، مصر.

٥٤- تنوير الغبش في فضل السودان والحبش: أبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، تحقيق: مرزوق علي إبراهيم، ط: الأولى، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م، دار الشريف، الرياض

٥٥- تهذيب الأسماء واللغات: النووي يحيى بن شرف، دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان.

٥٦- تهذيب الكمال في أسماء الرجال: المزي جمال الدين أبي صالح، تحقيق: بشار عواد معروف، ط: الأولى، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان.

٥٧- تهذيب تاريخ دمشق الكبير: ابن عساكر علي بن الحسن بن هبة الله، تهذيب: عبد القادر بدران، ط: الثالثة، ١٤٠٧هـ / ١٩٧٨م، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان.

٥٨- التوشيح شرح الجامع الصحيح: أبي الفضل جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: رضوان جامع رضوان، ط: الأولى، ١٤١٩هـ /١٩٩٨م، مكتبة الرشد، الرياض، شركة الرياض.

٥٩- الثقات: ابن حبان محمد بن أحمد البستي، ط: الأولى، ١٣٩٣هـ-١٤٠٣هـ/ ١٩٧٣م - ١٩٨٣م، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت - لبنان.

٦٠- جامع الأحاديث للجامع الصغير وزوائده والجامع الكبير: السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، ترتيب: عباس أحمد صقر، أحمد عبد الجواد.

٦١- جامع الأحاديث للمسانيد والمراسيل: السيوطي، مطبعة محمد هاشم الكتبي، دمشق.

٦٢- جامع التحصيل في أحكام المراسيل: العلائي خليل بن كيكلدي، تحقيق: حمدي عبد الحميد السلفي، عالم الكتب، بيروت -لبنان.

٦٣- جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم: زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدين البغدادي ثم الدمشقي الشهير بابن رجب، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، إبراهيم ياجس، ط: الأولى، ١٤١١هـ / ١٩٩١م، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٦٤- جامع المسانيد والسنن: ابن كثير عماد الدين إسماعيل بن عمر الدمشقي، تحقيق: عبد الملك بن دهيش، ط: الثانية، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م، دار خضر، بيروت - لبنان.

٦٥- جامع بيان العلم وفضله: ابن عبد البر يوسف بن عبد الله، ط: الأولى، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م، دار ابن الجوزي، الدمام، الأحساء.

٦٦- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: الخطيب البغدادي أحمد بن علي بن ثابت، تحقيق: محمود الطحان، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م، مكتبة المعارف، الرياض.

٦٧- الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم عبد الرحمن بن محمد الرازي، ط: الأولى، ١٢٧١هـ / ١٩٥٢م، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن - الهند، دار الكتب العليمة، بيروت -لبنان.

٦٨- جزء الألف دينار وهو الخامس من الفوائد المنتقاة والأفراد الغرائب الحسان: أبي بكر أحمد بن جعفر بن حمدان القطيعي، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، ط: الأولى، ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م، دار النفائس، الكويت.

٦٩- الجمع بين رجال الصحيحين بخاري ومسلم لكتابي أبي نصر الكلاباذي وأبي بكر الأصبهاني: محمد بن طاهر بن علي المقدسي المعروف بابن القيسراني الشيباني، ط: الثانية، ١٤٠٥هـ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان

٧٠- ذكر أخبار أصبهان: أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.

٧١- رجال الحاكم في المستدرك: أبي عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي، ط: الأولى، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م، دار الحرمين للطباعة، القاهرة.

٧٢- رجال صحيح البخاري المسمى الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والمراد الذين أخرج لهم البخاري في جامعه: أحمد ابن محمد الحسين البخاري الكلاباذي، تحقيق: عبد الله الليثي، ط: الأولى، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م، دار المعرفة، بيروت - لبنان.

٧٣- الزهد الكبير: البيهقي أحمد بن الحسين بن علي، تحقيق: عامر أحمد حيدر، ط: الأولى، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٧٤- الزهد والورع والعبادة: ابن تيمية، تحقيق: حماد سلامة، ط: الأولى، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م، مكتبة المنار، الأردن، الزرقاء.

٧٥- زوائد تاريخ بغداد على الكتب الستة: خلدون الأحدب، ط: الأولى، ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م، دار القلم، دار الشامية، دمشق، بيروت.

٧٦- سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في تجريح الرواة وتعديلهم، تحقيق: زياد محمد منصور، ط: الأولى، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة.

٧٧- سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل: الجزء الثالث، تحقيق: محمد علي قاسم العمري، ط: الأولى، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م، المجلس العلمي إحياء التراث الإسلامي، الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة.

٧٨- سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام: محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، دار الفكر، بيروت -لبنان.

٧٩- سنن الدارمي: الدارمي عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان. وله نسخة أخرى تحقيق: مصطفى ديب البغا، ط: الأولى، ١٤١٢هـ / ١٩٩١م، دار القلم، دمشق، بيروت.

٨٠- السنن الصغير: أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، تخريج: عبد المعطي أمين قلعجي، ط: الأولى، ١٤١٠هـ / ١٩٨٩م، دار الوفاء، المنصورة.

٨١- السنن الكبرى: البيهقي أحمد بن الحسين بن علي، دار الفكر.

٨٢- السنن الكبرى: النسائي أحمد بن شعيب، تحقيق: د.عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن، ط: الأولى، ١٤١١هـ /١٩٩١م، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

٨٣- سنن النسائي بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي وحاشية الإمام السندي: النسائي أحمد بن شعيب، ط: الأولى، ١٤٢٠/ ١٩٩٩م، دار الحديث، القاهرة.

٨٤- سير أعلام النبلاء: الذهبي محمد بن أحمد بن عثمان، تحقيق: مجموعة من الباحثين بإشراف شعيب الأرناؤوط، ط: الأولى - السادسة، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م إلى ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٨٥- شذرات الذهب في أخبار من ذهب: أبو الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

٨٦- الشذرة في الأحاديث المشتهرة: ابن طولون محمد بن علي، تحقيق: كمال بن بسيوني زغلول، ط: الأولى، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

٨٧- شرح الجرداني على الأربعين حديثاً النووية: محمد بن عبد الله الجرداني الدمياطي الشافعي، مكتبة محمد علي صبيح وأولاده بميدان الأزهر.

٨٨- شرح السنة: البغوي الحسين بن مسعود بن محمد، تحقيق: زهير الشاويش، شعيب الأرناؤوط، ط: الثانية، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م، المكتب الإسلامي، بيروت – دمشق.

٨٩- شرح الطيبي الكاشف عن حقائق السنن: الطيبي حسين بن محمد بن عبد الله، تحقيق: المفتي عبد الغفار وآخرون، ط: الأولى، ١٤١٣ هـ/ ١٩٩٣ م، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، كراتشي – باكستان

٩٠- شرح مشكل الآثار: الطحاوي أحمد بن محمد بن سلامة، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ط: الأولى، ١٤١٥ هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت –لبنان.

٩١- شعب الإيمان: البيهقي أحمد بن الحسين بن علي، تحقيق: أبي هاجر محمد السعيد بن بسيوني، ط: الأولى، ١٤١٠هـ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

٩٢- صحيح أبي عبد الله البخاري بشرح الكرماني: الكرماني، ط: الثانية، ١٤٠١هـ، إحياء التراث العربي، بيروت– لبنان.

٩٣- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان: علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ط: الثانية، ١٤١٤ هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت – شارع سوريا.

٩٤- صحيح الإمام البخاري المسمى الجامع المسند الصحيح المختصر من أمر رسول الله ﷺ وسننه وأيامه: محمد بن إسماعيل ابن إبراهيم بن المغيرة الجعفي البخاري، ط: الأولى، ١٤٢٢هـ، دار طوق النجاة، بيروت، لبنان

٩٥- صحيح مسلم بشرح النووي: النووي يحيى بن شرف، ، المطبعة المصرية ومكتبتها، ونسخة أخرى: ط: الثالثة، ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م، دار الخير، بيروت.

٩٦- صفة الصفوة: أبي الفرج ابن الجوزي، ط: الأولى، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان

٩٧- صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط: أبي عمرو بن الصلاح، تحقيق: موفق بن عبد الله ابن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي.

٩٨- الضعفاء الكبير: محمد بن عمرو بن موسى العقيلي، ط: الأولى، ١٤٠٤هـ، دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان.

٩٩- الطبقات: أبي الحسين مسلم بن الحجاج، ط: الأولى، ١٤١١هـ / ١٩٩١م، دار الهجرة، الرياض، الثقبة.

١٠٠- الطبقات: أبي عمرو خليفة بن خياط شباب العصفري، تحقيق: أكرم ضياء العمري، ط: الثانية، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م، دار طيبة، الرياض.

١٠١- طبقات الحفاظ: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: علي محمد عمر، ط: الأولى، ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م، مكتبة وهبة، القاهرة.

١٠٢- طبقات الشافعية الكبرى: تاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو، محمود الطناحي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

١٠٣- الطبقات الكبرى: ابن سعد، دار صادر، بيروت – لبنان.

١٠٤- طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها: أبي محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حبان، تحقيق: عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن، ط: الأولى، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م، بيروت - لبنان.

١٠٥- عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي: ابن العربي، دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان.

١٠٦- العبر في خبر من غبر: الذهبي، تحقيق: محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان

١٠٧- علل الحديث: ابن أبي حاتم عبد الرحمن الرازي، ط: الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م، مكتبة الرشد، الرياض.

١٠٨- العلل ومعرفة الرجال: أحمد بن محمد بن حنبل، تحقيق: وصي الله عباس، ط: الأولى، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م، المكتب الإسلامي، بيروت، دار الخاني، الرياض.

١٠٩- العلل ومعرفة الرجال: من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل مما رواه عنه أبو بكر أحمد بن محمد المروذي وأبو الحسن عبد الملك بن عبد الحميد الميموني، وأبو الفضل صالح بن أمد غرابية، تحقيق: صبحي البدري السامرائي، ط: الأولى، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٨م، مكتبة المعارف، الرياض.

١١٠- العلل ومعرفة الرجال عن الإمام أحمد بن محمد بن حنبل - رحمه الله - رواية المروذي وغيره: تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، ط: الأولى، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م، الدار السلفية، بومباى - الهند.

١١١- علوم الحديث المعروف بمقدمة ابن الصلاح: عثمان بن عبد الرحمن المشهور بابن الصلاح، مؤسسة الكتب الثقافية.

١١٢- عمدة القاري شرح صحيح البخاري: العيني محمود بن أحمد، تعليق: شركة من العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان.

١١٣ – الفتاوى الكبرى مجموعة فتاوى: تقي الدين ابن تيمية الحراني، ط: الأولى ١٤٠٧، هـ / ١٩٨م، بيروت – لبنان

١١٤ – فتح الباب في الكنى والألقاب: ابن منده محمد بن إسحاق الأصبهاني، تحقيق: أبي قتيبة نظر محمد الفاريابي، ط: الأولى، ١٤١٧هـ / ١٩٩٩٦م، مكتبة الكوثر، ، الرياض.

١١٥ – فتح الباري بشرح صحيح الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري: ابن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، محمد فؤاد عبد الباقي، محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية ومكتبتها

١١٦ – فتح الباري شرح صحيح البخاري: زين الدين أبو الفرج ابن رجب الحنبلي، تحقيق: محمود بن عبد المقصود، وآخرين، ط: الأولى، ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة.

١١٧ – فتح المبين لشرح الأربعين: أحمد بن حجر الهيثمي، ومعه: حاشية حسن المدابغي، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

١١٨ – فتح الوهاب بتخريج أحاديث الشهاب: أحمد بن محمد بن الصديق الغماري الحسني، ، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، ط: الأولى، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت –لبنان.

١١٩ – الفوائد: تمام بن محمد الرازي، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، ط: الثانية، ١٤١٤ هـ، مكتبة الرشد، الرياض

١٢٠ – فيض القدير شرح الجامع الصغير: المناوي محمد عبد الرؤوف، دار المعرفة، بيروت –لبنان.

١٢١ – الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة وحاشيته: الذهبي محمد بن أحمد بن عثمان، تحقيق: محمد عوامة، أحمد محمد نمر الخطيب، ط: الأولى، ١٤١٣ هـ/١٩٩٢م، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، مؤسسة علوم القرآن، جدة.

١٢٢- الكامل في التاريخ: أبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني المعروف بابن الأثير، ط: الأولى، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٢٣- الكامل في ضعفاء الرجال: ابن عدي أحمد عبد الله الجرجاني، تحقيق: لجنة من المختصين بإشراف الناشر، ط: الأولى، ١٤٠٤ هـ /١٩٨٤م، دار الفكر، بيروت - لبنان.

١٢٤- كتاب الأربعين حديثاً الأربعين من أربعين عن أربعين: صدر الدين أبي علي الحسن بن محمد البكري، تحقيق: محمد محفوظ، ط: الثانية، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

١٢٥- كتاب الحدائق في علم الحديث والزهديات: أبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، تحقيق: مصطفى السبكي، ط: الأولى، ١٤٠٨/١٩٨٧م، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٢٦- كتاب المعجم: لأبي سعيد أحمد ابن الأعرابي ت ٣٤١هـ، تحقيق: أحمد بن مير البلوشي، ط: الأولى، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م، مكتبة الكوثر، بيروت -لبنان.

١٢٧- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس: العجلوني إسماعيل بن محمد، ط: الثالثة، ١٤٠٣هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت -لبنان.

١٢٨- الكفاية في معرفة أصول علم الرواية: الخطيب البغدادي أحمد بن علي، تحقيق: إبراهيم الدمياطي، ط: الأولى، ١٤٢٣/٢٠٠٣، دار الهدى.

١٢٩- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال: الهندي علي المتقي، ١٤١٣هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت -شارع سوريا.

١٣٠- الكنى والأسماء: الدولابي محمد بن أحمد، ط: الثانية، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م، دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان

١٣١- لسان الميزان: ابن حجر العسقلاني أحمد بن علي، ط: الثالثة، ١٤٠٦هـ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت.

١٣٢- مجمع الأمثال: لأبي الفضل أحمد بن محمد النيسابوري الميداني، تعليق: نعيم زرزور، ط: الأولى، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٣٣- مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية: ابن تيمية أحمد بن عبد الحليم، إعداد: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الرئاسة العامة لشئون الحرمين الشريفين.

١٣٤- المداوي لعلل الجامع الصغير وشرحه: أبو الفيض أحمد بن محمد بن الصديق الغماري الحسني، ط: الأولى، دار الكتبي، المكتبة المكية.

١٣٥- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: الملا علي القاري، تحقيق: صدقي العطار، المكتبة التجارية، مكة المكرمة.

١٣٦- مرويات ابن مسعود في الكتب الستة وموطأ مالك ومسند أحمد: منصور بن عون العبدلي، ط: الأولى، ١٤٠٦هـ، دار الشروق

١٣٧- مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية ابنه أبي الفضل صالح، تحقيق ودراسة وتعليق: الدكتور فضل الرحمن دين محمد، ط: الأولى، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م، الدار العليمة، دلهي - الهند.

١٣٨- المستدرك على الصحيحين: الحاكم النيسابوري محمد بن عبد الله، وبذيله التلخيص: الذهبي محمد بن أحمد بن عثمان، دار المعرفة، بيروت -لبنان.

١٣٩- المسند: الحميدي عبد الله بن الزبير، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، عالم الكتب، بيروت، المتنبي، القاهرة.

١٤٠- مسند أبي داود الطيالسي: سليمان بن داود بن الجارود، تحقيق: محمد بن عبد المحسن التركي، ط: الأولى، ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م، هجر، جيزة.

١٤١- مسند أبي عوانة: أبو عوانة يعقوب بن إسحاق الاسفرائيني (ت٣١٦هـ)، دار المعرفة، بيروت - لبنان وله نسخة أخرى دار المعرفة: بيروت - لبنان.

١٤٢- مسند أبي يعلى الموصلي: أبو يعلى الموصلي أحمد بن علي، تحقيق: حسين سليم أسد، ط: الأولى، ١٤١٢هـ، دار الثقافة العربية، دمشق - بيروت.

١٤٣ – مسند الشاميين من مسند الإمام أحمد بن حنبل: الدكتور علي محمد جماز، ط: الأولى، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠ م، دار الثقافة، الدوحة –دولة قطر، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت – لبنان.

١٤٤ – مسند الشهاب: القضاعي محمد بن سلامة، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، ط: الأولى، ١٤٠٥هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت –شارع سوريا.

١٤٥ – المشتبه في الرجال أسمائهم وأنسابهم: الذهبي محمد بن أحمد بن عثمان، تحقيق: علي محمد البجاوي، ط: الأولى، ١٩٦٢م، دار إحياء الكتب العربية

١٤٦ – مشيخة ابن البخاري: بقية المسندين علي بن أحمد بن عبد الواحد المقدسي، تخريج: جمال الدين أحمد بن محمد، تحقيق: عوض الحازمي، ط: الأولى، ١٤١٩هـ، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة.

١٤٧ – المشيخة البغدادية: رشيد الدين أبي العباس أحمد بن المفرج، تخريج: زكي الدين محمد بن يوسف البرزالي، تحقيق: رياض حسين الطائي، ط: الأولى، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م، مكتبة الرشد، الرياض.

١٤٨ – مشيخة بقية المسندين: فخر الدين ابن البخاري، تخريج: جمال الدين ابن الظاهري، ط: الأولى، ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م، الصندوق الوقفي للثقافة والفكر، الكويت.

١٤٩ – مصابيح السنة: البغوي الحسين بن مسعود بن محمد، تحقيق: يوسف عبد الرحمن المرعشلي، محمد سليم إبراهيم سمارة، جمال حمدي الذهبي، ط: الأولى، ١٤٠٧ هـ /١٩٨٧ م، دار المعرفة، بيروت –لبنان.

١٥٠ – المصنف: عبدالرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، ط: الثانية، ١٤٠٣هـ، المكتب الإسلامي، بيروت –لبنان.

١٥١ – المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية: ابن حجر العسقلاني أحمد بن علي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، دار الباز، مكة المكرمة.

١٥٢ – معالم السنن: أبو سليمان الخطابي، تحقيق: أحمد شاكر، محمد الفقي، ١٣٦٨هـ/ ١٩٤٩م، مطبعة أنصار السنة.

١٥٣- المعجم الأوسط: الطبراني سليمان بن أحمد بن أيوب، تحقيق: محمود الطحان، ط: الأولى، ١٤١٥هـ، مكتبة المعارف، الرياض.

١٥٤- معجم البلدان: ياقوت الحموي عبد الله الرومي البغدادي، ١٣٩٩هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت

١٥٥- معـجم الشيوخ: الذهبي محمد بن أحمد بن عثمان ت ٧٤٨هـ، تحقيق: د. محمد الهيلة، ط: الأولى، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، مكتبة الصديق، الطائف، المملكة العربية السعودية.

١٥٦- معجم الصحابة: لأبي الحسين عبد الباقي بن قانع، ت٣٥١هـ، تحقيق: أبي عبد الرحمن صلاح العصراني، ط: الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، مكتبة الغرباء الأثرية.

١٥٧- المعجم الصغير ويليه رسالة غنية الألمعي للعظيم آبادي: الطبراني سليمان بن أحمد بن أيوب، ١٠٣هـ، دار الكتب العليمة، بيروت - لبنان.

١٥٨- المعجم الكبير: الطبراني سليمان بن أحمد، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة - مصر.

١٥٩- معرفة التذكرة في الأحاديث الموضوعة: ابن القيسراني، محمد بن طاهر المقدسي، تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر، ط: الأولى، ١٤٠٦ هـ، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.

١٦٠- معرفة الثقات: احمد بن عبد الله العجلي بترتيب الهيثمي والسبكي مع زيادات ابن حجر (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد العليم البستوي، ط الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، مكتبة الدار - المدينة المنورة

١٦١- معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لايوجب الرد: الذهبي محمد بن أحمد بن عثمان، تحقيق: أبي عبد الله إبراهيم سعيداي، ط: الأولى، ١٤٠٦ هـ، دار المعرفة، بيروت -لبنان.

١٦٢- معرفة السنن والآثار: البيهقي أحمد بن الحسين بن علي، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، ط: الأولى، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م، جامعة الدراسات

الإسلامية، كراتشي- باكستان، دار قتيبة، دمشق - بيروت، دار الوعي، حلب- القاهرة، دار الوفاء، المنصورة - القاهرة.

١٦٣- معرفة الصحابة: أبو نعيم الأصبهاني أحمد بن عبد الله، تحقيق: عادل العزازي، ط: الأولى، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م، دار الوطن - الرياض

١٦٤- معرفة علوم الحديث وكمية أجناسه: محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: أحمد بن فارس السلوم، ط: الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م، دار ابن حزم، بيروت - لبنان.

١٦٥- المعرفة والتاريخ: الفسوي يعقوب بن سفيان، تحقيق: أكرم ضياء العمري، ط: الأولى، ١٤١٠ هـ، مكتبة الدار، المدينة النبوية.

١٦٦- المعلم بفوائد مسلم: المازري محمد بن علي بن عمر، ط: الثانية، ١٩٩٢م، دار الغرب الإسلامي، بيروت

١٦٧- المغني في الضعفاء: الذهبي محمد بن أحمد بن عثمان، تحقيق: نور الدين عتر، ط: بدون، الناشر: بدون،

١٦٨- المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم: أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي، تحقيق: محيي الدين ديب مستو، يوسف علي بديوي، أحمد محمد السيد، محمود إبراهيم، ط: الأولى، ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م، دار ابن كثير، دار الكم الطيب، دمشق، بيروت.

١٦٩- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة: السخاوي محمد بن عبد الرحمن بن محمد، تحقيق: محمد عثمان الخشت، ط: الأولى، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان.

١٧٠- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم: عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، تحقيق: محمد ومصطفى عبد القادر عطار، ط: الأولى، ١٣٥٨هـ، دار صادر، بيروت.

١٧١- منهج الإمام أبي عبد الرحمن النسائي في الجرح والتعديل: قاسم علي سعد، ط: الأولى، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي - الإمارات العربية المتحدة

١٧٢- موافقة الخبر الخبر في تخريج أحاديث المختصر: ابن حجر العسقلاني أحمد بن علي، تحقيق: حمدي عبد المجيد، صبحي السامرائي، ط: الأولى، ١٤١٢هـ، دار الرشد، الرياض.

١٧٣- موسوعة الحديث الشريف الكتب الستة، إشراف ومراجعة: صالح بن عبد العزيز آل الشيخ، ط: الثالثة ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، دار السلام - الرياض

١٧٤- الموسوعة الحديثية مسند الإمام أحمد بن حنبل: شعيب الأرناؤوط وآخرين، المشرف العام: د. عبد الله التركي، ط: الأولى، ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م، مؤسسة الرسالة، بيروت.

١٧٥- الموضح لأوهام الجمع والتفريق: للخطيب البغدادي أحمد بن علي بن ثابت، تصحيح ومراجعة: عبد الرحمن المعلمي، ط: ٢، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، دار الفكر الإسلامي.

١٧٦- ميزان الاعتدال في نقد الرجال: الذهبي محمد بن أحمد، تحقيق: علي محمد البحاوي، دار المعرفة، بيروت -لبنان.

١٧٧- النكت على كتاب ابن الصلاح: لابن حجر العسقلاني، تحقيق: د. ربيع المدخلي، ط ١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

١٧٨- النهاية في غريب الحديث والأثر: مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير، ط: الأولى، جمادى الأولى ١٤٢١هـ، دار ابن الجوزي، الدمام.

١٧٩- النوافح العطرة في الأحاديث المشتهرة: محمد بن أحمد بن جار الله الصفدي اليمني، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد عطا، ط: الأولى، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت - لبنان.

١٨٠- نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخبار: الشوكاني محمد بن علي بن محمد، ط: الأولى، ١٤٠٣هـ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

١٨١- هدي الساري مقدمة فتح الباري: ابن حجر العسقلاني أحمد بن علي، تحقيق: محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية ومكتبتها، شارع الفتح، الروض.